إبراز صنعة الحديث في صحيح البخاري واجب الوقت

تأليف فضيلة الحديث
الدكتور ماهر بن ياسين الفحل
شيخ دار الحديث بالعراق

اعتنى به وأشرف على طبعه
مساعد بن حامد بن زين الزهراني
غفر الله له ولوالديه ولمشايخه

دار الأنصار
للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المعتني

الحمد للَّه الذي لم يزل عليمًا قديرًا، والصلاة والسلام على من أرسله اللَّه للعالمين بشيرًا ونذيرًا.

أما بعد:

فإن من نعم اللَّه ﷻ: أن حفظ على المسلمين دينهم وحديث نبيهم ﷺ، وجعل العلماء جيلًا بعد جيل يُعنَون بحفظها وشرحها واختصارها وما شابه ذلك.

وقد اختص اللَّه تعالى من بين هؤلاء الحَفَظَة الكبار: أمير المؤمنين في الحديث محمد بن إسماعيل البخاري؛ حيث مكث في تأليف كتابة الجامع الصحيح فيما يقرب من ستة عشر عامًا، وأودع فيه من أسرار الصنعة الحديثية ما تحار فيه العقول، وقسم كتابه تقسيمًا بديعًا قلَّ نظيره بين مَنْ سبقه ومن جاء بعده، وهذا جعل العلماء يثنون رُكَبَهم عنده، وينهلون من معينه، وتتسابق الأيدي في التأليف عنه وعن منهجه، ومن سلالة هؤلاء العلماء قد انبرى شيخنا العلامة المحدث الأستاذ الدكتور / ماهر بن ياسين الفحل حفظه اللَّه ونفع به ومتع الأمة بعلومه -آمين-، وقد صنف هذا الكتاب

وهو (**إبراز صنعة الحديث في صحيح البخاري واجب الوقت**)، وقد أبدع كعادته في إظهار نَفَسِه في التصنيف، فأتى بحلَّة جميلةٍ تشفي الصدور مما قد ييسِّر للقارئ الفهم الصحيح للصنعة الحديثية ومنهج الإمام البخاري في كتابه من كل الوجوه التي قد يتعثر على الباحث الوقوف عليها في كتاب واحد موعب، حيث يشتمل الكتاب على ترجمة للمؤلف، واسم الكتاب، ورواياته، ونسخه، وعناية الأمة به، وصنعته في كتابه، وغير ذلك الكثير مما يحتاجه القارئ المبارك مما قد يفتح آفاقًا لطلبة العلم على استخراج الصناعة الحديثية لدى كل مصنف من الأئمة -رحمهم اللَّه-، ومن ثم ختم شيخنا كتابه بمقارنة بين الصحيحين، مما قد يعطي القارئ انطباعًا آخر عن الكتاب، وكذلك يُغلق الباب في وجوه الطاعنين فيهما والمشككين في استقامتهما مما ظهر في هذا الزمن -نسأل اللَّه السلامة-، فكان كما قال: واجب الوقت.

- تنبيه إلى أن ما وضعته بقلمي كتبت عقبه (مساعد).

- وأنصح من يهتم للصحيح إذا وصل إلى ذكر صنعة البخاري في صحيحه بأن يخرج كتابه الصحيح ويبدأ باستعمال القلم، ويقوم بنقل الفوائد إلى كتابه ليعاينها كلما قرأ الصحيح، لتكون المعلومة والفائدة حاضرة ولا يضطر للرجوع إلى هنا.

فالعلم صيد والكتابة قيده ... قيِّد صيودك بالحبال الواثقة

ونسأل المولى الولي الحافظ أن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وآخر الدعوى أن الحمد للَّه رب العالمين.

وكتب/ مساعد بن حامد بن زين الزهراني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للَّه رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإني أحمد اللَّه وأكرر حمدي وثنائي وتمجيدي للَّه رب العالمين، أحمده حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، أحمده عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته، أحمد اللَّه العظيم على نعمة الإيجاد بعد العدم، وأحمده أن أمدني بالنعم، وأحمده تعالى أن يسر لي في طريق طلب العلم وهداني إلى خدمة صحيح البخاري، حتى كتبت في إبراز صنعة الحديث والعلم في صحيح البخاري. وقد ترجمتُ فيها للإمام محمد بن إسماعيل البخاري رحمه اللَّه رحمة واسعة؛ تكلمتُ فيها عن اسمه ونسبه وكنيته وولادته ونشأته وطلبه للعلم ورحلاته، وأشرتُ إلى مكانته العلمية وتنوع معارفه وثناء العلماء عليه، وألمحت عن بعض شيوخه الذين أثروا في بناء شخصيته العلمية، وشفعتُ ذلك بالإشارة إلى بعض تلامذته الذين هم امتداد لحياته العلمية، وبينتُ بإيجازٍ الكلامَ عن مؤلفاته، ثم ختمتُ ترجمته بوفاته، وذكرتُ التحقيق في اسم الكتاب، وتحدثتُ عن روايات الجامع الصحيح، ثم الكلام عن نسخ صحيح البخاري، ثم جاء التوضيح حول ما يقع في أصل

اليونينية مخالفًا لرواية الأربعة، ثم الحديث عن عناية الأُمة بصحيح البخاري، ثم تكلمت بإسهاب عن صنعة الحديث في الصحيح، فيما يتعلق بالمعلقات وعن تكرار الحديث، ورواية الحديث بالمعنى في الصحيح، وكيف أنَّ الإمام البخاريَّ أفاد ممن قبله وانتفع به من بعده، مع الكلام عن زيادة الثقة، وبينتُ كيف أنه أتقن الحرفة في التعامل مع المراسيل، وبينتُ كيف احتجاجه بأنواع علوم الحديث كما في المكاتبة، وبينتُ اهتمام البخاري بالسماع وأصلتُ طريقته في اشتراط السماع للمعنعن، وبينتُ بالشواهد روعة ترتيب الكتب في كتابه، وكذلك حسن ترتيب الأبواب والأحاديث، ثم فصلتُ القولَ في أنَّ ما أسنده البخاري عن شيوخه بصيغة (قال) فهو مسند وليس معلقًا، ودللتُ على ذلك بالنقول والبراهين، ثم جمعتُ الأحاديث الواردة بهذه الصيغة، ثم تحدثتُ عما ضمنه البخاري في كتابه من قضايا المصطلح، ثم فصلتُ القول في مصطلح (على شرط الشيخين)، وشملتْ صنعةُ الحديث الكلامَ عن المتابعات وإشارة البخاري إلى اختلاف الروايات، وإشارة البخاري إلى علل الحديث، وأحصيتُ ما ورد في الكتاب من شك، ثم جمعتُ ما ورد في الكتاب من قراءات وإشارة إلى القراءات، ثم عملتُ مقارنة بين صحيح البخاري وصحيح مسلم.

وعنايتي بالصحيح ستبقى مستمرة ما دام في الجسد روح، وفي العروق دم، فقد انتهيت من شرحه وقد استأنفت الشرح من جديد في كل مجلس يشرح حديث واحد.

وودت أن أسوق إسنادي لهذا الكتاب، وأنا أرويه عن مشايخ عدة، ولعلي أوثر السند العراقي، وهو من أعلى أسانيد الدنيا، فأروي الكتاب عن شيخنا المسند صبحي بن جاسم البدري السامرائي الحسيني، عن شيخه

عبد الكريم الشيخلي الشهير بأبي الصاعقة، أخبرنا يوسف حسين الخانفوري، أخبرنا شيخ الكل نذير حسين الدهلوي قراءة لبعضه وإجازة إن لم يكن سماعًا لبقيته، أخبرنا الشاه محمد إسحاق الدهلوي، أخبرنا الشاه عبد العزيز بن ولي اللَّه الدهلوي، أخبرنا والدي سماعًا إلى كتاب الحج، مع إكمال باقيه على خلفائه، أخبرنا أبو طاهر الكوراني، أخبرنا حسن العُجَيمي، أخبرنا محمد بن العلاء البابلي، أخبرنا سالم بن محمد السَّنْهوري قراءة لبعضه وإجازة، أخبرنا النجم محمد الغَيْطي، أخبرنا زكريا الأنصاري، أخبرنا أحمد بن علي بن حجر العسقلاني سماعًا للكثير منه وإجازة، أخبرنا إبراهيم بن أحمد التنوخي البعلي، أخبرنا أحمد بن أبي طالب الحجَّار، أخبرنا الحسين بن المبارك الزَّبيدي، أخبرنا أبو الوقت عبد الأول بن عيسى السِّجْزي الهروي، أخبرنا عبد الرحمن بن محمد الداودي البُوشَنجي، أخبرنا عبد اللَّه بن أحمد بن حَمُّويه السرخسي، أخبرنا محمد بن يوسف بن مطر الفربري، أخبرنا محمد بن إسماعيل البخاري مرتين.

وفي ضحوة الثلاثاء ٢٥ من شوال لعام ١٤٣٦ قتلتْ طائرات الصليب من حلف المغضوب عليهم والضالين ابن أخي إبراهيم ذا الثلاث عشرة ربيعًا، قتلته ظلمًا وعدوانًا في وضح النهار في دكانه لبيع المواد الغذائية قتلًا وحرقًا؛ فعاودتْ تحقيقَ كتاب (المحرر) لابن عبد الهادي وانصرفت له بالكلية في الأشهر الحرم عسى اللَّهُ أنْ يحرمنا على النار؛ لأجعل تحقيق الكتاب وقفًا على روح ابن أخي، وهذا الكتاب كذلك، فأسأل اللَّه العظيم رب العرش الكريم أنْ يرحم فتوته وغربته وأنْ يجعل حرقه وقتلته ودمه شهادةً في سبيل اللَّه، وأنْ يجريَّ اللَّهُ له عمله الصالح إلى يوم الدين، فهو

كان من أهل البر والإحسان وكان من أهل صلاة الفجر معي في مسجدي، وكان كثير الاعتمار لبيت اللَّه العتيق مع والديه؛ أسأل اللَّه أن يجعل مصابهم رحمةً وزكاةً عند اللَّه يوم لا ينفعُ مالٌ ولا بنون إلا من أتى اللَّه بقلب سليم.

ثم لم ينقضِ الشهر حتى قتل أخواي محمد وأحمد خرجا لطلب الرزق وليطعما مَنْ وراءهم من أهليهم فقصفتهم طائرات الصليب، فأسأل اللَّه أنْ يرحمهم وأن يجعلهم عنده لهم أجرهم ونورهم.

د. ماهر ياسين فحل

٢٥/ذو الحجة/١٤٣٦ هـ

ترجمة المُصَنِّف[١]

● **أولًا: اسمه، ونسبه، وكنيته، وولادته:**

هو محمدُ بنُ إسماعيلَ بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبه، أبو عبد اللَّه بن أبي الحسن الجُعْفيُّ -مولاهم- البخاريُّ.

وبَرْدِزْبه: بفتح الباء الموحدة، وسكون الراء المهملة، وكسر الدال المهملة، وسكون الزاي، وفتح الباء الموحدة، بعدها هاء[٢]. وبردزبه كان مجوسيًّا، والمغيرة ابنه أسلم على يد يمان الجُعْفي -والي بُخارى- وهو جد المحدّث عبد اللَّه بن محمد بن جعفر بن يمان الجُعْفي المسندي، فولاؤه للجعفيين بهذا الاعتبار[٣] -عملًا بمذهب من يرى أنَّ مَنْ أسلم على يده

(١) انظر في ترجمته: «الجرح والتعديل» ٧/ ٢٥٩ (١٢٦٣٠)، و«الثقات» لابن حبان ٩/ ١١٣، و«أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح»: ٤٧-٦٣، و«الكامل» لابن عدي ١/ ٢٢٦، و«تاريخ بغداد» ٢/ ٣٢٢ ط. الغرب، و«تقييد المهمل» ١/ ١٠ نقلًا عن «تاريخ بغداد»، و«تاريخ دمشق» ٥٥/ ٣٨، و«جامع الأصول» ١/ ١٢٠، و«تهذيب الكمال» ٦/ ٢٢٧ (٥٦٤٨)، و«سير أعلام النبلاء» ١٢/ ٣٩١، و«تاريخ الإسلام» ٦/ ١٤٠ ط. الغرب، و«تذكرة الحفاظ» ٢/ ٥٥٥، و«هدي الساري» ٢/ ١٢٨٧، و«سيرة الإمام البخاري» لعبد السَّلام المباركفوري.

(٢) «الإكمال» ١/ ٢٥٩، و«هدي الساري» ٢/ ١٢٨٧.

(٣) «أسامي من روى عنهم البخاري»: ٤٨، و«الكامل» ١/ ٢٢٧، و«تاريخ الإسلام» ٦/ ١٤٢ط. الغرب.

شخص كان ولاؤه له[١]- .

وكان أبوه -إسماعيل بن إبراهيم- من العلماء الورعين[٢]، سمع من مالك بن أنس، ورأى حمَّاد بن زيد، وصافح ابنَ المبارك[٣] .

ولد محمد بن إسماعيل البخاري يوم الجمعة بعد صلاة الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومئة[٤] .

● **ثانيًا: نشأته، وطلبه للعلم، ورحلاته:**

لقد كان للبيئة العلمية الصالحة التي نشأ في ظلالها أبو عبد اللَّه البخاري أثرٌ كبيرٌ في توجيهه إلى طلب العلم الشرعي؛ ليصبح بعد ذلك أحد أشهر حفاظ السنة النبوية والذابّين عنها؛ فقد كان والده -كما تقدم- من العلماء الورعين.

قال أبو جعفر محمد بن أبي حاتم الورّاق النَّحوي: «قلتُ لأبي عبد اللَّه البخاري: كيف كان بدء أمرك في طلب الحديث؟ قال: ألهمتُ حفظَ الحديث وأنا في الكُتّاب. قال: وكم أتى عليك إذ ذاك؟ فقال: عشر سنين أو أقل، ثم خرجتُ من الكُتّاب بعد العشر فجعلتُ أختلف إلى الداخلي وغيره، وقال يومًا فيما كان يقرأ للناس: سفيان، عن أبي الزبير، عن إبراهيم. فقلتُ له: يا أبا فلان، إنَّ أبا الزبير لم يرو عن إبراهيم. فانتهرني، فقلتُ له: ارجع إلى الأصل إنْ كان عندك. فدخل ونظر فيه ثم خرج فقال لي:

(١) «هدي الساري» ٢/ ١٢٨٧.
(٢) «تاريخ الإسلام» ٦/ ١٤٠ ط. الغرب.
(٣) «التاريخ الكبير» ١/ ٣٢٣ (١٠٨٤).
(٤) «أسامي من روى عنهم البخاري»: ٤٩، و«تاريخ دمشق» ٥٥/ ٤١.

كيف هو يا غلام؟ قلتُ: هو الزبير بن عدي عن إبراهيم. فأخذ القلم مني وأحكم كتابه فقال: صدقتَ. فقال له بعض أصحابه: ابن كم كنتَ إذ رددتَ عليه؟ فقال: ابن إحدى عشرة، فلما طعنتُ في ست عشرة سنة حفظتُ كتب ابن المبارك ووكيع وعرفتُ كلام هؤلاء[١]. ثم خرجتُ مع أمي وأخي أحمد إلى مكة، فلما حججتُ رجع أخي وتخلفتُ بها في طلب الحديث. . . »[٢].

وقد طلب الفقه وهو صبي، فقد قال عن نفسه: «وكنت أختلفُ إلى الفقهاء بمرو وأنا صبي»[٣].

وقد ارتحل البخاري شأنه شأن علماء عصره لطلب الحديث إلى كثير من الأمصار -فقد كانت الرحلة آنذاك ركنًا ركينًا في طلب الحديث-، قال الخطيب البغدادي: «رحل في طلب العلم إلى سائر محدثي الأمصار، وكتب بخراسان، والجبال، ومدن العراق كلها، وبالحجاز والشام ومصر»[٤]، وقد نهل من معين جمع من أشهر محدثي عصره، وحظي بإجلالهم له وعنايتهم به، وقد أُثر عنهم الثناء عليه وتبجيلهُ كما سيأتي لاحقًا. وقد بنى الحافظ ابن حجر على قول البخاري السابق: «فلما طعنتُ في ست عشرة سنة حفظتُ كتب ابن المبارك. . . . ثم خرجتُ مع أمي وأخي أحمد. . » أنَّ أول رحلة الإمام البخاري كانت سنة عشر ومئتين، قال ابن حجر: «ولو رحل أول ما طلب لأدرك ما أدركتْهُ أقرانُه من طبقة عالية ما

(١) قال ابن حجر في «هدي الساري» ٢/ ١٢٨٨: «يعني: أصحاب الرأي».
(٢) «تاريخ بغداد» ٢/ ٣٢٤ - ٣٢٥ ط. الغرب.
(٣) «سير أعلام النبلاء» ١٢/ ٤٠١.
(٤) «تاريخ بغداد» ٢/ ٣٢٢ ط. الغرب.

أدركها، وإنْ كان أدرك ما قاربها»[١].

● **ثالثًا: مكانته العلمية وتنوع معارفه:**

لقد تبوّأ الإمام البخاري مكانة عالية بين علماء الحديث خصوصًا، وعلماء بقية العلوم الشرعية عمومًا، فمع ما بلغه من منزلة علية في علم الحديث رواية ودراية، كانت له يد في التفسير والفقه والاعتقاد والسير وغيرها.

فأما مكانته في علم الحديث فإنَّ البخاري كان أحفظ أهل عصره للحديث وأعلمهم به، ولذا بلغ الأمر في ثناء أئمة زمانه عليه في هذا الباب مبلغًا عظيمًا، فقد قال البخاري: ذاكرني أصحاب عمرو بن علي الفلاس بحديثٍ، فقلتُ: لا أعرفه، فسُرُّوا بذلك، وصاروا إلى عمرٍو فأخبروه، فقال: «حديثٌ لا يعرفهُ محمد بن إسماعيل ليس بحديث»[٢].

وقال حاشد بن إسماعيل: سمعتُ إسحاق بن راهويه[٣] يقول: «اكتبوا عن هذا الشاب -يعني: البخاري- فلو كان في زمن الحسن لاحتاج إليه الناس لمعرفته بالحديث وفقهه»[٤].

وقال حاشد بن إسماعيل: «سمعتُ محمد بن بشار يقول: لم يدخلِ البصرةَ رجلٌ أعلم بالحديث من أخينا أبي عبد اللَّه. قال: فلما أراد الخروج ودّعه محمد بن بشار وقال: يا أبا عبد اللَّه، موعدنا الحشر أن لا نلتقي بعد»[٥].

---

(١) «هدي الساري» ٢/ ١٢٨٨.

(٢) «تاريخ بغداد» ٢/ ٣٣٨ ط. الغرب، و«السير» ١٢/ ٤٢٠.

(٣) انظر في ضبط الأسماء المختومة بـ«ويه» كتابي: «الجامع في العلل» ١/ ٨٦.

(٤) «سير أعلام النبلاء» ١٢/ ٤٢١.

(٥) «سير أعلام النبلاء» ١٢/ ٤٢٣.

وما تصانيفه في هذا الباب -كالجامع الصحيح الذي اتفق العلماء على أنَّه أصحُّ كتابٍ بعد كتاب اللَّه تعالى، وتأريخه الكبير- إلا دليل ساطع على معرفته وإمامته في علوم الحديث.

وأما معرفته بالتفسير فما أودعه في كتاب «التفسير» من جامعه دليل على تمكنه منه، وهو يسرد فيه التفسير بالمأثور بما صح عنده من حديث، وكذلك بنقله لتفسير السلف كابن عباس وسعيد بن جبير والحسن ومجاهد وغيرهم، وقد بلغ ما أودعه في «كتاب التفسير» من صحيحه (٥٠٤) خمسمئة حديث وأربعة أحاديث[١].

وأما علم الفقه فقد كان للبخاري باعٌ طويل فيه مما استوجب ثناء علماء عصره وشهادتهم له بذلك، قال حاشد بن إسماعيل: «كنتُ بالبصرة فسمعتُ قدوم محمد بن إسماعيل، فلما قدم قال محمد بن بشار: دخل اليوم سيد الفقهاء»[٢].

وقال يعقوب بن إبراهيم الدورقي ونعيم بن حماد: «محمد بن إسماعيل فقيه هذه الأمة»[٣].

وأهم ما يدل على جلالة البخاري في الفقه ما أودعه في «صحيحه» من تراجم حيرت العلماء؛ لدقتها ولطافتها وعظيم فائدتها، حتى قال العلامة ناصر الدين بن المنير:

«كان البخاريُّ لطيف الأخذ لفوائد الحديث، دقيق الفكرة فيها، وكان

(١) ويصلح أن يفرد كتاب التفسير من الصحيح من قبل طالب حاذق متقن، مع العناية به.
(٢) «تاريخ بغداد» ٢/ ٣٣٦ ط. الغرب.
(٣) «تاريخ بغداد» ٢/ ٣٤٢ و٣٤٤ ط. الغرب.

ربما عرض له الاستدلال على الترجمة بالحديث الواضح المطابق، فعدل عنه إلى الأخذ من الإشارة والرمز به. وكان على الصواب في ذلك؛ لأنَّ الحديث البيّن يستوي الناس في الأخذ منه، وإنما يتفاوتون في الاستنباط من الإشارات الخفية، ولم يكن مقصود البخاري كغيره يملأ الصحف بما سُبق إليه، وبما يعتمد في مثله على الأفهام العامة، وإنما كان مقصده فائدة زائدة»[١]. وقد اهتم العلماء ببيان مقاصد الإمام البخاري في تراجم صحيحه، وفقهه فيها، ومن ذلك الاهتمام: كتاب «المتواري على أبواب البخاري» لابن المنير، وكتاب «لب الألباب في التراجم والأبواب» لوالد شيخنا العلامة عبد الحق الهاشمي، وهو نافع في بابه، و«الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح»[٢] لنور الدين عتر، ولابن حجر العسقلاني جهد قيم في هذا الباب في شرحه العظيم على صحيح البخاري.

ومع أنَّ البخاريَّ «اتجه منذ حداثته إلى الفقه، فقرأ فقه أهل الرأي، ثم أخذ -بعدُ- فقه الشافعي، وفقه الإمام مالك أيضًا، وكانت صلته بفقه الإمام أحمد بن حنبل متينة قوية، فجمع فقه المدارس الاجتهادية في عصره»[٣] إلا أنه كان مجتهدًا في الفقه، مستقلًّا برأيه الذي أوصله إليه اجتهاده ونظره في الأدلة، فلم يكن متبعًا لمذهب معين من المذاهب المشهورة في عصره.

وأما في الاعتقاد فقد كان البخاريُّ على اعتقاد أهل السنة والجماعة، اعتقاد السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ممن سار على

(١) «المتواري على أبواب البخاري»: ٨٧.

(٢) على أن بحثه هذا مستل من كتابه «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين».

(٣) «الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح»: ١١.

نهجهم من أهل العلم، وقد أسهم إسهامًا واضحًا في الذب عن عقيدة أهل السنة والجماعة، وقد ضمن كتابه «الجامع الصحيح» كتبًا لتقرير عقيدة أهل السنة ونصرتها، منها: «كتاب الإيمان» و«كتاب أخبار الآحاد» و«كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة» و«كتاب التوحيد» زيادة على إفراده كتاب «خلق أفعال العباد» للرد على الجهمية.

وفي السير والمغازي تجد جامعه مصدرًا أساسيًّا لطالب السيرة، وعنايته بأبواب السيرة والتي أخذت حيزًا من كتابه دليلُ معرفتِهِ وعلمه الواسع بها.

وهكذا في شتى أصناف العلوم الأخرى كالزهد والرقاق وغيرها، وكتابه «الجامع الصحيح» دليل على ذلك.

ومن يطالع ما كتبته في صنعة الحديث مما يأتي يجد ما ذكرته هنا ظاهرًا.

● **رابعًا: سعة حفظه:**

إنَّ مما لا شك فيه عند المحدثينَ أنَّ البخاري أحدُ العجائب في حفظه، وقد ذكر المؤرخون في ترجمته مما يدل على ذلك شيئًا كثيرًا، وذلك فضل اللَّه يؤتيه من يشاء. فمن ذلك ما نُقل عنه أنه قال: «كتبتُ عن ألف شيخٍ وأكثر، ما عندي حديث لا أذكر إسناده»[1].

وقال أُحَيْد بن أبي جعفر والي بخارى: «قال محمد بن إسماعيل يومًا: رُبَّ حديثٍ سمعته بالبصرة كتبتُه بالشام، ورُبَّ حديثٍ سمعتُه بالشام كتبتُه بمصر. قال: فقلت له: يا أبا عبد اللَّه بكماله؟ قال: فسكت»[2].

---

(١) «تاريخ بغداد» ٢/ ٣٢٩ ط. الغرب.

(٢) «تاريخ بغداد» ٢/ ٣٢٩ ط. الغرب.

وقال محمد بن أبي حاتم الورّاق: «سمعتُ حاشد بن إسماعيل يقول: كان أبو عبد اللَّه محمد بن إسماعيل البخاري يختلف معنا إلى مشايخ البصرة وهو غلامٌ، فلا يكتب، حتى أتى على ذلك أيام، فكنا نقول له: إنك تختلف معنا ولا تكتب، فما معناك فيما تصنع؟ فقال لنا بعد ستة عشر يومًا: إنكما قد أكثرتما علَيَّ وألححتما، فاعرضا عليَّ ما كتبتما. فأخرجنا ما كان عندنا، فزاد على خمسة عشر ألف حديث، فقرأها كلها عن ظهر قلبٍ، حتى جعلنا نحكم كتبنا على حفظه. ثم قال: أترون أني أختلف هدرًا وأُضيع أيامي؟ فعرفنا أنه لا يتقدمه أحدٌ»[1].

ولعل من أعجب ما يدل على حفظه ما رواه الإمام أبو أحمد ابن عدي قال: «سمعت عدة مشايخ يحكون أن محمد بن إسماعيل البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ قدم بغداد[2]، فسمع به أصحاب الحديث فاجتمعوا وعمدوا إلى مئة حديث، فقلبوا متونها وأسانيدها ودخلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا

---

(١) «تاريخ بغداد» ٢/ ٣٣٤ ط. الغرب.

(٢) لقد كانت بغداد أمَّ المدن وحاضرة الحواضر، وبلغت ما لم تبلغه روما في سكانها، ولا القسطنطينية ولا المدائن ذات الإيوان، لقد غدت سيدة العالم والبلاد لها خَوَل، ما يظهر في بلدة طريفٌ ولا ظريفٌ من ثمرات الأيدي ولا من نتاج الطبيعة ولا من حصاد الأدمغة إلا حُمل إلى بغداد، ولا ينبغ نابغٌ في مشرقٍ من الأرض ولا مغربٍ إلا أَمَّ بغدادَ، فالقوافل أبدًا تتجه إلى بغداد بكل ثمين وجميل، تحمله إليها لتلقيه بين يديها كما تحمل ماءَها الأنهارُ من كل مكان لتصبه في البحر. قاله علي الطنطاوي في «بغداد ذكريات ومشاهدات»: ٢٣، وقد قال أبو الوليد الطيالسي: «قال لي شعبة: أدخلتَ بغداد؟ قلتُ: لا، قال: فكأنَّك لم تر الدنيا». «تاريخ بغداد» ١/ ٣٤٦ ط. الغرب. فأسأل اللَّهَ تعالى أنْ يعيد بغداد إلى سابق مجدها لتقود ركب الأمة الإسلامية، وأن يخلصها من أغلال الاحتلال، ومن تسلط المفسدينَ.

المتن لمتن آخر، ودفعوها إلى عشرة أنفس، إلى كل رجلٍ عشرة أحاديث، وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يلقوا ذلك على البخاري، وأخذوا الموعد للمجلس، فحضر المجلس جماعة من أصحاب الحديث من الغرباء من أهل خراسان وغيرها ومن البغداديين، فلما اطمئن المجلس بأهله انتدب إليه رجلٌ من العشرة فسأله عَنْ حديثٍ مِنْ تلكَ الأحاديث المقلوبة، فقال البخاري: لا أعرفه، فسأله عن آخر، فقال: لا أعرفه، ثم سأله عن آخر فقال: لا أعرفه، فما زال يُلقي عليه واحدًا بعد واحدٍ حتى فرغ من عشرته، والبخاريُّ يقول: لا أعرفه، فكان الفقهاء ممن حضر المجلس يلتفتُ بعضُهم إلى بعضٍ ويقول: الرجلُ فَهِم، ومَنْ كان مِنْ غيرهم يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلةِ الفَهْمِ، ثم انتدب رجلٌ آخر من العشرة فسأله عن حديثٍ مِنْ تلكَ الأحاديث المقلوبة، فقال البخاريُّ: لا أعرفه، وسأله عن آخر، فقال: لا أعرفه، وسأله عن آخر، فقال: لا أعرفه، فلم يزل يلقي عليه واحدًا بعد واحدٍ حتى فرغ من عشرته، والبخاري يقول: لا أعرف. ثم انتدب له الثالث والرابع إلى تمام العشرة حتى فرغوا كلهم من الأحاديث المقلوبة، والبخاري لا يزيدهم على: لا أعرفه، فلما علم البخاريُّ أنهم قد فرغوا التفت إلى الأول منهم، فقال: أمَّا حديثك الأول فهو كذا، وحديثك الثاني فهو كذا، والثالث والرابع على الولاء حتى أتى على تمام العشرة، فردَّ كلَّ متنٍ إلى إسناده، وكلَّ إسنادٍ إلى متنه، وفعل بالآخرين مثل ذلك، وردّ متون الأحاديث كلها إلى أسانيدِها، وأسانيدَها إلى متونها، فأقرّ له الناسُ بالحفظ والعلم، وأذعنوا له بالفضل. وكان ابن صاعد إذا ذكر محمد بن إسماعيل البخاري يقول: الكبش النطّاح»[1].

(١) «أسامي من روى عنهم البخاري من مشايخه»: ٥٢-٥٤، وقول ابن عدي: «سمعتُ عدة=

● **خامسًا: ثناء العلماء عليه:**

لو ذهب المرءُ يذكر ما سطره العلماء وما قالوه في الثناء على الإمام البخاريِّ لطال به المقام وخرج به عن المعتاد، قال الحافظ ابن حجر: «ولو فتحتُ باب ثناء الأئمة عليه ممن تأخر عن عصره لفني القرطاس، ونفدت الأنفاس، فذاك بحرٌ لا ساحلَ له»[١].

فشهرته وجلالته وإمامته مما أجمع عليه العلماء والمحدثون واتفقوا عليه، ولا يمنع ذلك من ذكر بعض ما امتدحه به شيوخه وأقرانُه وتلامذتُه.

فمِنْ ذلك قولُ محمد بن بشار: «حفاظُ الدنيا أربعةٌ: أبو زُرعة بالري، ومسلم بن الحجاج بنيسابور، وعبد اللَّه بن عبد الرحمن الدارمي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل البخاري ببخارى»[٢].

وقال أيضًا: «ما قدم علينا مثل محمد بن إسماعيل»[٣].

وقال أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد اللَّه بن نمير: «ما رأينا مثل

= مشايخ» لا يضر إبهام أولئك المشايخ؛ فإنهم عدد يزول به مخافة جرح بعضهم، وعلى هذا عملُ أهل الحديث، انظر مثلًا: «صحيح البخاري» (٤٨٥٤). وانظر حول حكاية البخاري هذه كتابي: «الجامع في العلل» ٤/ ٥٥٦، وقال السخاوي في «عمدة القاري والسامع في ختم الصحيح الجامع»: ٣١٨ مبينًا مسوغ استجازة علماء بغداد هذا الامتحان الذي فيه شبه الوضع بتركيب أسانيد لغير متونها مما قد يوهم الممتحن فيؤدي إلى مفسدة: «لما رأوا فيه من تمام المصلحة التي فيها: معرفة رتبة الراوي في الضبط. . . وأيضًا ففعلهم لهذا ينتهي بانتهاء الحاجة».

(١) «هدي الساري» ٢/ ١٣٠٢.

(٢) «تاريخ بغداد» ٢/ ٣٣٦ ط. الغرب.

(٣) «تاريخ بغداد» ٢/ ٣٣٧ ط. الغرب.

محمد بن إسماعيل»[١].

وقال أحمد بن حنبل: «ما أخرجتْ خراسانُ مثل محمد بن إسماعيل البخاري»[٢].

وقال عبدان: «ما رأيتُ بعيني شابًّا أبصرَ مِنْ هذا -وأشار بيده إلى محمد بن إسماعيل-»[٣].

وقال إسحاق بن راهويه: «يا معشر أصحاب الحديثِ، انظروا إلى هذا الشاب -يعني: البخاريَّ- واكتبوا عنه، فإنَّه لو كان في زمن الحسن بن أبي الحسن لاحتاج إليه الناس؛ لمعرفته بالحديث وفقهه»[٤].

وقال عليُّ بنُ حُجْر: «أخرجتْ خراسانُ ثلاثةً: أبا زُرعة الرازي بالري، ومحمد بن إسماعيل البُخاري ببخارى، وعبد اللَّه بن عبد الرحمن بسمرقند، ومحمدُ بنُ إسماعيل عندي أبصرهم وأعلمهم وأفقههم»[٥].

وقال عبد اللَّه بن عبد الرحمن الدارمي: «قد رأيتُ العلماء بالحرمين والحجاز والشام والعراقَينِ[٦]، فما رأيتُ فيهم أجمع من أبي عبد اللَّه محمد بن إسماعيل البُخاري»[٧].

---

(١) «تاريخ بغداد» ٢/ ٣٣٩ ط. الغرب.
(٢) «تاريخ بغداد» ٢/ ٣٤٢ ط. الغرب.
(٣) «تاريخ بغداد» ٢/ ٣٤٤ ط. الغرب.
(٤) «تاريخ بغداد» ٢/ ٣٤٨ ط. الغرب.
(٥) «تاريخ بغداد» ٢/ ٣٤٩ ط. الغرب.
(٦) العراقان: الكوفة والبصرة. لسان العرب مادة (عرق).
(٧) «تاريخ بغداد» ٢/ ٣٥٠ ط. الغرب.

وقال أبو عيسى الترمذي: «لم أرَ أحدًا بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفةِ الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل»[١].

وقال أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة: «ما رأيتُ تحت أديم هذه السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل البُخاري»[٢].

- **سادسًا: شيوخه:**

لقد كان لحرص البخاريِّ على الطلب وسماع الحديث، ورحلته الواسعة لأجل ذلك أثرٌ كبيرٌ في إكثار البخاري من الشيوخ.

قال البخاريُّ: كتبتُ عن ألفِ نفرٍ من العلماء وزيادةٍ، ولم أكتبْ إلا عمَّن قال: الإيمان قول وعمل، ولم أكتبْ عمّن قال: الإيمان قول[٣].

وهذه طائفة مِنْ أشهر شيوخه الذين روى عنهم:

١- إسحاقُ بنُ إبراهيمَ بنِ مَخْلد بنِ إبراهيم، أبو يعقوب الحنظليُّ المروَزيُّ المعروف بابنِ راهويه.

ولد سنة (١٦١هـ)، سمع الفضل بن موسى السيناني، والفضيل بن عياض، ومعتمر بن سليمان، وأبا خالد الأحمر، وابن عيينة، وأبا معاوية الضرير، وخلقًا.

حدَّث عنه: بقية بن الوليد، ويحيى بن آدم -وهما من شيوخه-، وأحمد بن حنبل -وهو من أقرانه-، والبخاريُّ، ومسلم، وأبو داود،

(١) «تاريخ بغداد» ٢/ ٣٤٨ ط. الغرب.

(٢) «تاريخ بغداد» ٢/ ٣٤٨ ط. الغرب.

(٣) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» للالكائي ٥/ ٩٥٩ (١٥٩٧).

والنسائي، والترمذي، ومحمد بن نصر، والحسن بن سفيان، وأبو العباس السراج، وخلقٌ.

قال البخاريُّ: «كنتُ عند إسحاق بن راهويه، فقال لنا بعضُ أصحابنا: لو جمعتم كتابًا مختصرًا لسنن النبيِّ ﷺ. فوقع ذلك في قلبي، فأخذتُ في جمعِ هذا الكتاب -يعني كتابَ الجامع-»[(١)].

قال أحمد بن حنبل: «لم يَعبرِ الجسرَ إلى خراسان مثلُ إسحاقَ، وإنْ كان يُخالفنا في أشياء، فإنَّ الناسَ لم يزلْ يخالف بعضُهم بعضًا»[(٢)].

وقال حنبل: سمعتُ أبا عبد اللَّه -يعني: أحمد بن حنبل- وسُئل عن إسحاق بن راهويه، فقال: «مثلُ إسحاق يُسأل عنه؟! إسحاق عندنا إمام»[(٣)].

تُوفي إسحاق سنة (**٢٣٨**هـ)[(٤)].

٢- سُليمانُ بنُ حَرْبِ بنِ بجَيْل الأزديُّ الواشحيُّ، أبو أيّوبَ البصريُّ.

ولد سنة أربعين ومئة (**١٤٠**هـ)، وروى عن حمّاد بن زيد، وشعبة بن الحجاج، ووهيب بن خالد، وجمعٍ.

حدّث عنه: البخاري، وأبو داود، والحميدي، وعمرو بن علي الفلّاس، وعباس الدوري، وأبو خليفة وخلقٌ.

---

(١) «تاريخ بغداد» ٢/ ٣٢٦ ط. الغرب، وهذه كلمة ربما لم يَعلم قائلُها مدى نفعها، لكنها أدت إلى إخراج البخاري جامعَه الصحيح للأمة، فليحرص المسلم على الإكثار من التذكير بعمل الخير والدعوة إليه لعل اللَّه تعالى ينفع بقوله الأمة.

(٢) «سير أعلام النبلاء» ١١/ ٣٧١.

(٣) «سير أعلام النبلاء» ١١/ ٣٧٢.

(٤) انظر في ترجمته: «تاريخ بغداد» ٧/ ٣٦٢ ط. الغرب، و«السير» ١١/ ٣٥٨.

قال أبو حاتم الرازي: «سليمانُ بنُ حربٍ إمامٌ من الأئمة، كان لا يُدلِّس، ويتكلم في الرجال، وفي الفقهِ، ليس بدونِ عفّان، ولعلَّه أكبر منه، وقد ظهر له نحوٌ من عشرة آلاف حديثٍ، وما رأيتُ في يده كتابًا قط، وهو أحبُّ إليَّ من أبي سلمة التبوذكي في حماد بن سلمة وفي كلِّ شيءٍ، ولقد حضرتُ مجلس سليمان بن حربٍ ببغداد فحزروا من حضر مجلسه أربعين ألف رجلٍ»[(١)].

توفي سليمان بن حرب سنة (٢٢٤هـ)[(٢)].

٣- الضحّاكُ بن مَخْلد بن الضحّاك، أبو عاصمٍ الشيبانيُّ البصريُّ النبيلُ.

ولد سنة (١٢٢هـ)، وحدث عن يزيد بن أبي عُبيد، وبهز بن حكيم، وسليمان التيمي، وهشام بن حسان، وحيوة بن شريح، وابن جريجٍ، وابن عونٍ، وجرير بن حازم، وخلقٍ كثيرٍ.

حدّث عنه: البخاريُّ، وجريرُ بن حازم -شيخه-، وإسحاق بن راهويه، وأحمد، وأبو خيثمة، ومحمود بن غيلان، والذُّهلي، والفلّاس، وعباس الدوري، وخلق.

ولقبه النبيل: قيل: لأنَّ فيلًا قدم البصرةَ، فذهب الناس ينظرون إليه، فقال له ابنُ جريجٍ: مالكَ لا تنظرُ؟ قال: لا أجد منكَ عِوضًا، قال: أنتَ

(١) «تهذيب الكمال» ٣/ ٢٦٩ (٢٤٨٦)، و«سير أعلام النبلاء» ١٠/ ٣٣١ نقلا عن «الجرح والتعديل» لابنه، وهذا يدل على جلالة سليمان بن حرب، فإن أبا حاتم متعنت في التوثيق قلما تُحفظ منه مثل هذه الكلمات المملوءة مديحًا وثناءً.

(٢) انظر في ترجمته: «تهذيب الكمال» ٣/ ٢٦٩ (٢٤٨٦)، و«السير» ١٠/ ٣٣٠.

نبيلٌ. وقيل لأنه كان يلبس الخزَّ وجيِّد الثياب، وكان إذا أقبل قال ابنُ جريج: جاء النبيلُ. وقيل غير ذلك[١].

قال العِجْليُّ: «ثقةٌ، كثير الحديث، له فِقْهٌ»[٢].

وقال عمر بن شبة: «حدثنا أبو عاصم النبيلُ، ووالله ما رأيتُ مثلَه»[٣].

وقال الخليلي: «متفق عليه زهدًا وعلمًا وديانةً وإتقانًا»[٤].

توفي أبو عاصم سنة (٢١٢هـ)[٥].

٤- عبدُ اللَّه بنُ الزبير بن عيسى القُرشيُّ الأسديُّ، أبو بكر الحُمَيديُّ المكيُّ.

حدَّث عن: إبراهيم بن سعد، وحماد بن أسامة، وسفيان بن عيينة، وعبد العزيز بن عبد الصمد العمّي، والشافعي، ووكيع، والوليد بن مسلم، وجمعٍ.

حدَّث عنه: البخاريُّ، والذُّهليُّ، وأحمد بن الأزهر، وأبو زرعة الرازي، وأبو حاتم الرازي، ويعقوب الفسوي، ويعقوب بن شيبة، وغيرهم.

قال أبو حاتم الرازيُّ: «أثبتُ الناس في ابنِ عُيينةَ الحُمَيديّ، وهو رئيس

(١) «سير أعلام النبلاء» ٩/ ٤٨٢-٤٨٣.
(٢) «تهذيب الكمال» ٣/ ٤٧٩ (٢٩١٣)، و«السير» ٩/ ٤٨١
(٣) «تهذيب الكمال» ٣/ ٤٧٩ (٢٩١٣)، و«السير» ٩/ ٤٨١.
(٤) «تهذيب الكمال» ٣/ ٤٧٩ (٢٩١٣)، و«السير» ٩/ ٤٨٢.
(٥) انظر في ترجمته: «تهذيب الكمال» ٣/ ٤٧٧ (٢٩١٣)، و«السير» ٩/ ٤٨٠.

أصحابِ ابنِ عُيينة، وهو ثقةٌ إمامٌ»[١].

وقال أحمدُ بنُ حنبل: «الحُمَيديّ عندنا إمامٌ»[٢].

وقال إسحاق بن راهويه: «الأئمة في زماننا: الشافعيُّ، والحُميديُّ، وأبو عُبيد»[٣].

وقد افتتح البخاريُّ «صحيحَهُ» برواية حديث: «إنما الأعمال بالنيات» عن الحُمَيديّ. قال الذهبي: «لجلالة الحُميدي وتقدُّمِهِ، ولأنَّ إسناده هذا عزيزُ المثلِ جدًّا ليس فيه عنعنةٌ أبدًا، بل كلُّ واحدٍ منهم صرَّح بالسماع له»[٤]. وقال ابن حجر: «كأنَّ البخاريَّ امتثل قوله ﷺ: «قدِّموا قُريشًا» فافتتح كتابه بالرواية عن الحُميدي؛ لكونه أفقه قُرشيٍّ أخذ عنه. وله مناسبة أخرى؛ لأنَّه مكيٌّ كشيخه -يعني: ابن عيينة- فناسب أنْ يُذكر في أول ترجمة «بدء الوحي»؛ لأنَّ ابتداءه كان بمكة»[٥].

توفي الحُميديُّ سنة (**٢١٩**هـ)[٦].

٥- عبدُ اللَّهِ بنُ عثمانَ بنِ جَبَلَةَ بنِ أبي روَّاد، أبو عبد الرحمن الأزديُّ العتكيُّ -مولاهم- المرْوزي المعروف بعبدان.

ولد سنة نيف وأربعين ومئة، وسمع أبا حمزة محمد بن ميمون السُّكَّريَّ،

(١) «تهذيب الكمال» ٤/ ١٣٣ (٣٢٥٨)، و«السير» ١٠/ ٦١٧.
(٢) «تهذيب الكمال» ٤/ ١٣٣ (٣٢٥٨)، و«السير» ١٠/ ٦١٧.
(٣) «السير» ١٠/ ٦١٨-٦١٩.
(٤) «السير» ١٠/ ٦٢١.
(٥) «فتح الباري» ١/ ٣٠ عقب (١).
(٦) انظر في ترجمته: «تهذيب الكمال» ٤/ ١٣٣ (٣٢٥٨)، و«السير» ١٠/ ٦١٦.

ومالكَ بن أنسٍ، وعبد اللَّه بن المبارك، وحماد بن زيدٍ، وخلقًا.

حدَّث عنه: البخاري، وروى مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي عنه بواسطة، وحدَّث عنه أيضًا: أحمد بن سيار، ومحمد بن يحيى الذُّهلي، ويعقوب الفسوي، وخلقٌ.

لُقِّب بعبدان لوجودِ عبدٍ في اسمه، وفي كنيته، فلُقِّب بهما على التثنية[١]، كذا قال ابن طاهر، وتعقبه ابن الملقن فقال: «هذا لا يصح، بل ذلك من تغيير العامة للأسامي وكسرهم لها في زمن صغر المسمَّى ونحو ذلك، كما قالوا في علي: (عليان)، وفي أحمد بن يوسف السلمي وغيره: (حمدان)، وفي وهب بن بقية الواسطي: (وهبان)»[٢].

قال أحمد بن حنبل: «ما بقي إلا الرحلةُ إلى عبدان بخراسان»[٣].

وقال أبو عبدِ اللَّه الحاكم: «هو إمام بلده في الحديث، سمع من شعبة أحاديث دون العشرة، ولم يُعقب، ورثه أخوه، وقد ولَّاه ابن طاهرٍ قضاء الجوزجان، ثم استعفى فأعفي»[٤].

قال عبدان: «ما سألني أحدٌ حاجةً إلا قمتُ له بنفسي، فإنْ تمَّ وإلا قمتُ له بمالي، فإن تمَّ وإلا استعنتُ بالإخوان، فإنْ تمَّ وإلاّ استعنتُ بالسلطان»[٥].

---

(١) «السير» ١٠/ ٢٧٢ نقلًا عن محمد بن طاهر المقدسي.

(٢) «التوضيح» ٢/ ٣٥٧.

(٣) «تهذيب الكمال» ٤/ ٢٠٥ (٣٤٠٣)، و«السير» ١٠/ ٢٧١.

(٤) «السير» ١٠/ ٢٧١.

(٥) «تهذيب الكمال» ٤/ ٢٠٤ (٣٤٠٣)، و«السير» ١٠/ ٢٧١. وهذا من عبدان تطبيق عمليٌّ=

توفي عبدان سنة (٢٢١هـ)[١].

٦- علي بن عبد اللَّه بن جعفر، أبو الحسن السعديُّ -مولاهم- البصريُّ، المعروف بابن المديني.

ولد سنة (١٦١هـ)، وسمع أباه، وحماد بن زيد، وجعفر بن سليمان، وهشيم بن بشير، ومعتمر بن سليمان، وسفيان بن عيينة، وابنَ وهبٍ، وعبد الرزاق، وخلقًا كثيرًا.

روى عنه: أحمد بن حنبل، والبخاري، وأبو حاتم، ومحمد بن أحمد بن البرّاء، وأبو داود، وأبو يعلى الموصلي، وخلقٌ.

كان إمامَ عصره في معرفة علل الحديث.

قال أبو حاتم الرازي: «كان عليٌّ علمًا في الناس في معرفة الحديث والعلل، وكان أحمد لا يُسميه، إنما يكنيه تبجيلًا له، وما سمعتُ أحمدَ سمّاه قطّ»[٢].

وكان سفيان بن عيينة -شيخه- يقول: «تلومني على حبِّ عليٍّ؟! واللَّه لقد كنتُ أتعلم منه أكثر مما يتعلم منّي»[٣].

وقال البخاري: «ما استصغرتُ نفسي عند أحدٍ إلاّ عند علي بن

= لحديث النَّبيِّ ﷺ: «**مَنِ استطاعَ منكم أنْ ينفعَ أخاه فلْيفعلْ**» أخرجه: مسلم ٧/ ١٨-١٩ (٢١٩٩). فعلى المسلم أن يكون عونًا لإخوانه المسلمين باذلًا كل ما استطاع لأجل ذلك امتثالًا لهذا الأمر النبوي.

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» ٤/ ٢٠٤ (٣٤٠٣)، و«السير» ١٠/ ٢٧٠.

(٢) «الجرح والتعديل» ٦/ ٢٥١ (١٠٦٤)، و«تاريخ بغداد» ١٣/ ٤٢٢ ط. الغرب.

(٣) «تاريخ بغداد» ١٣/ ٤٢٢ ط. الغرب.

المديني»[١].

توفي علي سنة (٢٣٤هـ)[٢].

٧- قُتيبة بن سعيد بن جميل، أبو رجاء الثقفيُّ البَلْخيُّ.

ولد سنة (١٤٨هـ) أو(١٥٠هـ)، حدَّث عن: مالك، والليث، وشريك، وحماد بن زيد، وأبي عوانة، وابن لهيعة، وبكر بن مضر، وحفص بن غياث، وحماد بن أسامة، وخلقٍ كثير.

روى عنه: البخاري، ومسلم، والترمذي، وأبو داود، والنسائي، وأحمد بن حنبل، ويعقوب بن شيبة، والحسن بن عرفة، والحسن بن سفيان، وأبو العباس السرّاج، وغيرهم.

قال ابن معين وأبو حاتم والنسائي فيه: ثقة[٣].

وقد كان قتيبة بن سعيد موسوعةً في الرواية، حتى أكثر عنه الترمذي والنسائي في كتبهما، ومع ذلك لم يكثر عنه البخاريُّ؛ لأنَّ مقصده غير ذلك؛ فإنَّ حديثَ قتيبة مشهورٌ معروف، فلا تحصل فائدة كبيرة جديدة في الرواية عنه، وعادةُ البخاريِّ أنْ لا يأتي بشيءٍ إلاّ لفائدةٍ، فلو روى عن قتيبة فإنه -مع ما سيحصل من تفويت العلو- سوف يروي شيئًا معروفًا مشهورًا موجودًا في كتب أقرانه من المصنفين، بل وفي كتب تلامذته.

---

(١) «تاريخ بغداد» ٢/ ٣٣٧ ط. الغرب.

(٢) انظر ترجمته في: «الجرح والتعديل» ٦/ ٢٥١ (١٠٦٤)، و«تاريخ بغداد» ١٣/ ٤٢١ ط. الغرب، و«سير أعلام النبلاء» ١١/ ٤١.

(٣) «تهذيب الكمال» ٦/ ١٠٦ (٥٤٤١).

توفي قُتَيبة سنة (٢٤٠هـ)[١].

٨- مُحمد بن سَلام بن الفَرَج، أبو عبد اللَّهِ السُّلميُّ -مولاهم- البِيكَنْديُّ.

ولد سنة (١٦١هـ)، وروى عن: إسماعيلَ بن عُلية، وأبي إسحاق الفزاري، وجرير بن عبد الحميد، وسفيان بن عُيينة، وأبي معاوية الضرير، ووكيع، وخلقٍ.

حدّث عنه: البخاريُّ، وأبو محمد الدارمي، وأحمد بن الضوء[٢]، وعُبيد اللَّه بن واصل، وغيرهم.

قال أحمد بن الهيثم الشاشيُّ: قال لي يحيى بن يحيى: «بخراسان كنزان، كنزٌ عند محمد بن سلام البِيكَنْدي، وكنزٌ عند إسحاق بن راهويه»[٣].

قال محمد بن سلّام: «أنفقتُ في طلب العلم أربعين ألفًا، وأنفقتُ في نشره أربعين ألفًا، وليت ما أنفقتُ في طلبه كان في نشره»[٤].

توفي محمد بن سَلام سنة (٢٢٥هـ)[٥].

---

(١) انظر في ترجمته: «تهذيب الكمال» ٦/ ١٠٥ (٥٤٤١)، و«السير» ١١/ ١٣.

(٢) ترجمته في «تاريخ الإسلام» ٦/ ٢٦٦ ط. الغرب.

(٣) «تهذيب الكمال» ٦/ ٣٣٩ (٥٨٦٩)، و«السير» ١٠/ ٦٢٨.

(٤) «السير» ١٠/ ٦٣٠، و«تهذيب الكمال» ٦/ ٣٣٩-٣٤٠ (٥٨٦٩)، وفي هذا إشارة واضحة إلى أهمية نشر العلم وبذل الغالي والنفيس في سبيل ذلك، فإنَّ ما يبذله الإنسان في نشر العلم هو الباقي والنافع والمدخر ليومٍ لا ينفع فيه مالٌ ولا بنون إلَّا من أتى اللَّهَ بقلبٍ سليم.

(٥) انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» ٦/ ٣٣٩ (٥٨٦٩)، و«السير» ١٠/ ٦٢٨.

٩- محمد بن يوسف بن واقد، أبو عبد اللَّه الضَّبِّيُّ -مولاهم- الفِرْيابيُّ.

ولد سنة (١٢٠هـ)، وروى عن يونس بن أبي إسحاق، وفطر بن خليفة، والأوزاعي، ومالكِ بنِ مِغْول وخلقٍ سوى هؤلاء، وأكثر عنِ الثوري.

روى عنه: البخاريُّ، وأحمد بن الأزهر النيسابوري، وأحمد بن حنبل، وأحمد بن

عبد اللَّه العِجْلي، وأبو محمدٍ الدارميُّ، ومحمد بن سهل بن عسكر، وحميد بن زنجويه، وغيرهم.

قال أبو حاتم فيه: «صدوق ثقة»[١].

وقال الدولابيُّ عن البخاريِّ: «حدثنا محمد بن يوسف -وكان مِنْ أفضلِ أهل زمانِهِ- عن سفيان بحديثٍ ذكره»[٢].

وقال محمد بن عبد الملك بن زنجويه: «ما رأيتُ أورعَ من الفِرْيابيِّ»[٣].

توفي الفِرْيابيُّ سنة (٢١٢هـ)[٤].

١٠- مَكّيُّ بنُ إبراهيم بن بشير بن فرقد التميميُّ الحنظليُّ، أبو السَّكَن البَلْخيُّ.

ولد سنة (١٢٦هـ)، وحدّث عن: أيمن بن نابل، وبهز بن حكيم، وداود بن يزيد الأودي، وهشام الدستوائي، وابن جريج، وغيرهم.

---

(١) «تهذيب الكمال» ٦/ ٥٧٢ (٦٣٠٨).

(٢) «تهذيب الكمال» ٦/ ٥٧٢ (٦٣٠٨).

(٣) «تهذيب الكمال» ٦/ ٥٧٢ (٦٣٠٨)، و«السير» ١٠/ ١١٦.

(٤) انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» ٦/ ٥٧١ (٦٣٠٨)، و«سير أعلام النبلاء» ١٠/ ١١٤.

حدّث عنه: البخاري، وإبراهيم بن يعقوب الجُوزْجاني، وأحمدُ بنُ حنبل، والحسن بن عرفة، وعباس الدوري، وعبيد اللَّه القواريري، ومحمد بن بشار، وغيرهم.

قال فيه أحمد بن حنبل: ثقةٌ[١].

قال الذَّهَبيُّ: «لم يلقَ البخاريُّ بخراسان أحدًا أكبر منه»[٢].

توفي سنة (٢١٥هـ)[٣].

- **سابعًا: تلامذته:**

إنَّ المنزلة التي بلغها أبو عبد اللَّه البخاريُّ في الحديث جعلته مرجعًا لطلاب الحديث آنذاك، وصار الأخذُ عن البخاريِّ مطلبًا نبيلًا وجليلًا ورفيعًا، والرواية عنه فخرًا ونعمةً، لذلك فقد بلغ عدد من كانوا حضروا مجالسه ورووا عنه مبلغًا عظيمًا.

قال محمد بن يوسف الفِرَبْري: «سمع كتاب «الصحيح» لمحمد بن إسماعيل تسعونَ ألف رجلٍ، فما بقي أحدٌ يروي عنه غيري»[٤].

وقال صالح بن محمد البغدادي: «كان محمد بن إسماعيل يجلس ببغداد، وكنتُ أستملي له ويجتمع في مجلسه أكثر من عشرين ألفًا»[٥].

---

(١) «تهذيب الكمال» ٧/ ٢٢٠ (٦٧٦٥).

(٢) «سير أعلام النبلاء» ٩/ ٥٥٣.

(٣) ترجمته في: «تهذيب الكمال» ٧/ ٢١٩ (٦٧٦٥)، و«سير أعلام النبلاء» ٩/ ٥٤٩.

(٤) «تاريخ بغداد» ٢/ ٣٢٨ ط. الغرب.

(٥) «تاريخ بغداد» ٢/ ٣٤٠ ط. الغرب.

ومن مشاهير تلامذته والآخذين عنه:

١- محمد بن عيسى بن سورة السُّلميُّ، أبو عيسى التِّرْمذيُّ[١]: ولد في حدود سنة (٢١٠هـ)، وارتحل وسمع الكثير، حدّث عن قتيبة بن سعيد ومحمود بن غيلان والبخاري وغيرهم، وروى عنه محمد بن أحمد بن محبوب، والهيثم بن كليب الشاشي وغيرهما.

قال الترمذي: قال لي محمد بن إسماعيل: «ما انتفعتُ بك أكثر مما انتفعتَ بي»[٢].

له: «الجامع الكبير» و«العلل الكبير» و«شمائل النبي ﷺ» وغيرها.

توفي سنة (٢٧٩هـ)[٣].

٢- مسلم بن الحجاج بن مسلم القُشَيري النيسابوري: ولد سنة (٢٠٤هـ)، وسمع خلقًا منهم: قتيبة بن سعيد، وأحمد بن حنبل، وحجَّاج بن الشاعر، وزهير بن حرب، وعبد اللَّه بن مسلمة القعنبي وغيرهم. وروى عنه: الترمذي، وعبد الرحمن بن أبي حاتم، وأبو بكر بن خزيمة وغيرهم.

من تصانيفه: «الصحيح» و«التمييز» و«الطبقات» وغيرها. وقد انتفع مسلم بأبي عبد اللَّه البخاري حتى قال الدارقطني: «لولا البخاري لما ذهب

(١) روى الترمذي في «جامعه» عن شيخه البخاري (٤٨ حديثًا) وفي «الشمائل» (٤ أحاديث). (مساعد).

(٢) «تهذيب التهذيب» ٩/ ٣٣٦ (٦٤٩٧).

(٣) انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» ٦/ ٤٦٨ (٦١٢٢)، و«السير» ١٣/ ٢٧٠، و«تهذيب التهذيب» ٩/ ٣٣٥ (٦٤٩٧).

مسلم ولا جاء»[١].

توفي سنة (٢٦١هـ)[٢].

٣- أبو جعفر محمد بن أبي حاتم البخاريُّ النحويُّ، ورّاقُ أبي عبد اللَّه البخاريِّ: نقل عن البخاري علمًا غزيرًا، قال الحافظ ابن حجر: «محمد بن أبي حاتم البخاريّ ورّاق البخاري، وقد ذكر عنه الفربري في هذا الكتاب -يعني: صحيحَ البخاري- فوائد كثيرة عن البخاريِّ وغيره»[٣].

له كتاب اسمه «شمائل البخاري»، قال الذهبي: «أبو جعفر محمد بن أبي حاتم البخاري، ورّاق أبي عبداللَّه في كتاب «شمائل البخاريِّ» جمعه، وهو جزء ضخم..»[٤].

وممن أخذ عن البخاريِّ أيضًا:

٤- إبراهيم بن إسحاق الحربي.

٥- إبراهيم بن معقل النسفي.

٦- أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم.

٧- صالح بن محمد الأسدي.

٨- أبو بكر عبد اللَّه بن أبي داود.

---

(١) «تاريخ بغداد» ١٥/ ١٢٤ ط. الغرب.

(٢) ترجمته في: «تاريخ بغداد» ١٥/ ١٢١ ط. الغرب، و«السير» ١٣/ ٥٥٧.

(٣) «فتح الباري» ٦/ ٢٧٤، وزاد أبو جعفر بن أبي حاتم على «صحيح البخاري» كما في الأحاديث ٢٤٥٤ و٢٤٧٥ و٥٠١٥.

(٤) «السير» ١٢/ ٣٩٢.

٩- أبو بكر عبد اللَّه بن محمد بن أبي الدنيا .

١٠- القاسم بن زكريا المطرز .

١١- أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي .

١٢- أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة .

١٣- محمد بن نصر المروزي .

١٤- محمد بن يوسف الفربري[١] .

١٥- محمود بن إسحاق الخزاعي .

١٦- يحيى بن محمد بن صاعد[٢] .

● **ثامنًا: مصنفاته:**

لقد ترك البخاريُّ -رحمه اللَّه تعالى- للأمة الإسلامية بعده ثروةً حديثيةً علميةً لا تقدر بثمن، جعلته من رموز الأمة وعظمائها الذين تفتخر بهم، ومن هذه المصنفات:

١- الجامع الصحيح، وسيأتي الكلام عليه مفصلًا .

٢- التاريخ الكبير: مطبوع بدائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، وهو من بديع مصنفاته. قال البخاري: «أخذ إسحاق بن راهويه كتاب

(١) وممن روى عن الإمام البخاري: الإمام النسائي صاحب السنن، فقد روى عنه في المجتبى حديثًا واحدًا، وروى عنه في الكبرى (٤ أحاديث)، وكذلك روى عنه: البزار في مسنده (٢١ حديثًا)، وخرج له ابن حبان في صحيحه (١٩) حديثًا بواسطة واحدة بينه وبين البخاري. (مساعد).

(٢) ستأتي ترجمته لاحقًا .

«التاريخ» الذي صنَّفتُ وأدخله على عبد اللَّه بن طاهرٍ، فقال: أيها الأمير، ألا أُريكَ سِحْرًا؟ قال: فنظر فيه عبد اللَّه بن طاهر فتعجّب منه، وقال: لستُ أفهم تصنيفَه»[١].

٣- التاريخ الأوسط: طبع بتحقيق د. تيسير بن سعد أبو حميّد سنة ٢٠٠٥م عن مكتبة الرشد، ويرويه عن البخاري راويان: أبو محمد زنجويه بن محمد النيسابوري، وأبو محمد عبد اللَّه بن أحمد الخفّاف[٢].

٤- التاريخ الصغير: هو من رواية عبد بن محمد بن عبد الرحمن بن الأشقر، ولم يطبع «التاريخ الصغير» عن هذه الرواية، وإنما طبع قديمًا «التاريخ الصغير» برواية زنجويه النيسابوري، ولا يخفى أن رواية زنجويه النيسابوري إنما هي للتاريخ الأوسط[٣].

٥- الأدب المفرد: مطبوع عدة طبعات.

٦- الضعفاء الكبير[٤].

٧- الضعفاء الصغير: وهو مطبوع.

---

(١) «تاريخ بغداد» ٢/ ٣٢٦ ط. الغرب.

(٢) «هدي الساري» ٢/ ١٣١٤، ومقدمة د. تيسير أبو حميد لتحقيق «التاريخ الأوسط».

(٣) مقدمة د. تيسير أبو حميد لتحقيق «التاريخ الأوسط» ١/ ١١٦، وقد رجّح المحقق تيسير إمكانية كون البخاري صنف تاريخين: صغير وكبير، وأن اشتهار روايتي الخفاف وزنجويه باسم «الأوسط» متأخر تفريقًا عن رواية ابن الأشقر، واللَّه أعلم. انظر ١/ ٦٩ من المقدمة المذكورة.

(٤) ذكر ابن حجر في «هدي الساري»: «الضعفاء» فقط، وأشار إلى وجود كتابين للبخاري في الضعفاء المحققُ الدكتور تيسير أبو حميّد نقلًا عن المزي والذهبي وابن حجر في «اللسان». انظر مقدمة تحقيق: «التاريخ الأوسط» ١/ ٤٤.

٨- خلق أفعال العباد: مطبوع غير طبعةٍ.

٩- القراءة خلف الإمام: مطبوع عدة طبعات.

١٠- رفع اليدين في الصلاة: مطبوع.

١١- الكنى: مطبوع آخر «التاريخ الكبير».

١٢- بر الوالدين[1].

١٣- الجامع الكبير.

١٤- المسند الكبير.

١٥- التفسير الكبير.

١٦- الأشربة.

١٧- الهبة.

١٨- أسامي الصحابة.

١٩- الوحدان.

٢٠- المبسوط.

٢١- العلل.

---

(١) ما ذُكر من بداية التصانيف حتى هنا ذكره ابنُ حجر -عدا كتاب الكنى- في «هدي الساري» ٢/ ١٣١٤ وقال عقبه: «وهذه التصانيف موجودة مروية لنا بالسماع أو بالإجازة»، ومقتضى كلامه أن بقية التصانيف المذكورة - وهي هنا من رقم (١٣) وحتى (٢٢) - لم يطلع عليها ولم تقع له روايتها.

٢٢- الفوائد[١].

٢٣- الاعتصام.

● **تاسعًا: وفاته:**

بعد عمر قضاه البخاري في خدمة السنة النبوية والذب عنها توفي أبو عبد اللَّه البخاريُّ ليلة السبت ليلة عيد الفطر من سنة (**٢٥٦هـ**).

قال الحسن بن الحسين البزاز البخاري: «توفي محمدُ بن إسماعيلَ البخاريُّ ليلة السبت عند صلاة العشاء، ليلة الفطر، ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر يوم السبت مستهل شوال سنة ستٍّ وخمسين ومئتين، وعاش اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يومًا، رَحِمَهُ اللَّهُ»[٢].

* * *

(١) «هدي الساري» **٢**/ ١٣١٤-١٣١٥، والتصانيف من (١٣) حتى (٢٢) ذكرها ابن حجر بناءً على ذكر جمع من المتقدمين نقلهم عنها.

(٢) «أسامي من روى عنهم البخاري»: ٦٢، وانظر: «تاريخ بغداد» **٢**/ **٣٥٧** ط. الغرب.

اسم الكتاب

إنَّ من الأمور المهمة عند تحقيق أي كتابٍ من كتب أهلِ العلمِ التحقُّقَ من اسم ذلك الكتاب لعدة أمور، منها: أن معرفة الاسم الصحيح للكتاب يعين على تفهُّمِ الكتاب بطريقة أفضل، وأيضًا فإنَّ ذلك هو مقتضى الأمانة العلمية مِنْ إخراج الكتاب حسب ما أراده مؤلفه.

لقد اشتهر تصنيف أبي عبد اللَّه البخاري باسم «الجامع الصحيح» عند كثير من أهل العلم ممن نقل عن البخاري أو تحدَّث عنه، وسماه كثير من المتقدمين: «الصحيح» و«الجامع» و«كتاب محمد بن إسماعيل البخاري» وكُتُبُ أهل العلم مليئة بمثل ذلك.

لكن كل ذلك لا يدلُّ على اسم الكتاب، لما عُرف من عادة أهل العلم مِنْ ذِكْرهم أسامي الكتب التي فيها طولٌ مختصرةً، ولذا ينبغي البحث عمّن سمى الكتاب باسمه كاملًا، أو البحث عن نسخة خطية متقنة أتقن ناسخُها اسمَ الكتاب -إنْ لم يُؤثر عن المصنِّف اسم الكتاب كاملًا-.

لعل أقدم مَنْ ذَكَرَ اسمَ كتاب البخاري كاملًا هو: الحافظُ أبو نَصْرٍ أحمدُ ابنُ محمدِ بنِ الحسين الكَلاباذيُّ (٣٢٣-٣٩٨هـ) في كتابه «رجال صحيح البخاري»: ٢٣، حيث قال: «عدة من أخرج أبو عبد اللَّه محمد بن

إسماعيل . . . حديثهم في كتابه الذي[١] سمّاه: «**الجامع المسند الصحيح المختصر مِنْ أمورِ رسول اللَّه ﷺ وسننه وأيامه**»، واحتج بهم فيه . . ».

فهذا نص صريح أنَّ البخاريَّ سمَّى كتابَه بهذا الاسم، وأبو نصر الكلاباذي ليس حافظًا ثقةً مشهورًا فحسب، بل هو «عارف بصحيح البخاري»[٢] كما نصَّ عليه أبو عبد اللَّه الحاكم.

وبمثل هذا الاسم تمامًا سمَّاه جمعٌ من أهل العلم منهم: أبو محمد بن عطية الإشبيلي في «فِهْرِسْت ابن عطية»، وابن خير الإشبيلي في «الفهرست»، وابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» وابن رُشَيد السبتي في «إفادة النصيح»، والنووي في «تهذيب الأسماء واللغات»[٣].

وثمة نسخة خطية لقطعة من «صحيح البخاري» برواية أبي زيد المروزي ضمن مجموعة منجانا نسخت هذه النسخة المتقنة للغاية في القرن الرابع تقريبًا. وعليها سماعات لمجموعة من علماء القرن الخامس ومَنْ بعدهم. كُتب على الورقة الأولى من هذه النسخة:

«الجزء الثاني من الجامع الصحيح المسند من حديث رسول اللَّه ﷺ وسننه»[٤]. وهذا الاسم قريب جدًّا من الاسم المذكور عن الكلاباذي، ويُلاحظ خلوه من وصف «المختصر» وبعض الاختلافات، لعلَّ مردَّ تلك

(١) سقطت كلمة «الذي» من المطبوع واستدركتُها من صورة المخطوط التي وضعها المحقق أول المطبوع.

(٢) «سير أعلام النبلاء» ١٧/ ٩٥.

(٣) انظر: «تحقيق اسمي الصحيحين، واسم جامع الترمذي»: ٩-١١.

(٤) نقلًا عن مقدمة الدكتور أحمد السلوم لتحقيق: «المختصر النصيح» ١/ ٧٦.

الاختلافات إلى اختلاف روايات البخاري أو نُسَخِهِ أو ما إلى ذلك، وعلى العموم فما ذكر أول هذه النسخة مُؤَكِّد لصحة الاسم الذي ذكره الكلاباذيُّ، واللَّه تعالى أعلم.

ومقصود البخاري بقوله في اسم الكتاب: «الجامع» أنه يجمع الأحكام والفضائل والأخبار عن الأمور الماضية والآتية والآداب والرقائق والتفسير... وبقوله: «المسند» أن مقصوده الأصلي تخريج الأحاديث المتصل إسنادها إلى رسول اللَّه ﷺ من قول أو فعل أو تقرير وأن ما وقع في الكتاب من غير ذلك فإنما وقع تبعًا وعرضًا لا أصلًا ومقصودًا وبقوله: «الصحيح» الاحتراز عن إدخال الضعيف في كتابه، وبقوله: «المختصر» أنه جعله مختصرًا لا مبسوطًا، واللَّه تعالى أعلم.

* * *

روايات «الجامع الصحيح» للبخاريِّ

إن من خصائص هذه الأُمة العظيمة الإسنادَ، ولا تقتصر هذه الخصيصة على ما ينقل من أقوال وأفعال، بل تتعداه إلى مصنفات أهل العلم، حرصًا عليها وصونًا لها. لهذا لا تجد كتابًا معتبرًا من كتب سلف هذه الأمة إلا وقد اتصل مَنْ بعده به عن طريق الإسناد، وقد قيل في ذلك: «الأسانيد أنساب الكتب»[1] وقد كان العلماء فيما سبق يقرأون تصانيفهم على طلاب العلم أو يقرأها الطلاب عليهم، ثم يروي أولئك الطلبة تلك المصنفات عن أصحابها، فلا يكتفون بنَسْخِ تلك المصنفات دون ضبطها على مؤلفيها سماعًا، وبذلك ينقلونها إلى مَنْ بعدهم. وربما روى عن ذلك المؤلِّف كتابَه غيرُ واحدٍ من التلاميذ في أوقاتٍ مختلفة، فيؤدي ذلك إلى تعدد روايات الكتاب مع احتمال إضافة المؤلِّف أو حذفه أشياء في كل مرة، وكذا الحال بالنسبة للراوي عن تلميذ المؤلِّف، وهكذا. فينشأ عن ذلك بعضُ اختلاف بين روايات الكتاب، وقد اعتنى الأئمة من أهل العلم بالروايات وتمييزها اعتناءً بالغًا.

وما قيل آنفًا ينطبق على صحيح الإمام البخاريِّ، فقد سمع «الصحيح» من البخاريِّ جمعٌ غفير من الناس، حتى قال محمد بن يوسف الفربري:

(١) «فتح الباري» ١/ ٥.

«سمع كتابَ

«الصحيح» لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجلٍ، فما بقي أحدٌ يروي عنه غيري»[١].

لكنَّ مَنْ بقي ممن روى الصحيح عن البخاري قليلٌ جدًّا، حتى بلغ الأَمر بالفربري إلى ظنه أنه المتفرد برواية الصحيح عن البخاري، وليس الأمر كذلك.

فقد روى «الصحيح» عن البخاري كلٌّ من: [٢]

١- حمّاد بن شاكر، أَبو محمد النسفي (ت: ٣١١هـ).

وقد روى عنه الصحيح جمعٌ منهم:

أ- أحمد بن محمد بن رميح، أبو سعيد النسفي (ت: **٣٥٧**هـ): وقد روى عنه الحاكمُ أبو عبد اللَّه صحيحَ البخاريِّ، وعن الحاكمِ البيهقيُّ في «سننه الكبرى» وغيرها.

ب- بكر بن محمد بن جعفر بن راهب، أبو عمر المؤذن (ت: **٣٨٠**هـ): روى عنه الصحيحَ الحافظُ جعفر المستغفري.

٢- منصور بن محمد بن علي، أبو طلحة البزدويُّ النسفيُّ (ت:

---

(١) «تاريخ بغداد» ٢/ ٣٢٨ ط. الغرب.

(٢) من باب نسبة الفضل إلى أهله، فقد استفدت أكثر هذا البحث من الدكتور أحمد بن فارس السلوم في مقدمة تحقيق كتاب «المختصر النصيح» للمهلب بن أبي صفرة، فقد أجاد هناك وأفاد، فما هنا ملخص عن كلامه هناك. جزاه اللَّه خيرًا، وربما أفدتُ عن «فتح الباري» للحافظ ابن حجر.

٣٢٩هـ): وهو آخر من حدّث بصحيح البخاري عن صاحبه.

روى عنه الصحيحَ:

أ- أحمد بن عبد العزيز المقري.

ب- محمد بن علي بن الحسين.

وهذان روى عنهما المستغفري.

٣- إبراهيم بن معقل النسفي (ت: ٢٩٥هـ): وقد اتصلت روايته من طريق واحد، وهو: أبو الفضل خلف بن محمد الخيام البخاري، وعن خلف روى العلامةُ الخطابيُّ صحيح البخاري في كتابه «أعلام الحديث»[١].

٤- محمد بن يوسف بن مطر الفِرَبْرِي (ت: ٣٢٠هـ):

وهو أشهر رواة «صحيح البخاريِّ» عن البخاريِّ، وقد سمع «الصحيح» من البخاريِّ مرتين.

ولد سنة (٢٣١هـ)، قال أبو بكر السمعاني فيه: «كان ثقةً ورعًا»[٢]، وقد استفاد علمًا وزهدًا من البخاريِّ -رحمه اللَّه تعالى-، قال بعد ذكره حديث: «من تعار من الليل فقال: لا إله إلا اللَّه وحده لا شريك له، له الملكُ وله الحمدُ، وهو على كلِّ شيءٍ قدير. الحمدُ للَّه، وسبحان اللَّه، ولا إله إلا اللَّه، واللَّه أكبر، ولا حول ولا قوة إلا باللَّه. ثم قال: اللهم اغفر لي - أو دعا- استجيب، فإن توضأ وصلى قُبِلَتْ صلاته». قال الفربري: «أجريتُ

(١) وقد وقع ما يفيد اطلاع الحافظ ابن حجر على هذه الرواية واستفادته منها في مواطن عديدة من «فتح الباري» منها على سبيل المثال ٣/ ٣١٣.

(٢) «السير» ١٥/ ١١.

هذا الذكر على لساني عند انتباهي. ثم نمتُ فأتاني آتٍ فقرأ: ﴿وَهُدُوٓاْ إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾»[١].

والذين يروون «الصحيح» عن الفربري هم:

أ- محمد بن أحمد بن عبد اللَّه، أبو زيد المروزي:

ولد سنة (٣٠١هـ)، ولقي الفربري سنة (٣١٨هـ).

توفي سنة (٣٧١هـ).

يروي «الصحيحَ» عنه كل من:

أولًا: أبو محمد الأصيلي، عبدُ اللَّه بن إبراهيم بن محمد (ت: ٣٩٢هـ)[٢].

ثانيًا: علي بن محمد بن خلف، أبو الحسن القابسيُّ (ت: ٤٠٣هـ)[٣].

ثالثًا: أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد اللَّه بن أحمد (ت: ٤٣٠هـ).

وهناك نسخة خطية لقطعة من «الصحيح» محفوظة ضمن مجموعة منجانا، تعود إلى القرن الرابع الهجري تقريبًا، وهي رواية أبي زيد المروزي، وهي نسخة متقنة، عليها سماعات[٤].

---

(١) «فتح الباري» ٣/ ٥٦٦ عقب (١١٥٤)، ووقع للفربري زيادات على صحيح البخاري انظر مثلًا: ١٠٠ وقبيل ١٩٨٤ و٢٤٧٥ و٣٤٠٢.

(٢) وهو يروي «الصحيح» أيضًا عن أبي أحمد الجُرجاني، عن الفربري، كما في «فهرست» ابن خير: ٩٦، وسيأتي.

(٣) وهو يروي -أيضًا- «الصحيح» عن أبي أحمد الجرجاني، عن الفربري، كما سيأتي.

(٤) انظر: «المختصر النصيح» ١/ ٧٦-٧٧.

ب- إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم البلخي، أبو إسحاق المستملي (ت: ٣٧٦هـ).

يروي «الصحيح» عنه:

أولًا: أبو ذر عبد بن أحمد الهروي (ت: ٤٣٤هـ)[١].

ثانيًا: عبد الرحمن بن عبد اللَّه الهمداني (ت: ٤١١هـ)[٢].

ج- أبو محمد عبدُ اللَّه بنُ أحمدَ بنِ حمُّويه الحَمُّوييُّ[٣]، السَّرَخْسِيُّ (ت: ٣٨١هـ).

---

(١) وأبو ذر الهروي يروي «الصحيح» عن ثلاثة شيوخٍ هم: أبو إسحاق المستملي، وابن حمّويه، والكشميهني -وسيأتيان- ثلاثتهم عن الفربري، وتمتاز رواية أبي ذر عن شيوخه الثلاثة بالضبط والإتقان؛ حتى قال العلامة الحافظ ابن حجر العسقلاني -وهو من هو في معرفة الصحيح-: «فليقع الشروع في الشرح والاقتصار على أتقن الروايات عندنا وهي رواية أبي ذر عن مشايخه الثلاثة، لضبطه لها، وتمييزه لاختلاف سياقها، مع التنبيه إلى ما يحتاج إليه مما يخالفها». من «فتح الباري» ١/ ٢٤-٢٥.
ونسخة أبي ذر الهروي من الصحيح اشتدت عناية الحفاظ بها، ونقلتْ عنها نسخ احتفى بها الناس، كنسخة الصدفي ونسخة ابن سعادة -كما سيأتي- وهي إحدى أصول نسخة اليونيني.

(٢) وهو يروي -أيضًا- «الصحيح» عن أبي علي بن شبويه، عن الفربري، كما سيأتي.

(٣) هذه النسبة إلى جده: «حَمُّويه»، ورسمها بياءين هو الأصل؛ إذ إحداهما في الكلمة والأخرى ياء النسبة، وهو موافق لصنيع عز الدين ابن الأثير في كتابه «اللباب» ١/ ٢٦٥ إذ قال: «الحمويي: بفتح الحاء وتشديد الميم وضمها، وسكون الواو، وفي آخرها ياء»، ومن عادته عدم ذكر ياء النسب في الضبط، إذ يقول دائمًا: «وفي آخرها»ثم يأتي بما قبل ياء النسب، وقال ابن نقطة في «إكمال الإكمال» ٢/ ٣٥٨: «باب الحمويي والحموي، أما الأول بفتح الحاء وضم الميم وتشديدها، وبعد الواو ياء مكررة فهو: أبو محمد عبد اللَّه بن أحمد بن حمويه الحمويي السرخسي... وأما الحموي بفتح الحاء المهملة والميم،=

يروي الصحيحَ عنه:

أولًا: أبو ذر الهرويُّ.

ثانيًا: أبو الحسن عبدُ الرحمن بنُ محمدِ بن المظفر الداوودي (ت: **٤٦٧هـ**).

وعن أبي الحسن الداووديِّ رواه أبو الوقت عبدُ الأول بنُ عيسى السِّجْزيُّ الصيرفيُّ (ت: **٥٥٣هـ**).

د- أبو الهيثم محمد بن مكي الكُشْمِيهَنيُّ (ت: **٣٨٩هـ**)، قال فيه أبو ذر الهروي: «أرجو أن يكون ثقةً»، وفي روايته أشياء يوهمونه فيها، قال الحافظ ابن حجر:

«.. عزاه ابنُ دحية إلى رواية أبي الهيثم الكُشميهني وضعّفها، وحكي عن ابن مغور أنَّ أبا ذر الهروي في آخر أمره كان يحذف كثيرًا من رواية أبي الهيثم حيث ينفرد، لأنَّه لم يكن مِنْ أهل العلم، قلتُ -القائل ابن حجر-: وهذا ليس على إطلاقه، فإنَّ في رواية أبي الهيثم مواضع كثيرة

= وكسر الواو منسوب إلى
حماة...». وقال ابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه»**٣/ ٣٢٥** بعدما ذكر أن الذهبي نسب «الحموي» بياء نسب بعد الواو: «نسبة المصنف - كالجمهور- فجعلوا بعدد الواو ياء نسب فقط، ونسبه ابن نقطة على الأصل فزاد قبيل ياء النسب أخرى فقال:...» ثم ساق كلامه المنقول آنفًا. قال المعلمي تعليقًا على ما في كلام ابن ناصر الدين في حاشيته على «الإكمال» لابن ماكولا **١/ ٥٣٢**: «ومن عادة ابن نقطة في ضبط المنسوب بياء النسبة أن يضبط ما قبل ياء النسبة ويسكت عنها، أو يذكرها بقوله: «ثم ياء»، فقوله في المنسوب إلى حمويه: «ياء مكررة» مع رسم النسخة في أمثاله بإثبات ياء قبل ياء النسبة يوضح صحة تفسير «التوضيح».

أصوب من رواية غيره»[١].

يروي الصحيح عن أبي الهيثم الكُشميهني:

أولًا: أبو ذر الهرويُّ.

ثانيًا: كريمة بنت أحمد المروزية (ت: **٤٦٣هـ**).

ثالثًا: أبو سهل محمد بن أحمد الحفصي (ت: **٤٦٦هـ**).

هـ- أبو علي سعيدُ بنُ عثمان بنِ سعيدِ بن السكن (ت: **٣٥٣هـ**).

تمتاز نسخته بأنه قيّد فيها المهمل، وضبط فيها المتشابه، فهي من أنفس النسخ وأحسنها، ومعتمد أبي علي الجياني في ضبطه عليها، وينقل الحافظ ابن حجر فوائد عنها في شرحه.

يروي صحيحَ البخاريِّ عنه: أبو محمد عبد اللَّه بن محمد بن أسد الجهنيُّ (ت: **٣٩٥هـ**).

و- إسماعيلُ بنُ محمد بن أحمد بن حاجب، أبو علي الكُشاني (ت: **٣٩٢هـ**).

يروي صحيح البخاريِّ عنه جَعفرٌ المستغفري.

ز- أبو حامد أحمد بن عبد اللَّه بن نعيم النعيميُّ (ت: **٣٨٦هـ**).

روى الصحيحَ عنه:

أولًا: أبو الفتح محمد بن أحمد بن أبي الفوارس، وعنه الفقيه أبو يعلى الحنبليُّ.

---

(١) «فتح الباري» ١/ ٤٣.

ثانيًا: أبو عمر عبد الواحد بن أحمد بن أبي القاسم المليحيُّ الوراق الهرويُّ (ت: **٤٦٣هـ**)، وعنه أبو بكر خلف بن عطاء الهرويُّ الماورديُّ.

ح- أبو أحمدَ محمدُ بنُ محمدِ بنِ يوسف بن مكي الجرجانيُّ (ت: **٣٧٣هـ**).

يروي عنه الصحيحَ كلٌّ مِنْ:

أولًا: أبو نعيم الأصبهاني (ت: **٤٣٠هـ**).

ثانيًا: أبو الحسن القابسي (ت: **٤٠٣هـ**)[١].

ط- أبو عليٍّ مُحمدُ بنُ عُمَر بن شَبُّويه الشَّبُّوييُّ[٢]. حدّث بمرو بالصحيح في سنة (**٣٧٨هـ**)[٣].

روى الصحيح عنه كلٌّ مِنْ:

أولًا: سعيد بن أبي سعيد العيّار (ت: **٤٥٧هـ**).

ثانيًا: عبد الرحمن بن عبد اللَّه الهمداني (ت: **٤١١هـ**)[٤].

* * *

(١) هذا ما ذكره ابن حجر في «الفتح» ١/ ١١ أنَّ القابسي روى عن أبي أحمد الجُرجاني، وفي «فهرست» ابن خير: ٩٦ رواه ابن خير من طريق الأصيلي عن أبي زيد المروزي، وعن أبي أحمد الجُرجاني.

(٢) راجع التعليق على «الحمويي» الذي مر قبل قليل.

(٣) «السير» ١٦/ ٤٢٣.

(٤) استفاد الحافظ ابن حجر من رواية ابن شَبُّويه في تعيين المهملين في مواضع من «هدي الساري».

نُسَخُ «صحيحِ» البُخَاريِّ

ثمة نسخ من صحيح البخاري اشتُهرتْ بأسماء أصحابها، فلا يُذكرون إلّا بها، وإنما اشتهرت هذه النسخ عما سواها من نسخ الصحيح الكثيرة لصحتها، والثقة بأصحابها، وهي على نوعين:

الأول: ما هو نسخة راوٍ واحدٍ، كنسخة أبي زيد المروزي، وكنسخة الأصيلي عن أبي زيد المروزي -وكان عند القاضي عياض تلك النسخة-، وكنسخة أبي سهل الحفصي الراوي عن الكُشْميهني، وقد طالعها الحافظ ابن حجر واستفاد منها في مواضع من شرحه.

الثاني: ما جمع أصحابها فيها عدة روايات، كنسخة أبي ذر عن شيوخه الثلاثة، وكالنسخة اليونينية[1] -وسيأتي ذكرها-.

ومن أشهر هذه النسخ: [2]

١- نسخة أبي زيد المروزي.

---

(١) ما سبق أعلاه منقول عن مقال: «نسخة الإمام الصغاني من صحيح البخاري وقيمتها العلمية» للدكتور أحمد بن فارس السلوم، منشور في مجلة «الجندي المسلم»، وفي الشبكة العنكبوتية على موقع «ملتقى أهل الحديث».

(٢) لم أُشر إلى النسخ التي أصحابُها من الرواة الذين سبق ذكرهم عند ذِكْر روايات البخاري، كأبي ذر وأبي الوقت وكريمة، ففيما تقدم هناك كفاية.

هذه النسخة من أقدم نسخ صحيح البخاري الموجودة، والموجود منها قطعة نشرها المستشرق منجانا في كمبردج عام ١٩٣٦م، وتقع هذه القطعة في (٥٢) ورقة، تشمل كتاب الزكاة، ثم الصوم -وفيه سقط-، ثم الحج، ويصرح ناسخها بداية الإسناد بالسماع من أبي زيد المروزي -راوية الصحيح عن الفربري-، ويعود تاريخ نسخِها إلى القرن الرابع، وهي متقنة جدًّا، ومقابلة، لا يُعلم ناسخُها، لكن عليها سماعات من القرن الخامس وما بعدها، وتملكها علماء منهم: ابن دحية الكلبي (ت: ٦٣٣هـ)[١].

٢- نسخة الحافظ أبي علي الحسين بن محمد الصَّدَفيِّ الأندلسي (ت: ٥١٤هـ).

وهي فرعٌ عن رواية الحافظ أبي ذر، حيث نسخها الحافظ الصدفيُّ عن نسخة بخط محمد بن علي بن محمود مقروءة عِلى أبي ذر وعليها خطه، وقد أشار في هامشها إلى اختلاف الروايات والرمز إليها، وقد كتب على أولها جماعة من العلماء كالدمياطي، وابن جماعة، وابن العطار، والسخاوي قائلًا: «هذا هو الأصل الذي ظفر به شيخنا ابنُ حجر العسقلاني وبنى عليه شرحه الفتح»[٢].

وكانت هذه النسخة منذ عهدٍ قريب في بعض جهات ليبيا[٣]، ولا خبر عنها الآن.

---

(١) أفاده الدكتور أحمد السلوم في مقدمة تحقيق «المختصر النصيح» ١/ ٧٦-٨٦، وانظر أيضًا: «تاريخ التراث العربي» ١/ ٢٢٨.

(٢) «فهرس الفهارس» ٢/ ٧٠٧.

(٣) «فهرس الفهارس» ٢/ ٧٠٩.

٣- نسخة الشيخ محمد بن يوسف بن سعادة المرْسي (ت: ٥٦٦هـ).

قال المقَّري: «سمع أبا عليٍّ الصدفيَّ واختص به، وأكثر عنه، وإليه صارتْ دواوينهُ وأصولهُ العتاق وأمهات كتبه الصحاح، لصهرٍ كان بينهما»[١].

وقال أيضًا نقلًا عن ابن عياذ: «وحُكي أنَّه كانت عنده أصول حسان بخط عمِّه، مع الصحيحين بخط الصَّدَفيِّ في سفرين. . ولم يكن عند شيوخنا مثل كتبه في صحتها وإتقانها وجودتها»[٢].

وهذه النسخة منسوخة عن نسخة الحافظ الصدفي، وقد صنف الكتاني كتابًا عنها أسماه: «التنويه والإشادة بمقام رواية ابن سعادة»[٣].

ويوجد أغلب هذه النسخة في بعض مكتبات المغرب.

٤- نسخة العلامة اللغوي الحسن بن محمد البغدادي الصغاني (ت: ٦٥٠هـ)[٤].

وتسمى «النسخة البغدادية»، لأنه ضبطها هناك، وتلقّاها بالإسناد عن أصحاب أبي الوقت السجزي، عن أبي الوقت، بإسناده المذكور سابقًا. ومن أجلِّ ميزات هذه النسخة أن الصغاني قابلها على نسخة الفربري الأصل -التي هي بخط الفربري- كما أشار إلى ذلك الحافظُ ابنُ حجر، وقد وقعت

(١) «نفح الطيب» ٢/ ٣٧٢.
(٢) «نفح الطيب» ٢/ ٣٧٣.
(٣) «فهرس الفهارس» ٢/ ١٠٣٢.
(٤) الكلام على هذه النسخة مستفاد من الدكتور أحمد بن فارس السلوم في مقاله آنف الذكر عن نسخة الصغاني.

النسخة هذه إلى الحافظ ابن حجر فاستفاد منها ونبه على فضلها .

ومن ميزاتها : زيادة في الأحاديث، وفي الأسانيد -من وصل معلق وغيره-، وغير ذلك .

قال الدكتور أحمد السلوم : «مع أنَّ ابن حجر احتفل بنسخة أبي ذر، واحتشد لها، إلاّ أنه كما ظهر لي من شرحه أكثر اعتمادًا على هاتين النسختين -نسخة أبي ذر، ونسخة الصغاني- مما سواهما»[١] .

٥- نُسخة الحافظ شرف الدين أبي الحسين علي بن محمد بن أحمد اليُونينيُّ البَعْلَبَكّي الحنبلي (ت: ٧٠١هـ) .

وهي أشهر نُسَخ «صحيح البخاري» على الإطلاق .

ولد اليونيني سنة (٦٢١هـ) ببعلبك، وسمع بها والده وجماعة، ثم ارتحل إلى دمشق فسمع ابن الزَّبيدي وابن اللَّتِّي وغيرهما، ودخل مصر وسمع بها . وقد أثنى عليه الذهبي والبرزالي وغيرهما .

توفي يوم الخميس حادي عشر رمضان سنة (٧٠١هـ) ببعلبكّ[٢] .

وقد كانت لليونيني عناية كبيرة بصحيح البخاري، حتى قال تلميذه الذهبي : «حدثني أنه في سنة واحدة قابله وأسمعه إحدى عشرة مرة»[٣] .

وقد اشتُهرت النسخة التي ضبطها اليونيني أيما اشتهار، وقطعت لتحصيلها الفيافي والقفار، ذلك أن الحافظ اليونيني قابل أصل الصحيح

---

(١) مقاله المذكور في التعليق السابق .

(٢) «الذيل على طبقات الحنابلة» ٤/ ٣٢٩-٣٣٢.

(٣) «الذيل على طبقات الحنابلة» ٤/ ٣٣٠.

بأصلٍ مسموعٍ على الحافظ أبي ذر الهروي، وبأصلٍ مسموعٍ على الأصيلي، وبأصل الحافظ أبي القاسم بن عساكر، وبأصلٍ مسموع عِلى أبي الوقت - بقراءة الحافظ أبي سعد السمعاني- وقد حضر المقابلة تلك جمال الدين بن مالك ضابطًا لألفاظه موجهًا ما ظهر له أنه مخالف لقوانين العربية، ومن ثَمَّ وضع ابنُ مالك كتابه المسمى «شواهد التوضيح»[1].

وقد التزم اليونيني ذكر اختلافات النسخ والروايات، منبهًا على ذلك في الأصل والهامش، ووضع رموزًا أشار بها إلى الروايات والنسخ التي اعتمدها.

وقد وقع فرعٌ عن أصل اليونينية للشهاب القسطلّاني (ت: **٩٢٣**هـ) فبنى شرحه «إرشاد الساري» عليه، ثم وقف على المجلد الأخير من أصل اليونيني فراجع عليه شرحه. ثم وجد الجزء الأول من الأصل فقابل عليه متن شرحه، قال القسطلاني: «فكملت مقابلتي عليه جميعه حسب الطاقة، وللَّه الحمد»[2]، وقد اعتنى الشهاب القسطلاني في شرحه بذكر خلافات الروايات والنسخ تبعًا لما في اليونينية.

ويلاحظ أنَّ اليونيني قد تحصلت له من النسخ التي اعتمدها الروايات التالية:

١- روايات شيوخ أبي ذر الثلاثة، وهم: الحمويي والمستملي والكشميهني.

(١) «إرشاد الساري» ١/ ٥٦-٥٧.
(٢) «إرشاد الساري» ١/ ٥٨.

٢- رواية كريمة عن الكشميهني.

٣- رواية أبي الوقت عن الداوودي، عن الحمويي.

٤- رواية الأصيلي، وهو يروي عن أبي زيد المروزي، وعن أبي أحمد الجرجاني.

وأما نسخة ابن عساكر فلمْ يُشِر اليونيني عمن هي، وابنُ عساكر يروي صحيح البخاري من طرقٍ عن جمعٍ من الآخذين عن الفربري.

وقد طبعت النسخة اليونينية -عن نسخة بالغة الصحة من فروع اليونينية- بأمر السلطان العثماني عبد الحميد الثاني بالمطبعة الأميرية بمصر، واعتنى بها جمعٌ من العلماء. وقد أعيد تصويرها مع عناية وبعض التصحيح وإضافة ترقيمات محمد فؤاد عبد الباقي للأحاديث، وربطٍ بفتح الباري وإرشاد الساري وتحفة الأشراف بدار طوق النجاة ودار المنهاج، وهي أفضل من الطبعة السابقة التي صورت في ثلاثة مجلدات في كل مجلد ثلاثة أجزاء، فقد أصلح في طبعة دار طوق النجاة -والتي هي بتحقيق محمد زهير الناصر- عدد من الأخطاء ليس باليسير.

* * *

توضيح حول ما يقع في أَصل اليونينية مخالفًا لرواية الأَربعة

لقد أوضحتُ في كلامي على نسخة الحافظ شرف الدين اليونيني أنَّ اليونيني قابل أصله من صحيح البخاري بأربعة أصول هي: نسخة الحافظ أبي ذر الهروي، ونسخة الحافظ الأصيلي، ونسخة أبي الوقت السجزي، ونسخة الحافظ ابن عساكر.

وحين القراءة وإمعان النظر في النسخة اليونينية -عن طريق المطبوعة السلطانية التي طُبعت عن أصحِّ فروع اليونينية- يُلاحظ أنَّ اليونيني اعتنى بذكر رموز الأربعة المذكورين مع رموز شيوخ أبي ذر الثلاثة: الكشميهني، والحمّويي، والمستملي، وما يقع بين هؤلاء من اختلاف، وهذا لا إشكال فيه كما هو ظاهر.

لكن في مواضعٍ كثيرة من النسخة اليونينية يُثبتُ اليونينيُّ في الأصل شيئًا ما، ثم يشير إلى خلافه في الحاشية، رامزًا للذي في الحاشية برمز الأربعة: أبي ذر والأصيلي وابن عساكر وأبي الوقت، وهؤلاء هم عمدة اليونيني في نسخته كما لا يخفى، فمن هو المخالف لهم الذي أثبت اليونينيُّ روايتَه في الأصل؟

وقد رأيتُ القسطلانيَّ -وهو أشهر من اعتنى بالنسخة اليونينية- حين يقع

له مثل هذا الأمر يقول: «ولغير الأربعة كذا»، أو: «وسقط لفظ كذا لغير الأربعة»، ولا ينصُّ على من هو مخالف الأربعة.

وقد ظهر لي -بعدَ نوعِ تتبعٍ- أنَّ المخالف المذكور هو كريمة المروزية، وذلك بمقارنة تلك المواضع مع ما يقابلها من فتح الباري للحافظ ابن حجر.

وهذه مجموعة من الأحاديث التي جاء فيها أصل اليونينية مخالفًا لرواية الأربعة وظهر من كلام ابن حجر في الفتح أنَّ ما وقع في أصل اليونينية هو رواية كريمة:

(٧١)، (١٣٧) وما وقع في رواية كريمة فيه خطأ، (١٥٢)، (١٩٣) وما وقع في رواية كريمة خطأ، عقيب (٢٩١)، عقيب (٥١٨)، (٦٤٦)، عقيب (٧٣١)، قبيل (٨٦٦) وما وقع في رواية كريمة خطأ، (١١٢٧)، عقيب (١١٤٩)، عقيب (١٢١٠)، (١٢٢٤)، عقيب (١٢٥١)، (١٨١٥)، (٥٣٠٥)....

فهذه أمثلة على ما وقع في اليونينية مخالفًا لرواية الأربعة، وظهر من كلام ابن حجر في الفتح أنَّ المخالف هو كريمة المروزية، وهناك أمثلة أخرى لمخالفة ما في أصل اليونينية لثلاثة من هؤلاء الأربعة، وأشار ابن حجر كذلك إلى أنَّ المخالف هو كريمة المروزية، ولا يعكّر على ذلك مواضع على هذا النحو لا تتفق مع ما ذكرنا؛ إذ ثمة اختلافات بين النسخ التي اعتمدها الحافظ ابن حجر مثلًا عن النسخ التي اعتمدها اليونيني، مع أسبابٍ أخرى، وكم من مرةٍ يشير ابن حجر إلى أنَّ رواية أبي ذر -مثلًا- كذا، وبمراجعة رموز اليونينية يظهر أنَّ رواية أبي ذر خلاف ما عزاه لها الحافظ ابن حجر، واللَّه تعالى أعلم بالصواب.

عنايةُ الأمةِ بصحيحِ البخاريِّ

لقد كانت أهمية صحيح البخاري ومكانته دافعًا لعناية الأمة به عناية عظيمة أثارت الإعجاب، وحيرت الألباب. بل قد بلغ الأمر مبلغًا جعل الباحثين يصنفون في مسألة العناية بالصحيح تصانيف مستقلة(١).

وقد بدأت العناية بصحيح البخاري منذ تصنيفه، أي في حياة الإمام البخاري، فقد سمع «الصحيح» من البخاري تسعون ألفًا كما سبق نقلهُ عن الفربري. وتعاقب الناس بعد ذلك على العناية به وخدمته بنسخه وقراءته وإقراءه وسماعه، والتصنيف حوله.

ففي جانب قراءته وسماعه وإقراءه بلغ الأمر مبلغًا عظيمًا، ويكفي في ذلك تتبع روايات الصحيح التي سبق الإشارة إليها باختصار، ذلك في القرنين الأولَيْنِ اللذَينِ أعقبا تصنيفه، أما بعد ذلك فقد صارت مجالس قراءة الصحيح أمرًا مشهورًا معروفًا، زيادة على تعاهد الناس له حفظًا. والمتتبع لكتب التراجم والتواريخ والمعاجم والمشيخات وغيرها يقف على شيء غزير في هذه الجوانب.

---

(١) من تلك المصنفات على سبيل التمثيل: «إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري» لمحمد عصام الحسني.

وقد اعتنى العلماء من ناحية ثانية عناية كبيرة بصحيح البخاري وخدمته عن طريق التأليف حوله. وقد تنوعت أنواع خدمته بالتأليف فمن ذلك:

١- **المستخرجات:**

والمستخرج هو أنْ يأتي محدِّثٌ ما إلى كتابٍ معينٍ من كتب الحديث المسندة فيخرِّج ذلك المحدِّث أحاديث هذا الكتاب المعيَّن بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب الأصل، فيلتقي في أثناء السند مع شيخ صاحب الكتاب الأصل أو شيخ شيخه، وشرطه: أنْ لا يصل إلى شيخٍ أعلى حتى يفقد السند الذي يوصله إلى الأقرب إلاّ لفائدة من علوٍّ أو زيادة أو غيرها.

وللمستخْرَجات فوائد عديدة، كتعيين المهملين والمبهمين في الأسانيد والمتون، وفوائد أُخر مذكورة في محلها من كتب المصطلح.

ومن المستخرجات على صحيح البخاري:

١- مستخرج أبي بكر الإسماعيلي (ت: ٣٧١هـ)[١].

٢- مستخرج أبي أحمد الغطريفي العبدي (ت: ٣٧٧هـ)[٢].

٣- مستخرج أبي بكر بن مردويه الأصبهاني (ت: ٤١٠هـ)[٣].

٤- مستخرج أبي محمد عبد الصمد بن محمد بن عبد اللَّه بن حيويه البخاري (ت: ٣٦٨هـ)[٤].

---

(١) «السير» ١٦/ ٢٩٣، و«الرسالة المستطرفة»: ٢١.

(٢) «الرسالة المستطرفة»: ٢١.

(٣) «السير» ١٧/ ٣١٠، و«الرسالة المستطرفة»: ٢١ مع خطأ فيها في تأريخ وفاته.

(٤) «المصنفات التي تكلم عليها الذهبي» ١/ ٣٥٢.

٥- مستخرج أبي نعيم أحمد بن عبد اللَّه الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ)[١].

٦- جامع الصحيحين: لأبي نعيم الحداد (ت: ٥١٧هـ)، وهو مستخرج على الصحيحين، مطبوع.

٢- **الشروح:**

وقد اعتنى العلماء بشرح كتاب البخاري وتبيين مقاصده فيه، وقد حاول بعضهم[٢] تتبع عدد شروح البخاري فبلغ به العدد (١٤٣) شرحًا.

فمن تلك الشروح:

١- **أعلام الحديث**: لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت: ٣٨٨هـ). اهتم فيه المصنف بالجوانب اللغوية، وضبط الألفاظ والكلمات، وقلما يتعرض لذكر الفوائد الفقهية، والتعليقات العقدية. وهو مطبوع.

٢- **شرح ابن بطال**: لأبي الحسن علي بن خلف بن بطال البكري (ت: ٤٤٩هـ). وهو شرح نفيس عُني مصنفه فيه بالفقه، وينقل فيه كثيرًا عن المهلب بن أبي صفرة (ت: ٤٣٥هـ) أحد شُرّاح الصحيح. وكتاب ابن بطال أحد مصادر الشراح ممن بعده. وهو مطبوع.

٣- **الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري**: لمحمد بن يوسف بن

---

(١) «المصنفات التي تكلم عليها الذهبي» ١/ ١١٦.

(٢) هم محققو «التوضيح» لابن الملقن ١/ ١٠٠ - ١٩٤ وقد استفدتُ من كلامهم هناك كثيرًا مما هنا، فجزاهم اللَّه خيرًا. على أنهم قد ذكروا ضمن ذلك كثيرًا من الكتب التي هي ليست شروحًا للبخاري وإن كان لها تعلق به. فليعلم ذلك.

علي الكرماني ثم البغدادي (ت: ٧٨٦هـ). قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «هو شرح مفيد على أوهام فيه في النقل؛ لأنه لم يأخذ إلا من الصحف»[١]. وهو مطبوع.

٤- **التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح**: لمحمد بن عبد اللَّه الزركشي الشافعي (ت: ٧٩٤هـ). ومضمون الكتاب إيضاح ما وقع في الصحيح من لفظٍ غريب، أو إعراب غامض، أو نسب عويص، أو راو يُخشى في اسمه التصحيف. وقد طبع الكتاب.

٥- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**: لزين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ). من أوله إلى آخر كتاب السهو، وفيه سقط كثير، قال الحافظ ابن ناصر الدين -رحمه اللَّه تعالى-: «شرَحَ -أي: ابن رجب- من أول صحيح البخاري إلى الجنائز شرحًا نفيسًا»[٢]. وقال جمال الدين بن عبد الهادي: «وشرح قطعةً من البخاري إلى كتاب الجنائز، وهو من عجائب الدهر، ولو كمل كان من العجائب»[٣]. وقد نقل فيه ابن رجب كثيرًا من كلام المتقدمين، ولم يدع فيه فنًّا إلا أبدعه. وقد طبع الكتاب.

٦- **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**: لسراج الدين أبي حفص عمر بن علي الأنصاري الشافعي المعروف بابن الملقن (ت: ٨٠٤هـ). وهو شرح حافل ضخم فيه فوائد فقهية وحديثية وغيرها. وقد طبع الكتاب.

---

(١) «الدرر الكامنة» ٤/ ٣١١.

(٢) «الرد الوافر»: ١٨٨.

(٣) «الذيل على طبقات ابن رجب»: ٣٨.

٧- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**: لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني الشهير بابن حجر (ت: ٨٥٢هـ). وهو من أنفس الشروح وأكثرها فائدة. وقد انتشر انتشارًا عظيمًا وانتفعت الأمة به، وصار رمزًا على ابن حجر، لا يُذكر ابنُ حجر إلا وذُكر «فتحُ الباري» معه. وقد اعتنى به الحافظ عنايةً بالغةً، وقد اهتم بالجوانب الفقهية والحديثية واللغوية وغيرها اعتناءً كبيرًا دون إخلال بمقاصد الشرح، وقد انفرد عن عامة الشروح بذكر روايات الصحيح اعتمادًا على نسخ قديمة متقنة، وروايات لا ينقلها من المتأخرين غيره، كرواية النسفي وابن شبويه وغيرهما، وقد كان لابن حجر خدمة أخرى للصحيح بِوَصْلِ معلقاته في كتاب مستقل كما سيأتي، فاستفاد من كل ذلك. وقدم لكتابه «فتح الباري» بمقدمة أسماها: «هدي الساري» ذكر فيها بعض ما يحتاج إليه قارئ الشرح من ضبط غريب المتون، وضبط الأسماء المشكلة، وتبيين المهملين والمبهمين، والجواب عمَّا انتقده الحفاظ من أحاديث في البخاري وأمور أخر. وقد طبع هذا الشرح مع مقدمته، وعامة من أتى بعده من الشراح إنما ينهل من نبعه.

٨- **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**: لبدر الدين محمود بن أحمد العَيْني الحنفي (ت: ٨٥٥هـ). يمتاز هذا الشرح بتنظيم الشرح والتعليق على الحديث، وغالبًا ما يقسم الشرح إلى فقرات معنونًا كل فقرة، فيبدأ ببيان تعلق الحديث أو الآية بالترجمة، ثم بيان رجال ورواة الحديث، ثم ذكر المواضع التي تكرر فيها الحديث، وبيان اللغة والإعراب. ثم بيان معنى الحديث العام وهكذا. وعلى هذا الشرح انتقادات ومؤاخذات أهمها نَقْلُه عن كثير مِن المصنفين دون عزوٍ لهم وفي طليعتهم الحافظ ابن حجر في «الفتح»، وقد ذكر ابن حجر أنَّ العيني كان يستعير بعض نسخ فتح الباري فينقله إلى شرحه

من غير أنْ ينسبه لابن حجر[١]. وقد طبع هذا الشرح.

٩- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: لشهاب الدين أبي العباس أحمد ابن محمد الشافعي القسطلاني (ت: **٩٢٣**هـ). وقد اعتنى فيه مصنفه عناية بالغة بضبط ألفاظ الصحيح معتمدًا النسخة اليونينية كما سبق بيانه، وانتفع بشروح من سبقه وخاصة شرح ابن حجر وشرح العيني. ويندر أنْ يأتي بفائدة مبتكرة في شرحه، بل عامة ما فيه إنما هو عن ابن حجر والعيني والزركشي والدماميني وأمثالهم، وقد أثنى على شرحه جمع حتى قال العيدروس في «النور السافر»: «لعله أجمع شروح البخاري وأحسنها»[٢]. وقال عبد الحي الكتاني: «وكان بعض شيوخنا يفضله على جميع الشروح من حيث الجمع، وسهولة الأخذ، والتكرار والإفادة، وبالجملة فهو للمدرس أحسن وأقرب من «فتح الباري» فمن دونه»[٣].

٣- الانتقادات:

وقد كان من عناية العلماء به تتبع ما أخرجه من أحاديث أدى اجتهاد أولئك العلماء بهم إلى تضعيفها، ومن أولئك الدارقطني في كتاب أسماه: «التتبع» انتقد فيه طائفة من أحاديث البخاري ومسلم. والكتاب مطبوع.

---

(١) «انتقاض الاعتراض» ١/ ٢٦، وانظر: «الضوء اللامع» ١٠/ ١٣٣-١٣٤.

(٢) «فهرس الفهارس» ٢/ ٩٦٨.

(٣) «فهرس الفهارس» ٢/ ٩٦٨، ولا يخفى ما في هذين المدحين من مبالغة، فليس في إرشاد الساري غير نقل ما في النسخة اليونينية مع نقول من الفتح لابن حجر والعمدة للعيني وشروح الزركشي والدماميني وأمثالهم.

٤- ترجمة رجاله:

ومن مظاهر العناية بالصحيح؛ التصنيف في معرفة رجاله أو شيوخ البخاري فيه، ومن تلك المصنفات:

١- أسامي من روى عنهم البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح: لأبي أحمد بن عدي (ت: **٣٦٥هـ**)[١].

٢- أسامي مشايخ الإمام البخاري: لأبي عبد اللَّه محمد بن إسحاق بن مَنْده (ت: **٣٩٥هـ**)[٢].

٣- الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد (أو: رجال صحيح البخاري): لأبي نصر أحمد بن محمد الكلاباذي (ت: **٣٩٨هـ**)[٣].

٤- التعديل والتجريح لمن خرّج له البخاري في الجامع الصحيح: لأبي الوليد الباجي (ت: **٤٧٤هـ**)[٤].

٥- المعْلِم بشيوخ البخاري ومسلم: لأبي بكر بن خَلَفون (ت: **٦٣٦هـ**)[٥].

وغيرها.

---

(١) طبع بتحقيق الأخ الدكتور عامر حسن صبري وفقه اللَّه.
(٢) طبع بتحقيق نظر الفاريابي.
(٣) طبع بتحقيق عبد اللَّه الليثي.
(٤) طبع بتحقيق أبي لبابة حسين.
(٥) طبع بتحقيق عادل بن سعد.

٥- وصل معلقاته:

وقد تصدى لهذا الشأن الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه القيّم: «تغليق التعليق» وهو مطبوع.

٦- مختصراته:

اختصر صحيح البخاري عدد من العلماء بحذف مكرره ونحو ذلك؛ لتسهل مطالعته وحفظه، ونحو ذلك من الأغراض التي تدعو للاختصار، ومن تلك المختصرات:

١- **المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح**: للمهلب بن أبي صفرة الأندلسي (ت: **٤٣٥**هـ)[1].

٢- **التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح**: لأبي العباس أحمد بن عبد اللطيف الشرجي الزبيدي (ت: **٨٩٣**ه).

وثمة مختصرات أخرى للمحدّثين.

٧- الجمع بينه وبين صحيح مسلم:

ومن مظاهر الاعتناء بصحيح البخاري الجمعُ بينه وبين صحيح الإمام مسلم؛ كونهما أصح كتابين بعد كتاب اللَّه تعالى على الأرض. فصنف جمع من أهل العلم في الجمع بين الصحيحين كتبًا منها:

١- **الجمع بين الصحيحين**: لمحمد بن فتوح الحُميدي (ت: **٤٨٨**هـ) مطبوع.

---

(١) طبع بتحقيق الدكتور أحمد بن فارس السلوم.

٢- **الجمع بين الصحيحين**: لأبي محمد عبد الحق الإشبيلي (ت: ٥٨٢هـ) مطبوع.

٣- **الجمع بين الصحيحين مع حذف السند والمكرر من البَيْن**: لأبي حفص عمر بن بدر الموصلي (ت: ٦٢٢هـ) مطبوع.

٨- **أطرافه مع صحيح مسلم:**

وكتب الأطراف يُقتصر فيها على ذِكْر طرف الحديث الدال على بقيته مع الجمع لأسانيده إمَّا على سبيل الاستيعاب أو على جهة التقيد بكتب مخصوصة. ومن كتب الأطراف التي جمعت أطراف الصحيحين معًا:

١- **أطراف الصحيحين**: لأبي مسعود إبراهيم بن محمد الدمشقي (ت: ٤٠١هـ)[١].

٢- **أطراف الصحيحين**: لأبي محمد خلف بن محمد الواسطي (ت: بعد ٤٠٠هـ بيسير)[٢].

٩- **ثلاثياته:**

الثلاثيات: هي الأحاديث التي يكون بين منتهاها -وهو النبي ﷺ- وبين مصنف الكتاب الذي أخرجها فيه ثلاثةُ رواة[٣].

وثمة العديد من النسخ المخطوطة لثلاثيات البخاري -وهي اثنان وعشرون حديثًا[٤]- من رواية جَمْع من العلماء كالضياء المقدسي وغيره في

(١) «السير» ١٧/ ٢٢٨، و«الرسالة المستطرفة»: ١٢٥.
(٢) «السير» ١٧/ ٢٦٠، و«الرسالة المستطرفة»: ١٢٥.
(٣) «لسان المحدّثين» (الثلاثيات).
(٤) «الرسالة المستطرفة»: ٧٢.

مكتبات المخطوطات حول العالم[1].

١٠- **المستدركات على الصحيح:**

قد استدرك على الصحيحين جماعةٌ من العلماء أحاديث قالوا: إنها صحيحة ولم يخرجها صاحبا الصحيحين، فمن أولئك أبو عبد اللَّه الحاكم النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ) في كتابه: «المستدرك على الصحيحين» وهو مطبوع، لكن عليه انتقادات كثيرة؛ لكثرة ما فيه من الواهي والضعيف من الحديث.

وممن استدرك على الصحيحين الإمام الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ) في كتاب «الإلزامات» وهو جزء صغير مطبوع، يذكر فيه جمعًا من الأسانيد التي يرى أن طريقة البخاري ومسلم كانت تقتضي تخريجها.

١١- **غريب ألفاظه:**

وقد جمع بعضهم في تفسير غريبه مع غريب كتاب مسلم تصانيف منها:

١- **تفسير غريب ما في الصحيحين**: لأبي عبد اللَّه الحُميدي (ت: ٤٨٨هـ) وهو مطبوع.

٢- **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**: للقاضي عياض (ت: ٥٤٤هـ) مطبوع.

٣- مطالع الأنوار: لابن قُرْقُول (ت: ٥٦٩هـ) مخطوط. وغيرها.

١٢- **تراجمه:**

لما كانت تراجم البخاري لأحاديث صحيحه من الأهمية بمكان، حتى

(١) انظر: «الفهرس الشامل» ١/ ٤٧٢ فما بعدها.

قيل: إنَّ فقه البخاري في تراجمه؛ اعتنى العلماء بتراجم الصحيح وأفردوها بالتصنيف لبيان مناسبتها لأحاديثها، وما فيها من فقه، ومن ذلك:

١- **المتواري على أبواب البخاري**: لناصر الدين بن المنيّر (ت: ٦٨٣هـ) مطبوع.

٢- **مناسبات تراجم البخاري**: لبدر الدين بن جَماعة (ت: ٧٣٣هـ) مطبوع.

* * *

صنعة الحديث في صحيح البخاري[1]

نظرًا لأهمية الكتاب بين المسلمين، وأثره فيمن بعده رأيت أن أبين معالم صنعة الحديث في صحيح البخاري نفعًا للقارئ وإرشادًا لمكانة البخاري، وهذه الدراسة والنتائج جاءت حصيلة عناية طويلة بالصحيح:

١- المعلقات بصيغة الجزم لا يستفاد من الجزم تصحيحُها، كما أنَّ المعلق بصيغة التمريض لا يستفاد تضعيفُه، قال الحافظ ابن رجب في «فتح الباري» ٣/ ١٣٤ عند حديث أبي موسى: «كنَّا نتناوب إلى النبيِّ ﷺ عند صلاة العشاء، فأعتم بها»، والذي علقه البخاري بصيغة التمريض، ثم ساقه مسندًا برقم (٥٦٧): «وقد علَّقه هنا بقوله: «ويُذكر» فدلَّ على أنَّ هذه الصيغة عنده لا تقتضي ضَعْفًا فيما علقه بها، وأنَّه يُعلِّق بها الصحيح والضعيفَ، إلا أنَّ أغلب ما يعلقُ بها ما ليس على شرطه»، وقال أيضًا: «وأما الأثر الذي ذكره عن الحسن فقال: «ويُذْكَر عن الحسن، قال: ما خافه إلا مؤمنٌ، ولا أمنه إلا منافقٌ» فهذا مشهورٌ عن الحسن، صحيحٌ عنه، والعجب من قوله في هذا: «ويُذْكر». وفي قوله في الذي قبله: «وقال ابنُ أبي مليكةَ» جزمًا». «فتح الباري» لابن رجب ١/ ١٨٣.

---

(١) تأثر شيخنا الماهر في العناية بصحيح البخاري وصنعته بشيخه العلامة المحدث عبد الوكيل عبد الحق الهاشمي. (مساعد).

وما ذكره بعضهم أنَّ ما علقه بصيغة الجزم فهو صحيح إلى من علقه إليه، ويبقى النظر فيمن أبرز من رجاله فهو قيدٌ أغلبيٌّ استنتجه العلماء، ولم ينص عليه البخاري، ولم يُبنَ على استقراءٍ تام.

٢- إنَّ البخاري قد يأتي بالمرسل معطوفًا على الموصول؛ لبيان أنَّه لا يعله أو لفوائد أخرى كما في حديث (٢١٩٦).

٣- للبخاري طريقة متينة في انتقاء أحاديث الضعفاء، فمن ذلك أنْ يوجد الحديث عند غيره من الثقات، نقلَ العقيلي في «الضعفاء» ٤/ ٣٣٨ (١٩٤٣): عن سفيان بن عيينة قال: «لم نكن نأخذ عن هشام بن حجير ما لا نجده عند غيره»[1].

٤- على الرغم من أنَّ البخاري لا يكرر حديثًا إلا لفائدة متنيَّة أو إسنادية، وإذا كرّر المتنَ غايرَ في الإسناد لفوائدَ عديدةٍ، إلَّا أنّه قد وجد في صحيح البخاري أحاديث بإسنادها ومتنها في موضعين:

١- حديث (٣١) أورده في كتاب الإِيمان وكرّره بإسناده ومتنه في كتاب الديات برقم (٦٨٧٥).

٢- حديث (٥٧) أورده في كتاب العلم وكرره بإسناده ومتنه في كتاب الشروط برقم (٢٧١٥).

٣- حديث (٤٦٥) أورده في كتاب الصلاة وكرره بإسناده ومتنه في كتاب

(١) إلا أنَّ النص في «إكمال تهذيب الكمال» ١٢/ ١٣٨، و«تهذيب التهذيب» ١١/ ٣٢ فيه زيادة «إلا» لكن المعنى سيختلف، وما ذكرته عن «الضعفاء» للعقيلي هو في طبعة الصميعي أيضًا، وهو كذلك في المخطوط كما في هامش «تهذيب الكمال».

المناقب برقم (٣٦٣٩).

٤- حديث (١٠١٠) أورده في كتاب الاستسقاء وكرره بإسناده ومتنه في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ برقم (٣٧١٠).

٥- حديث (١١٣٢) أورده في كتاب التهجد وكرره بإسناده ومتنه في كتاب الرقاق برقم (٦٤٦١).

٦- حديث (١٣٦٢) أورده في كتاب الجنائز وكرره بإسناده ومتنه في كتاب التفسير برقم (٤٩٤٨).

٧- حديث (١٥٥٧) أورده في كتاب الحجِّ وكرره بإسناده ومتنه في كتاب المغازي برقم (٤٣٥٢).

٨- حديث (١٧٢٢) أورده في كتاب الحجِّ وكرره بإسناده ومتنه في كتاب الأَيمان والنذور برقم (٦٦٦٦).

٩- حديث (١٨٧٩) أورده في كتاب فضائل المدينة وكرره بإسناده ومتنه في كتاب الفتن برقم (٧١٢٥).

١٠- حديث (٢٠٥٩) أورده في كتاب البيوع وكرره بإسناده ومتنه في نفس الكتاب برقم (٢٠٨٣).

١١- حديث (٢٣٦٩) أورده في كتاب المساقاة وكرره بإسناده ومتنه في كتاب التوحيد برقم (٧٤٤٦)[1].

١٢- حديث (٢٦٥٢) أورده في كتاب الشهادات وكرره بإسناده ومتنه في

(١) تنبيه: هذا الحديث وإن كان من الأحاديث التي كررها الإمام البخاري بإسنادها ومتنها إلا أنه وقع فيه زيادة كلمة في أحد الموضعين على الآخر.

كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ برقم (٣٦٥١)[١].

١٣- حديث (٢٦٦٣) أورده في كتاب الشهادات وكرره بإسناده ومتنه في كتاب الأدب برقم (٦٠٦٠).

١٤- حديث (٢٧٧٦) أورده في كتاب الوصايا وكرره بإسناده ومتنه في كتاب فرض الخمس برقم (٣٠٩٦).

١٥- حديث (٢٨٨٦) أورده في كتاب الجهاد والسير وكرره بإسناده ومتنه في كتاب الرقاق برقم (٦٤٣٥).

١٦- حديث (٣١٥٣) أورده في كتاب فرض الخمس وكرره بإسناده ومتنه في كتاب الذبائح والصيد برقم (٥٥٠٨).

١٧- حديث (٣١٦٦) أورده في كتاب الجزية والموادعة وكرره بإسناده ومتنه في كتاب الديات برقم (٦٩١٤)[٢].

١٨- حديث (٣٢٤١) أورده في كتاب بدء الخلق وكرره بإسناده ومتنه في كتاب الرقاق برقم (٦٤٤٩).

١٩- حديث (٣٣٩١) أورده في كتاب الأنبياء وكرره بإسناده ومتنه في كتاب التوحيد برقم (٧٤٩٣).

٢٠- حديث (٣٦٢٥) أورده في كتاب المناقب وكرره بإسناده ومتنه في

---

(١) تنبيه: هذا الحديث وإن كان من الأحاديث التي كررها الإمام البخاري بإسنادها ومتنها إلا أنه وقع فيه زيادة من كلام أحد الرواة.

(٢) تنبيه: هذا الحديث وإن كان من الأحاديث التي كررها الإمام البخاري بإسنادها ومتنها إلا أنه وقع فيه زيادة كلمة في متن الحديث.

كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ برقم (٣٧١٥).

٢١- حديث (٣٦٢٦) أورده في كتاب المناقب وكرره بإسناده ومتنه في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ برقم (٣٧١٦).

٢٢- حديث (٣٦٤١) أورده في كتاب المناقب وكرره بإسناده ومتنه في كتاب التوحيد برقم (٧٤٦٠).

٢٣- حديث (٣٧١٤) أورده في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ وكرره بإسناده ومتنه في نفس الكتاب برقم (٣٧٧٦).

٢٤- حديث (٣٨١١) أورده في كتاب مناقب الأَنصار وكرره بإسناده ومتنه في كتاب المغازي برقم (٤٠٦٤).

٢٥- حديث (٣٩٨٢) أورده في كتاب المغازي وكرره بإسناده ومتنه في كتاب الرقاق برقم (٦٥٥٠).

٢٦- حديث (٣٩٩٥) أورده في كتاب المغازي وكرره بإسناده ومتنه في نفس الكتاب برقم (٤٠٤١)[1].

٢٧- حديث (٤٧٧١) أورده في كتاب التفسير وكرره بإسناده ومتنه في كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم برقم (٦٩١٨).

٢٨- حديث (٥٩٦٧) أورده في كتاب اللباس وكرره بإسناده ومتنه في كتاب الرقاق برقم (٦٥٠٠).

---

(١) تنبيه: هذا الحديث وإن كان من الأحاديث التي كررها الإمام البخاري بإسنادها ومتنها إلا أنه ذكر في الموطن الأول «يوم بدر» وفي الثاني «يوم أُحُد».

٢٩- حديث (٦٠٢٨) أورده في كتاب الأَدب وكرره بإسناده ومتنه في كتاب التوحيد برقم (٧٤٧٦).

٣٠- حديث (٦٤٩٧) أورده في كتاب الرقاق وكرره بإسناده ومتنه في كتاب الفتن برقم (٧٠٨٦).

٣١- حديث (٧١٤١) أورده في كتاب الأَحكام وكرره بإسناده ومتنه في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة.

وثمة حديثان آخران أوردهما في ثلاثة مواضع هما:

٣٢- حديث (٤٤٨٥) أورده في كتاب التفسير وكرره بإسناده ومتنه في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة برقم (٧٣٦٢) وفي كتاب التوحيد برقم (٧٥٤٢).

٣٣- حديث (٦٣٣٤) أورده في كتاب الدعوات وكرره بإسناده ومتنه في نفس الكتاب برقم (٦٣٨٠) ورقم (٦٣٨١).

٥- الإمام البخاري قد يروي بعض الأحاديث بالمعنى، قال أُحَيْدُ بن أبي جعفر والي بخارى: «قال محمد بن إسماعيل يومًا: ربَّ حديثٍ سمعته بالبصرة كتبته بالشام، ورب حديث سمعته بالشام كتبته بمصر، قال: فقلت له: يا أبا عبد اللَّه بكماله؟ قال: فسكت»[1] وقد روى حديثًا بإسنادٍ واحد في موضعين بلفظين مختلفين، وهو حديث عيسى بن يونس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي اللَّه عنها: في سِحْر النبي ﷺ.. الحديث.

رواه في بدء الخلق (٣٢٦٨) عن إبراهيم بن موسى: أخبرنا عيسى بن

(١) «تأريخ بغداد» ٢/ ٣٢٩.

يونس، فذكره بلفظ: سُحِرَ النبيُّ ﷺ، انتهى الحديث إلى هنا.

وأَعَادَهُ بإسناده في الطِّب (٥٧٦٣) بلفظ: سَحرَ رسولَ اللَّه ﷺ رجلٌ من بني زريق يقال له لَبيد بن الأعصم.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» ١٣/ ٢٠٨: «وهذا من نَوادر ما وقع في البخاري أن يُخَرِّجَ الحديث تامًّا بإسناد واحد بلفظين».

٦- استفاد الإمام البخاري ممن سبقه، ومن ذلك أنَّه انتفع بعلم الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المشهورة؛ فأبو حنيفة على الرغم من أنَّ البخاريَّ لم يخرج له شيئًا في صحيحه إلا أنه أشار إليه في قضايا تتعلق بالفقه منها:

قبيل (١٤٩٩): «وقال بعض[1] الناس: المعدن ركاز، مثل دفن الجاهلية؛ لأنه يقال: أركز المعدن، إذا خرج منه شيء».

قبيل (٢٦٣٥): «إذا قال أخدمتك هذه الجارية على ما يتعارف الناس، فهو جائز. وقال بعض الناس: هذه عارية».

قبيل (٢٦٣٦): «إذا حمل رجل على فرس فهو كالعمرى والصدقة. وقال بعض الناس: له أن يرجع فيها».

قبيل (٢٦٤٨): «وقال بعض الناس: لا تجوز شهادة القاذف، وإن تاب».

قبيل (٢٧٤٩): «وقال بعض الناس: لا يجوز إقراره لسوء الظن به للورثة».

---

(١) والمعني ببعض الناس: الإمام أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ.

قبيل (٥٣٠٠): «وقال بعض الناس: لا حد ولا لعان».

قبيل (٦٦٨٥): «إن حلف أن لا يشرب نبيذًا فشرب طلاء أو سكرًا أو عصيرًا، لم يحنث في قول بعض الناس، وليست هذه بأنبذة عنده».

قبيل (٦٩٤٧): «إذا أكره حتى وهب عبدًا أو باعه لم يجز، وبه قال بعض الناس».

قبيل (٦٩٥١): «وقال بعض الناس: لو قيل له لتشربن الخمر، أو لتأكلن الميتة، أو لنقتلنَّ ابنك أو أباك أو ذا رحم محرم، لم يسعه».

قبيل (٦٩٥٦): «وقال بعض الناس: في عشرين ومئة بعير حقتان. فإن أهلكها متعمدًا، أو وهبها أو احتال فيها فرارًا من الزكاة، فلا شيء عليه».

عند (٦٩٥٨): «وقال بعض الناس في رجل له إبل، فخاف أن تجب عليه الصدقة، فباعها بإبل مثلها، أو بغنم، أو ببقر، أو بدراهم، فرارًا من الصدقة بيوم، احتيالًا فلا بأس عليه».

عند (٦٩٥٩): «وقال بعض الناس: إذا بلغت الإبل عشرين، ففيها أربع شياه، فإن وهبها قبل الحول أو باعها، فرارًا واحتيالًا لإسقاط الزكاة، فلا شيء عليه».

عند (٦٩٦٠): «وقال بعض الناس: إن احتال حتى تزوج على الشغار، فهو جائز، والشرط باطل».

عند (٦٩٦١): «وقال بعض الناس: إن احتال حتى تمتع، فالنكاح فاسد، وقال بعضهم: النكاح جائز والشرط باطل».

قبيل (٦٩٦٦): «إذا غصب جارية فزعم أنها ماتت، فقُضِي بقيمة الجارية

الميتة، ثم وجدها صاحبها، فهي له، ويرد القيمة، ولا تكون القيمة ثمنًا، وقال بعض الناس: الجارية للغاصب لأخذه القيمة».

عند (٦٩٦٨): «وقال بعض الناس: إن لم تستأذن البكر ولم تزوج، فاحتال رجل فأقام شاهدي زور أنه تزوجها برضاها، فأثبت القاضي نكاحها، والزوج يعلم أن الشهادة باطلة، فلا بأس أن يطأها، وهو تزويج صحيح».

عند (٦٩٧٠): «وقال بعض الناس: إن احتال إنسان بشاهدي زور على تزويج امرأة ثيّب بأمرها، فأثبت القاضي نكاحها إياه، والزوج يعلم أنه لم يتزوجها قط، فإنه يسعه هذا النكاح».

عند (٦٩٧١): «وقال بعض الناس: إن هوى رجل جارية يتيمة أو بكرًا، فأبت فاحتال فجاء بشاهدي زور على أنه تزوجها، فأدركت فرضيت اليتيمة، فقبل القاضي شهادة الزور، والزوج يعلم ببطلان ذلك، حلَّ له الوطء».

قبيل (٦٩٧٥): «وقال بعض الناس: إن وهب هبة ألف درهم أو أكثر، حتى مكث عنده سنين، واحتال في ذلك، ثم رجع الواهب فيها، فلا زكاة على واحد منهما، وقال بعض الناس: الشفعة للجوار».

عند (٦٩٧٧): «وقال بعض الناس: إذا أراد أن يبيع الشفعة فله أن يحتال حتى يبطل الشفعة».

عند (٦٩٧٨): «وقال بعض الناس: إن اشترى نصيبَ دارٍ، فأراد أن يبطل الشفعة، وهب لابنه الصغير ولا يكون عليه يمين».

عند (٦٩٨٠): «وقال بعض الناس: إن اشترى دارًا بعشرين ألف درهم، فلا بأس أن يحتال حتى يشتري الدار بعشرين ألف درهم».

قبيل (٧١٦٢): «وقال بعض الناس: كتاب الحاكم جائز إلا في الحدود».

عند (٧١٩٥): «وقال بعض الناس: لا بدَّ للحاكم من مترجمين».

وفي هذا الأخير تعيينٌ بأنه محمد بن الحسن كما قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

«والمراد ببعض الناس: محمد بن الحسن؛ فإنه الذي اشترط أن لا بد في الترجمة من اثنين، ونزلها منزلة الشهادة، وخالف أصحابه الكوفيين ووافقه الشافعي، فتعلق بذلك مغلطاي فقال: فيه ردٌّ لقول من قال: إن البخاري إذا قال: «قال بعض الناس» يريد الحنفية. وتعقبه الكرماني فقال: يحمل على الأغلب، أو أراد هنا بعض الحنفية؛ لأن محمدًا قائل بذلك، ولا يمنع ذلك أن يوافقه الشافعي، كما لا يمنع أن يوافق الحنفية في غير هذه المسألة بعض الأئمة»[1]. ولبدر الدين العيني كلام نحو كلام مغلطاي رد فيه على ابن التين فانظره في «عمدة القاري» ١٤/ ١٢١.

أما الإمام مالك فقد أكثر عنه البخاري في صحيحه، بل إنَّه لا يقدم عليه أحدًا في طبقته؛ وذلك لمكانته عند البخاري وشدة إتقانه للحديث وانتقائه للرجال وعلو سنده، ولهذا كان البخاري يعد إسناده أصح إسناد؛ قال محمد بن إسحاق السراج: «سألت محمد بن إسماعيل البخاري عن أصح الإسناد فقال: مالك، عن نافع، عن ابن عمر». «الكفاية» (١٢٣٩). ومن عناية البخاري بحديث مالك أنَّه حمل «الموطأ» عن جماعة من الرواة عن مالك.

ثم إنَّ البخاري ذكر مذهب مالك قبيل (١٤٩٩): «وقال مالك وابن

(١) «فتح الباري» ١٧/ ٢٧-٢٨.

إدريس: الركاز دفن الجاهلية، في قليله وكثيره الخمس، وليس المعدن بركاز».

قبيل (٢١٩٢): «وقال مالك: العرية أن يعري الرجل النخلة، ثم يتأذى بدخوله عليه، فرخص له أن يشتريها منه بتمر وقال ابن إدريس: العرية لا تكون إلا بالكيل من التمر يدًا بيد لا يكون بالجزاف».

أما الشافعي فإنَّ البخاري لم يرو عنه لحرصه على العلو، فلو روى من طريقه الموطأ لنزل درجة؛ إذ إنَّ البخاريَّ أدرك الشافعي بالسن، ولم يدركه بالسماع فلو روى له لروى بواسطة فيكون حديثه نازلًا، والموطأ عند البخاري عن جماعة بواسطة بينَه وبين مالك ولو رواه من طريق الشافعي لكان بينه وبين مالك اثنان.

أما الإمام أحمد فقد حدث عنه البخاري في صحيحه حديثًا، وعن أحمد بن الحسن عنه حديثًا آخر في المغازي. انظر «أسامي مشايخ الإمام البخاري» لابن منده: ٢٨، و«سير أعلام النبلاء» ١١/ ١٨١، و«المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الستة النبل»: ٥٨.

والموضعان هما:

- الأول عند (٤٤٧٣) قال: حدثني أحمد بن الحسن، حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال، حدثنا معتمر بن سليمان، عن كهمس، عن ابن بريدة، عن أبيه، قال: غزا مع رسول اللَّه ﷺ ست عشرة غزوة. وقد ذكر الكلاباذي أنّه الحديث الواحد الذي أخرج له، وأمّا الأحاديث الأخرى فقال عنها: «إلا ما لعله استشهد به في بعض المواضع» «رجال البخاري» (١/ ٤٣). وكذا قال ابن منده في «أسامي مشايخ الإمام البخاري»: ٢٨.

- الحديث الثاني عند (٥١٠٥) وقال لنا أحمد بن حنبل: حدثنا يحيى بن سعيد، عن سفيان: حدثني حبيب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: حرم من النسب سبع، ومن الصهر سبع. . . إلخ.

واختلف في الموضع الثالث هل هو من رواية أحمد بن حنبل لأنَّ البخاريَّ أبهمه ولم يعينه فلهذا وقع الاختلاف.

حيث قال البخاري عند (٥٨٧٨): «حدثني محمد بن عبد اللَّه الأنصاري، قال: حدثني أبي، عن ثمامة، عن أنس، أن أبا بكر رضي الله عنه لما استخلف كتب له، وكان نقش الخاتم ثلاثة أسطر: محمد: سطر، ورسول: سطر، والله: سطر».

عند (٥٨٧٩) قال أبو عبد اللَّه: وزادني أحمد: حدثنا الأنصاري، قال: حدثني أبي، عن ثمامة، عن أنس قال: «كان خاتم النبي ﷺ في يده، وفي يد أبي بكر بعده، وفي يد عمر بعد أبي بكر، فلما كان عثمان جلس على بئر أريس، قال: فأخرج الخاتم يعبث به، فسقط. قال: فاختلفنا ثلاثة أيام مع عثمان فنزح البئر، فلم نجده».

وهنا أحمد أبهم، وقد جزم الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» ١/ ٩٣ (١٠) أنَّه أحمد بن حنبل [لكنه نسب الموضع إلى كتاب الصدقات، وهو كما ترى في كتاب اللباس] والمزي في «تحفة الأشراف» ٥/ ٩ حيث قال: «وقال في اللباس: وزادني أحمد بن حنبل، عن الأنصاري. . . فذكر قصة الخاتم».

لكن ابن حجر توقف في نسبته حيث قال: «قوله: وزادني أحمد حدثنا الأنصاري إلى آخره: هذه الزيادة موصولة، وأحمد المذكور جزم المزي في «الأطراف» أنه أحمد بن حنبل، لكن لم أر هذا الحديث في مسند أحمد من

هذا الوجه أصلًا». «الفتح» ١٣/ ٣٧٥.

وأما عن سبب ترك البخاري الرواية عن أحمد بن حنبل سوى النزر اليسير فهو ما ذكره ابن حجر حيث أفصح عنه قائلًا: «وكأنَّه لم يكثر عنه؛ لأنَّه في رحلته القديمة لقي كثيرًا من مشايخ أحمد فاستغنى بهم، وفي رحلته الأخيرة كان أحمد قد قطع التحديث فكان لا يحدث إلا نادرًا، فمن ثمَّ أكثر البخاري عن علي بن المديني دون أحمد» «الفتح» ١١/ ٣٩٦.

٧- روى البخاري في صحيحه عن عدد من الشيوخ، ثم نزل فحدَّث عنهم بواسطة، كما في الأحاديث التالية:

١٠١٠ و١٠٤٥ و١١٣٩ و١٥٨٢ و١٦١٨ و٤٠٣٩ و٤١٠٢ و٤١٦٣ و٤١٧١ و٤١٨٩ و٤١٩٣ و٤٢٥٢ و٥٦٨٧.

٨- جرى البخاريُّ على طريقة واضحة، وسلك جادة، هي تمثل منهج أهل الحديث قاطبة فيما يتعلق بزيادة الثقة، فهي غير مقبولة عنده مطلقًا ولا مردودة مطلقًا، وإنمَّا يكون القبول والرد على حسب القرائن التي تحف الرواية، وهذا يدرك من خلال تخريج بعض الزيادات وترك أخرى، والإشارة إلى الزيادة أحيانًا، وقد أثبتت الدراسة أنَّ الزيادات التي تركها البخاري، وهي تتعلق بمسائل مهمة من الفقه والاعتقاد مع تخريجه لأصل الحديث دلَّ على عدم صحتها عنده، فعلى هذا يكون الترجيح عند البخاري بين الرواة إذا اختلفوا في زيادة المتن أو الإسناد، لا يلزم عنده حالة واحدة مطردة، بل إنَّ ذلك يدور مع القرائن والمرجحات التي تحف الرواية، ويكون لكلِّ حديثٍ ترجيحه الخاص. ومن هذا ندرك خطأ من أطلق هذا بالقبول، وهو مذهب كثير من المتأخرين، أو الرد وهو مذهب جماعة، مع

أنَّ هذه المسألة من المسائل الخطيرة؛ فحذفُ شيء صحيح من السنة خطير، وإضافة شيء إلى السنة ليس منها خطيرٌ جدًّا. وأختم كلامي في هذه الفقرة بالتنبيه على أنه ينبغي التنبه أن ما تركه البخاري مما اختلف فيه، وخرج أصله يكون معيارًا لرد المتروك في الأعم الأغلب.

وانظر في إشارة البخاري إلى الزيادات عند الأحاديث التالية:

١٩٢ و٢٦٤ و٣٤٧ و٤٥٥ و٥٠٣ و٥٨١ و٥٧٢ و٦٤٩[١] و٦٦٤ و٨٩٣ و٩٥٣ و٩٧٤ و١٠٢٠ و١٠٧٧ و١٠٩٢ و١١٢٠ و١١٩٤ و١٢٥٠ و١٣٠٧ ١٣٦٩ و١٣٧٢ و١٤٧٥ و١٤٨٣[٢] و١٤٨٤[٣] و١٥٥٨ و١٦٤٩[٤] و١٧٩٠ و١٨٠٢ و١٨٥٧ و١٩٤٠ و١٩٦٤ و١٩٨٤ و٢١٠٨ و٢١٣٦ و٢٥٨٥ و٢٦٥٥ و٢٧٠٣ و٢٩٠١ و٢٩٢٣ و٢٩٢٩ و٣٠٨٩ و٣١٠٨ و٣١٤٠ و٣١٤٤ و٣١٤٥ و٣٢١٤ و٣٤١٢ و٣٤٣٥ و٣٥٥٣ و٣٥٦٤ و٣٦٠٢ و٣٦٨٩ و٣٦٩٥ و٣٧٢٩ و٣٨٥٢ و٤٠٩٠ و٤١٢٤ و٤٢٥٦ و٤٢٥٩ و٤٣٢٤ و٤٣٤٨ و٤٣٥٢ و٤٤٥٨ و٤٦٢٠ و٤٦٣٢ و٤٧٠١ و٤٧١٠ و٤٩٣١ و٥٢٨٤ و٥٣٢٦ و٥٣٣٢ و٥٦١٨ و٥٨٧٩ و٥٨٨٠ و٥٨٨٢ و٦١٢٢ و٦١٣٥ و٦٢٤٩ و٦٣٩١ و٦٤٨١ و٦٥٩٢ و٦٨١٧ و٧٠٤٢ و٧١٧٤ و٧٣٢٩ و٧٣٧٤ و٧٤١٤ و٧٤٨٩ و٧٥١٢ و٧٥٢٧.

---

(١) وفي هذا الموضع من زيادة الصحابي على الصحابي، وقد ألمح إليه البخاري بطريقة فنية بألخص عبارة وأوجز إشارة.

(٢) نص هنا فقال: «والزيادة مقبولة».

(٣) وقال هنا: «ويؤخذ أبدًا في العلم بما زاد أهل الثبت أو بينوا».

(٤) وهي زيادة السماع.

٩- كثرة التكرار في أحاديث الصحيح، فيكرر الحديث الواحد مرات عديدة لمقتضياتٍ وفوائد وعوائد تتعلق بالمتن والإسناد، فمن ذلك أنَّه يسوق ألفاظ الشيوخ فبعضهم يرويه تامًّا، وبعضهم مختصرًا، فيرويه البخاري في كل موضع كما جاء، ويتفرع على هذه الفائدة بيان اختلاف ألفاظ الرواة، وننتفع بتكرار المتون اختلاف الأسانيد إذا حصل فيها اختلاف غير قادح، وفي هذا دربة للحديثي في معرفة الاختلاف القادح من غير القادح، وينتفع بالتكرار للمتون الحديثية إبراز المتابعات والتصريح بالسماع، وإخراج الحديث عن حد الغرابة، فتلخَّص أنَّ فوائد التكرار:

١- معرفة التفرد بالحديث من عدمه.

٢- تعدد الرواة مع الاتفاق.

٣- الاختلاف بالزيادة والنقصان في المتون والأسانيد.

٤- الاختلاف بالتباين.

٥- ما يستفاد من أحكام فقهية. بل إنَّ البخاري ينزل بالإسناد من أجل المغايرة كما في حديث (٢٨١) ساقه عن عبدان، عن ابن المبارك، عن سفيان الثوري، قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» ١/ ٦٥٨: «قوله أخبرنا عبد اللَّه -هو ابن المبارك-، وسفيان -هو الثوري-، وقد تقدم الحديث في أول الغسل للمصنف عاليًا إلى الثوري ونزل فيه هنا درجة، وكذلك نزل فيه شيخه عبدان درجة؛ لأنه سبق من روايته عن أبي حمزة عن الأعمش؛ والسبب في ذلك اعتناؤه بمغايرة الطرق عند تغاير الأحكام».

١٠- يُقَطِّع البخاري الحديث أحيانًا فيذكر ما يناسب الباب الذي ساق الحديث تحته.

١١- إذا ساق البخاري الحديث عن شيخين من شيوخه أو أكثر فإن اللفظ يكون للآخر منهما[١]، ونظير هذا إذا تحول من إسناد لآخر، قال ابن حجر في «الفتح» ٢/ ١٣ عقب (٣٣٥): «وقد ظهر بالاستقراء من صنيع البخاري أنَّه إذا أورد الحديث عن غير واحد فإنَّ اللفظ يكون للأخير».

١٢- إنَّ البخاري يكثر من ذكر المتابعات، وهو يتفنن بجمع المتابعات التامة والنازلة مع ذكر المتابعات لجميع الحديث أو لبعضه.

انظر ما يلي:

٤ و٧ و٢٧ و٤٧ و٦٣ و١١٣ و١٤٢ و١٥٢ و١٧٨ و١٨٠ و٢٠٤ و٢٠٥ و٢١١ و٢٧٥ و٢٧٩ و٢٨١ و٢٩١ و٣٠٢ و٣٠٣ و٥٣٨ و٥٨٣ و٦٣٨ و٦٦٣ و٦٨٢ و٧٠٥[٢] و٧١٢ و٧٣٩ و٧٥٣ و٧٨٢[٣] و٨٤٤ و٨٦٥ و٩٢٤ و٩٢٥ و٩٢٦ و٩٨٦ و١٠٣٢ و١٠٤٨ و١٠٦٦[٤] و١٠٧١ و١٠٨٥[٥] و١٠٨٧ و١٠٨٨ و١١٠٠ و١١٠٨ و١١٤١ و١١٥٢ و١١٥٥ و١١٧٣ و١١٨٢ و١١٨٧ و١٢١٩ و١٢٣٠[٦] و١٢٤٠ و١٢٤٣ و١٢٤٤ و١٣٠٣[٧]

(١) انظر الحديث (١٨٢٣).
(٢) إشارة إلى المتابعة، وهي متابعة في أصل الحديث لا في جميع ألفاظه.
(٣) ذكر متابعين، وأحدهما عن أصل الحديث بخلاف الأخرى.
(٤) وقد خصص المتابعة أنها في الجهر.
(٥) وقد سمى الشاهد متابعة، والأمر في هذا واسع.
(٦) وقد قصر المتابعة على التكبير.
(٧) أراد أصل الحديث.
(٨) وقد بيَن أنَّ المتابعة في الجبتين.
(٩) وهو شاهد.

و١٣٣٤ و١٣٩٣ و١٣٩٦ و١٤١٠ و١٤٤٣[١] و١٤٦٠[٢] و١٤٦١ و١٤٦٨
و١٥٠١ و١٥٥٠ و١٥٥٣[٣] و١٥٩٣ و١٦٠٤ و١٦٠٧[٤] و١٧٠٦ و١٧٣٣[٥]
و١٨٣٨ و١٧٤٠ و١٧٤٥ و١٧٥٦ و١٧٥٨ و١٧٦٢ و١٨٣٨ و١٨٧٨
و١٨٨٥ و١٩٤١ و١٩٥٢ و١٩٧٢ و١٩٩٩ و٢٠١٤ و٢٠٢٢ و٢٠٧١
و٢٠٧٧ و٢١٢٥ و٢٢١٤ و٢٣٠٤ و٢٣١٨ و٢٣٦٣ و٢٣٨٩ و٢٥١٩
و٢٥٢٥ و٢٥٢٧ و٢٦٤٧ و٢٦٥٣ و٢٦٩٧ و٢٧٢٧ و٢٧٣٨ و٢٧٥٣
و٢٨١٨ و٢٨٤٥ و٢٨٥٠ وقبيل (٢٩٩٠) و٢٩٩١ و٣٠٦٥ و٣١٢٧ و٣٢٠٩
و٣٢٢٠[٦] و٣٢٣٧ و٣٢٦٧ و٣٢٩٩ و٣٣٠٨ و٣٣١٧ و٣٣٥٦[٧] و٣٣٦١[٨]
و٣٣٦٧[٩] و٣٣٧٩ و٣٣٩٣ و٣٤١٧ و٣٤٣٤ و٣٤٤٩ و٣٤٥٨ و٣٤٦٠
و٣٤٨٥ و٣٤٨٨ و٣٥٨٣ و٣٥٩٠ و٣٦٧٣ و٣٦٩٧ و٣٧٢٧ و٣٨٠٢
و٣٨٥٦ و٣٨٦٩ و٣٨٧٩ و٣٩٠٩ و٣٩٢٧ و٣٩٣٥ و٣٩٩١ و٤٠٢٩
و٤١٣٠ و٤١٥٣ و٤١٥٤ و٤١٥٥ و٤١٧٥ و٤٢٠٤ و٤٢٨٨ و٤٢٩٠
و٤٣٤٣ و٤٣٤٤ و٤٥٥٩ و٤٥٦٨ و٤٥٧٦ و٤٥٩٦ و٤٦٠٩ و٤٦٢١
و٤٦٧٩ و٤٦٨٩ و٤٧٧١ و٤٧٨٦ و٤٧٨٩ و٤٨٦٢ و٤٨٩١ و٤٨٩٤
و٤٩٣١ و٤٩٥٨ و٤٩٦٥ و٥٠٠٣ و٥٠٣٢ و٥٠٣٧ و٥٠٦١ و٥١٤٥
و٥١٩٥ و٥١٩٨ و٥٢٤٦ و٥٢٥٤ و٥٤٢٤ و٥٥٠٧ و٥٥١٥ و٥٥٢٢

---

(١) نص أنَّ المتابعة في الغسل.

(٢) وهي متابعة مهمة لحصول اختلاف على الحديث.

(٣) وهي متابعة مهمة لدفع ما قد يتوهم.

(٤) ذكر حديث ابن عباس، وأشار إلى شاهدين من حديث أبي هريرة وفاطمة.

(٥) ذكر المتابعة في التخفيف والتشديد.

(٦) وهي متابعة للصحابي.

(٧) وهو شاهد.

و٥٥٢٧ و٥٥٣٠ و٥٥٤١ وعقب (٥٥٤٤) و(٥٥٥٤) و٥٥٥٦ و٥٥٧٦ و٥٦١٨ و٥٦٣٩ و٥٦٥٣ و٥٧١٦ و٥٧٣٤ و٥٧٣٩ و٥٧٦٣ و٥٧٩٠ و٥٧٩١ و٥٧٩٧ و٥٨٠١ و٥٨٦٨ و٥٨٨٥ و٥٩٣٤ و٦٠١٦ و٦٠٤٤ و٦١٥١ و٦١٦٩ و٦١٧٠ و٦١٨٠ و٦٢٤٩ و٦٢٨٤ و٦٣٠٨ و٦٣٢٠ و٦٣٢٩ و٦٤١٩ و٦٤٢٠ و٦٤٤٥ و٦٤٤٩ و٦٤٩٤ و٦٥٠٥ و٦٥٣٦ و٦٥٧٦ و٦٦٧٣ و٦٧٢١ و٦٧٢٢ و٦٧٨٩ و٦٧٩٨ و٦٨٣٩ و٦٨٤٠ و٦٨٥١ و٦٩٨٨ و٦٩٩٦ و٧٠٠٠ و٧٠٤٢ و٧٠٦١ و٧١٣٩ و٧١٦٧ و٧٢٤١ و٧٢٤٥ و٧٢٨١ و٧٣١٨ و٧٣٣٦ و٧٣٤٩ و٧٣٩٨.

١٣- أكثر الإمام البخاري من العوالي في كتابه الصحيح، وأعلى العوالي عنده ما كان ثلاثيًّا، وهي تزيد على عشرين حديثًا، وقد أفردها بعضهم بالعناية وآخرون بالرواية.

١٤- أكثر الإمام البخاري مما قيل فيه أنه من أصح الأسانيد.

١٥- أبان البخاري عن مذهبه في كثير من المسائل التي اختلف فيها، ولها تعلق بالرواية، من ذلك أنه لا يفرق بين التحديث والإخبار، والإنباء والسماع، وقد عقد لهذا بابًا، وقد ذهب آخرون إلى الفرق، ولذا التزم مسلم ببيان تلك الألفاظ وتحريرها.

١٦- يذكر البخاري واو العطف عقب حاء التحويل حينما يحول الإسناد من إسناد إلى آخر، ويكون عطف جملة فعلية على جملة فعلية. وحاء التحويل حاء مهملة تكتب هكذا (ح) وينطق بها (حا) من غير مد، ويؤتى بها للانتقال من إسناد إلى إسناد، ومن أجل رفع توهم أنَّ إسناد هذا الحديث سقط، ولكي لا يتركب الإسناد الثاني على الأول كما فصله ابن الملقن في

«التوضيح» ٢/ ٣٥٨.

وما ورد من (ح) هو في الأحاديث التالية:

٦ و١٥ و٣٢ و٥٩ و٨٩ و٢٤٠ و٢٩١ و٣٣٥ و٥٠٩ و٦٢٢ و١١٢١ و١١٤٦ و١١٥٢ و١١٨٨ و١٣٣٥ و١٣٣٨ و١٣٨٩ و١٤٠٧ و١٤٢٩ و١٤٣٤ و١٤٣٩ و١٤٤٣ و١٤٥٦ و١٤٦٤ و١٥٤١ و١٥٩٢ و١٥٩٤ و١٦٢٦ و١٦٥١ و١٦٥٤ و١٦٦٤ و١٨٢٦ و١٨٢٧ و١٨٢٨ و١٨٥٣ و١٨٩٨ و١٩١٢ و١٩١٧ و١٩٢٥ و١٩٤٢ و١٩٨٣ و١٩٨٦ و١٩٨٨ و٢٠١٩ و٢٠٣٨ و٢٠٤٠ و٢٠٥١ و٢٠٦٩ و٢٢١٢ و٢٢٥٩ و٢٣٢٠ و٢٣٣٨ و٢٣٤٨ و٢٣٩٧ و٢٤٢٦ و٢٤٣٩ و٢٥٢٦ و٢٥٤٣ و٢٥٥٩ و٢٦٣٧ و٢٦٤٨ و٢٦٥٩ و٢٧١٠ و٢٨٠٥ و٢٨٠٧ و٢٩١٣ و٢٩٢٠ و٢٩٥٥ و٢٩٩٨ و٣٠٦٢ و٣٢٠٧ و٣٢٩٢ و٣٣٤٢ و٣٤١٢ و٣٤٣٧ و٣٥٠٤ و٣٥٨٦ و٣٦٣٧ و٣٧٦٩ و٣٨١٥ و٣٨٨٩ و٣٩١٣ و٣٩٢٣ و٣٩٢٧ و٣٩٣٢ و٣٩٥٥ و٣٩٦٢ و٤٠٠٢ و٤٠٠٣ و٤٠١٩ و٤١٢٠ و٤١٨٥ و٤٢١١ و٤٢١٤ و٤٢٩٧ و٤٣١٩ و٤٣٢٠ و٤٣٣٩ و٤٤٧٦ و٤٤٨٧ و٤٥٠٨ و٤٥٣٣ و٤٥٩٥ و٤٦٠٩ و٤٦٩٠ و٤٧٠٩ و٤٨٧٥ و٤٩٢٥ و٤٩٣٩ و٤٩٥٦ و٤٩٨٥ و٥٠٥٣ و٥٠٥٥ و٥٠٨٤ و٥٢٠٢ و٥٢١٩ و٥٣٩٢ و٥٤٠٦ و٥٤٨٨ و٥٦٤٦ و٥٦٦٩ و٥٨٤٠ و٥٩١٩ و٥٩٨٢ و٦٠٢٩ و٦٠٩٣ و٦١١٣ و٦١٢٨ و٦١٥٢ و٦٢٠٧ و٦٢١٩ و٦٢٤٣ و٦٢٤٦ و٦٢٦٦ و٦٢٧٧ و٦٢٧٨ و٦٢٨٨ و٦٣٠٩ و٦٥٣٨ و٦٥٧٣ و٦٥٨١ و٦٦٥٤ و٦٦٧٩ و٦٧٧٣ و٦٨٠٧ و٦٨٧١ و٦٩٠٤ و٦٩١٥ و٦٩١٩ و٦٩٣٧ و٧٠٦٠ و٧٠٦٩ و٧١٣٥ و٧١٨٩ و٧١٩٢ و٧٢٦٦ و٧٢٩٤ و٧٣٠٨ و٧٣٤٧ و٧٣٥٧ و٧٤٦٥ و٧٤٧٢ و٧٤٧٩

و٧٥٣٤ و٧٥٣٩ و٧٥٦١.

١٧- أكثر البخاري من التعليق في المرفوعات والموقوفات والمقطوعات، والتعليق في المرفوعات أقل من المقطوعات والموقوفات.

١٨- أحسن البخاري تصنيف الكتب والأبواب، وإذا كان للباب فصل يدخل تحته يذكره بقوله: «باب» من غير تسمية؛ إشارة إلى أنه كالفصل من الباب السابق، ونحا نحوه الترمذي في «جامعه»، والخطيب البغدادي في كتاب «الكفاية في معرفة أصول علم الرواية».

١٩- ومن دقة البخاري أنه كثيرًا ما يترجم بلفظ الاستفهام إذا كان في المسألة أكثر من مذهب، ولم يجزم بالراجح، وفي هذا ثروة اجتهادية للناظر حتى يعمل النظر ويوازن ويقارن؛ ليتوصل إلى الراجح من أقوال المختلفين.

٢٠- يجزم البخاري في مواضع كثيرة حصل فيها اختلاف، ويبوب لما يراه راجحًا من مسائل الاختلاف إذا كانت قوة الدليل ظاهرة، وفي هذا تنشيط أذهان القارئين؛ ليأخذوا بالراجح من مسائل الخلاف.

٢١- إنَّ البخاري يراعي اتقان الأبواب الفرعية بذكر ما يحسم النزاع، وكذلك يذكر في مقدمات الأبواب ما يدحض مذهبًا ليس بقويٍّ.

٢٢- منهج البخاري في الاختلافات أنَّه يعتمد الراجح عنده سواء كان ذلك في الروايات أو الأحكام أو السماع أو الوفيات أو الأسماء.

٢٣- صنيع البخاري أنَّه إذا روى حديثًا اختلف في إسناده أو في بعض ألفاظه أنْ يذكر الاختلاف في ذلك إذا كان في ذكر الاختلاف فائدة.

وانظر الأحاديث:

٤ و٢٢ و١٠٢ و١٤٢ و١٨٠ و١٩٢ و٢٥١ و٢٥٣ و٢٨١ و٤٥٦ و٥٠٥ و٥٤١ و٥٤٦ و٦٨٢ و٧٣٩ و٨٢٨ و٨٥٠ و٨٥٤ و٨٥٥ و٩٠٦ و١٠٤٨ و١٢٦٨ و١٣٣٤ و١٣٤٩ و١٣٥٥ و١٣٩٨ و١٤٣٣ و١٤٤٤ و١٤٦١ و١٥٩٠ و١٥٩٣ و١٦٨٨ و١٧٢٧ و١٧٦٢ و١٨٣٨ و١٩٠٠ و١٩٦٤ و١٩٧٢ و١٩٨٣ و٢٠٥٥ و٢٠٧٧ و٢٠٩٠ و٢٢١٤ و٢٢٣٩ و٢٢٤٥ و٢٢٥٣ و٢٣١٨ و٢٣٢٢ و٢٣٣٣ و٢٦٢٩ و٢٦٥٠ و٢٧٠٠ و٢٧٠٩ و٢٧٢٧ و٢٧٦٩ و٢٩٠٧ و٢٩١٥ و٢٩١٦ و٢٩٢٣ و٢٩٣٤[١] و٣٠٦٠ و٣٠٧٣ و٣٠٧٦ و٣٠٨٩ و٣١١٤ و٣٢٠٧ و٣٢٤٣ و٣٣١٦ و٣٣٥٦[٢] و٣٤٧٩ و٣٥٦٤ و٣٦٣٣ و٣٧٥٦ و٣٨٠٥ و٣٨١٣ و٣٨٦٩ و٣٨٨٥ و٣٩٠١ و٣٩٣٦ و٤١٠٨ و٤١٩٢ و٤١٩٣ و٤١٩٦ و٤٢٠٤ و٤٢٥٢ و٤٢٨٣ و٤٣١٧ و٤٥٣٢ و٤٥٥٤ و٤٦٧٩ و٤٧١١[٣] و٤٧٤٣ و٤٩٣١ و٤٩٤٢ و٥٠٥٢ و٥٠٦١ و٥١٨٩ و٥١٩١ و٥٣٧٢ و٥٤٠٠ و٥٤٦٥ و٥٤٧١ و٥٥٧٢ و٥٥٥٤ و٥٥٥٦ و٥٦١٠ و٥٦١١ و٥٦٨٠ و٥٧٣٩ و٥٧٦٨ و٥٧٩٠ و٥٧٩١ و٥٧٩٧ و٥٨٠١ و٥٨٦٨ و٥٩١٨ و٥٩٢٠ و٥٩٩٢ و٦٠٤٢ و٦١٣٢ و٦١٦٦ و٦٢٩٨[٤] و٦٣٢٠ و٦٥٠٧ و٦٦٤٠ و٦٧٩٨ و٦٨٢٠ و٦٨٤٠ و٦٨٨٤ و٦٩٣٩ و٧١١٩ و٧١٧٤ و٧٢٣٩ و٧٢٦١ و٧٢٨٤ و٧٣٤٣ و٧٣٥٩ و٧٣٨٥ و٧٥٠٨.

٢٤- الإجمال في موضع عدم الإشكال، كما أنَّ البخاري إذا أطلق

(١) بين الاختلاف ورجح.

(٢) أشار إلى التخفيف والتشديد.

(٣) اهتم بضبط الحركات وبين الاختلاف.

(٤) أشار فيه إلى التخفيف والتشديد.

الرواية عن عليٍّ فإنمَّا يقصد به علي بن المديني، لكنَّه قد يجمل ما ينبغي فيه البيان؛ فتختلف الأنظار.

٢٥- إنَّ إتقان صنعة العلل لدى البخاري جعلت من عادته إذا صحت الطريق موصولة لا يمنع من إيراد ما ظاهره الإرسال اعتمادًا على الموصول، انظر مثلًا -لا حصرًا- ١٣٥٨ و٤١٧٧ و٤٣٠٤ و٤٣٥٨ و٤٩٤٤ و٥١١٣ و٥٣٧٨، وقد يذكره تباعًا، وقد يذكره في غير موضع اكتفاءً بما أورده سابقًا أو لاحقًا. وله نحو هذا؛ إذ قد يجيء إبهام في الإسناد، ثم يفصح عن المبهم فتزول العلة، كما في الحديث (٤٩٨٠) وفيه: «عن أبي عثمان، قال: أنبئت» وقد جاء في آخر الحديث التصريح بمن حدث أبا عثمان، وله نحو هذا نظائر كثيرة في الكتاب.

وقد يأتي بالرواية المرسلة كما في (٥٧٦٠) ثم يسندها في موضع آخر (٦٧٤٠) وهو نادر عنده جدًّا.

وقد يذكر ما صورته الإرسال ويؤخذ من الرواية السابقة واللاحقة أنه موصول كما في الحديث (٦٩٠٧).

٢٦- تأثر البخاري بمن سبقه، وانتفع به على قدر ما عند من سبقه من صواب؛ فكان كتابه بمثابة حلقة من سلسلة ممتدة إلى المصنفين الأوائل أمثال ابن جريج والأوزاعي ومالك وابن المبارك ووكيع، كما أنَّه أثر فيمن بعده أيَّما تأثير، بل كل من جاء بعده تأثر به.

٢٧- أتقن البخاري الحرفة في صنعة الحديث، فجعل كتابه جامعًا لأنواع علوم الدين من عقيدة وتفسير ومغازي وسير وزهد ورقائق وفضائل وآداب بخلاف من سبقه، إذ صنف على بعض تلك الأبواب، ولمّا جمع كتاب

البخاري خصائص من سبقه إبداعًا وابتكارًا فاق كتابه كتب الحديث قاطبة.

٢٨- للبخاري السبق في اشتراط الصحة، بينما من سبقه يجمع الأخبار ولا يلتزم الصحة.

٢٩- ضمّن البخاريُّ كتابه الصحيح تأصيل نقد المرويات وقواعد صنعة الحديث، انظر مثلًا الأحاديث (٦٨٧) و(١١٨٦) و(١٢٨٩) و(٢٨٢٢).

٣٠- روى البخاري في صحيحه عمن في حفظهم شيءٌ انتقاءً مما علم صحته من أحاديثهم، ومما تمكن فيه تمييز أحاديثهم الصحيحة عما وهموا فيه، قال البخاري عن نفسه: «كل رجل لا أعرف صحيح حديثه من سقيمه لا أروي عنه، ولا أكتب حديثه»[١]؛ لذا عندما ساق الترمذيُّ حديثًا، قال: «فسألت محمدًا عن هذا الحديث، فقال: حديث أبي سلمة عن عائشة حديث حسن، وحديث سالم مولى دوس عن عائشة حديث حسن، وحديث أبي سلمة عن معيقيب ليس بشيء، كان أيوب لا يُعرَفُ صحيحُ حديثه من سقيمه فلا أُحدّثُ عنه» «العلل الكبير» للترمذي ١/ ١٢٠.

وقد قال الترمذي: «قال محمد بن إسماعيل: ابن أبي ليلى هو صدوق، ولا أروي عنه لأنَّه لا يدري صحيح حديثه من سقيمه، وكل من كان مثل هذا فلا أروي عنه شيئًا»، قال المعلمي معلقًا على هذا القول: «وهذا يقتضي أنَّ البخاري لم يرو عن أحد إلا وهو يرى أنه يمكنه تمييز صحيح حديثه من سقيمه، وهذا يقتضي أن يكون الراوي على الأقل صدوقًا في الأصل، فإنَّ الكذاب لا يمكن أنْ يعرف صحيح حديثه»[٢].

---

(١) «العلل الكبير» للترمذي ٢/ ٩٧.

(٢) «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» ١/ ١٢٣.

٣١- من عادة البخاري في الأسانيد المختلفة، ولم تكن مضطربة تخريج الحديث مسندًا، ثم تعليق ما فيه اختلاف، ولم يكن اضطرابًا، قال ابن حجر في النكت: «ومن عادة البخاري أنه إذا كان في بعض الأسانيد التي يحتجُّ بها خلاف على بعض رواتها ساق الطريق الراجحة عنده مسندةً متصلةً، وعلَّق الطريق الأخرى إشعارًا بأنَّ هذا الاختلاف لا يضرُّ، لأنَّه إمّا أنْ يكون للراوي فيه طريقان فحدَّث به تارةً عن هذا وتارةً عن هذا، فلا يكونُ ذلك اختلافًا يلزمُ منه اضطرابٌ يوجب الضعف، وإما أنْ لا يكون له فيه إلاّ طريقٌ واحدةٌ، والذي أتى عنه بالطريق الأخرى واهم عليه ولا يضرُّ الطريق الصحيحة الراجحة وجود الطريق الضعيفة المرجوحة، واللَّه أعلم»[1].

٣٢- آثر البخاريُّ الخفيَّ على الجليِّ في كثير من المواضع، قال المعلمي اليماني في مقدمته «للموضح» ١/ ١٤: «للبخاري رَحِمَهُ اللَّهُ ولوع بالاجتراء بالتلويح عن التصريح، كما جرى عليه في مواضع من جامعه الصحيح حرصًا منه على رياضة الطالب، واجتذابًا له إلى التنبه والتيقظ والتفهم».

٣٣- احتج البخاري بالمكاتبة، وهي أنْ يقول أحد الرواة: «كتب إليَّ فلان» فيذكر حديثًا أو أحاديث، وهي تنزل منزلة اللقاء من حيث الاحتجاج بالحديث المعنعن، وقد بوب البخاري على ما يدل على صحة المكاتبة قبيل (٦٤) ساق فيه ما يدل على صحة المكاتبة، واحتج بالمكاتبة عمليًّا كما في الأحاديث:

---

(١) ١/ ٣٦٣ ط. المدخلي، و(١٦٤) في طبعتنا.

٦٣٧ و٨٥٠ و٢٢٣٦ و٢٥٤١ و٢٦٦٨ و٢٨١٨ و٣٠٢٤ و٣٢٦٨ و٣٨١٦ و٣٨٢٨ و٣٩٦٤ و٤٦٣٣ و٥٣١٩ و٥٨٢٨ و٥٨٢٩ و٥٨٣٠ و٦٣٣٠ و٦٦١٥ و٦٦٧٣[1] و٧٢٩٢.

٣٤- انتفع البخاري من كتبه الأخرى في خدمة الصحيح كما في حديث (٦٢٩٩) من صحيحه قال: «حدثنا محمد بن عبد الرحيم: أخبرنا عباد بن موسى: حدثنا إسماعيل بن جعفر، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن جبير، قال: سئل ابن عباس: مثل من أنت حين قبض النبي ﷺ؟ قال: أنا يومئذ مختون قال: وكانوا لا يختنون الرجل حتى يدرك». فأبو إسحاق معروف بالتدليس، وليس في «صحيح البخاري» التصريح بسماع أبي إسحاق من سعيد بن جبير، لكنك تجد التصريح في «التأريخ الصغير» ١/ ١٥٤.

٣٥- إنَّ في قراءة «صحيح البخاري» مع التأريخ فوائد للقارئ يستنبط منها خدمة التأريخ للصحيح فحديث «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجد الرسول ﷺ، ومسجد الأقصى» ساقه في الصحيح (١١٨٩) من رواية سعيد بن أبي سعيد المقبري، وتجده ساق في «التأريخ الكبير» (٧١٨): «خثيم بن مروان، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قَال: لا تشد المطي إلا إلى مسجد الخيف ومسجدي ومسجد الحرام، ولا يتابع في مسجد الخيف، ولا يعرف لخثيم سماع من أبي هريرة، سمع منه كلثوم بن جبر». وهنا ألمح البخاري إلى سبب النكارة، وهو عدم السماع الذي يدل على الانقطاع.

(١) المحدّث بالكتابة هو البخاري نفسه، وقد كاتبه شيخه محمد بن بشار.

٨٤٨ و٤٢٠٤ و٤٣٦٠.

٣٦- جمع البخاري صناعة الحديث وصناعة الفقه في كتابه الصحيح بخلاف مسلم الذي اقتصر على صناعة الحديث، وكلا الصناعتين تظهر جلية عند البخاري لمن تأمل الصحيح، وتبويبه يدل على فقه واسع وذكاء مفرط، وكم من حديث يظنه المتعجل لا يتعلق بالباب، ولكن بعد التأمل يجد أنَّ فيه إشارة إليه.

٣٧- إعمال قواعد العلل، وهي كثيرة منها: الترجيح بالأكثر عقب (٥٠٦١) قال البخاريّ في صحيحه عقب سوقه اختلافًا: «وجندب أصحّ وأكثر»، وعلق أيضًا عند الأحاديث:

٩٨٦. وقبيل ١٩٣٨ قال: والأول أصح. و٢٧١٨ قال: أكثر وأصح. و٢٨٣٩ قال: والأول أصح. وقبيل ٣٠٧٤ قال: وهذا أصح. و١٩٢٦ قال: والأول أسند. و٣٤٢٤ قال: وهو أصح. و٥٠٦١ قال: أصح وأكثر. و٥٢٠٢ قال: والأول أصح. وعقب ٥٨٣٧ قال: أكثر وأصح. و٦٨٤٠ قال: والأول أصح.

٣٨- شرط البخاري أشد من شرط مسلم وأوثق، وهو أعلمُ منه بالعلل وبالفقه، وهو لم يكتفِ بمجرد المعاصرة بين الراوي غير المدلس ومن فوقه في الحديث المعنعن ليحكم عليه بالاتصال، بل لا بدَّ من ثبوت التحديث بين هذين ولو مرة واحدة، بخلاف مسلم الذي يكتفي بالمعاصرة.

٣٩- البخاري قد يروي بالمعنى وهو نادرٌ جدًّا كما ثبت بالمقارنة، وكما أشار إليه العلماء، ومسلم شديد العناية باللفظ ولا يحدّث إلا من أصوله، فإذا اختلف آللفظ بينهما عن الشيخ نفسه، كان لفظ مسلم هو الراجح، وقد

يكون غير ذلك إن اختلف الشيخ .

٤٠- البخاري سار على ما انتهجه الأئمة، وهو الترخص يسيرًا في غير أحاديث الأحكام، وهي التي لا تشترط فيها أعلى مراتب الصحة.

٤١- البخاري في جميع ما يورده من تفسير الغريب إنَّما ينقله عن أهل ذلك الفن كأبي عبيدة معمر بن المثنى والنضر بن شميل والفراء وغيرهم، وأما المباحث الفقهية فغالبها مستمدة من الشافعي وأبي عبيد وأمثالهما، وأما المغازي فمن مغازي موسى بن عقبة ومحمد بن إسحاق.

٤٢- الغرض من التعاليق حشد فوائد متعددة، منها الاحتجاج بمسائل الأبواب، قال النووي: «اعلم أنَّ هذا التعليق إنَّما يفعله البخاري أنَّ مراده بهذا الكتاب الاحتجاج بمسائل الأبواب، فيؤثر الاختصار، وكثيرٌ من هذا التعليق أو أكثره مما ذكره في هذا الكتاب في باب آخر، وربما كان قريبًا» «شرح صحيح البخاري» للنووي: ١٤.

٤٣- للبخاري أغراض في تكرار الحديث، فمنها أنَّه يكرر الحديث الصحيح، ويكون لأحدهم غلطٌ فيأتي بالصحيح ويعرض عن الغلط؛ ليبيّن غلط الغالط، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السنة النبوية» ٥/ ١٠١ -في حديث رواه البخاري وفيه غلط-: «والبخاري رواه في سائر المواضع على الصواب ليبين غلط هذا الراوي كما جرت عادته بمثل ذلك».

٤٤- إنَّ شرط البخاري في الحديث المعنعن والمؤنأن وما يلحق بهما هو ثبوت لقاء الراوي بشيخه وتصريحه بالسماع منه، وهو مذهب عليٍّ بن المديني، ومن قبل هو مذهب يحيى بن سعيد القطّان شيخ عليٍّ بن المديني، قال عليٌّ بن المديني: «قلت ليحيى -يعني القطان-: سمع زرارة من ابن

عباس، قال: ليس فيها شيءٌ سمعت» «جامع التحصيل»: ١٧٦، وذكر البخاريُّ في «التأريخ الكبير» ٥/ ١٦٩: «قال يحيى القطان: قلت لابن أبي روّاد: من ابن زبيبة؟ قال: قد أدرك عبد اللَّه بن عمرو ﷺ، قال يحيى: أظنه قال: أدرك ابن عمرو، ولم يقل: سمعت ابن عمرو ولا رأيت». وهذان النصان وغيرهما مما نقل عن يحيى فيه دلالة على مذهبه في عدم الاكتفاء بالمعاصرة، بل هو يطلبُ السماع.

ويحيى بن سعيد القطان أخذ هذا من شيخه شعبة بن الحجاج، فكان شعبة يفتش عن السماع في حديث المدلسين، وغير المدلسين مما يدلُّ على أنَّه لا يكتفي بالمعاصرة، بل يشترط ثبوت السماع، قال وكيع بن الجراح: «قال شعبة: فلان عن فلان مثله لا يجزي» «العلل» لأحمد برواية ابنه عبد اللَّه ٢/ ٢٠، وقال شعبة أيضًا: «كلُّ حديث ليس فيه: «حدثنا» و«أخبرنا» فهو مثل الرجل بالفلاة معه البعير ليس له خطام» «المجروحين» ١/ ٢٧، وقال حجّاج بن محمد: «قلت لشعبة: قد أدرك رِبعي عليًّا، قال: نعم، حدَّث عن عليٍّ، ولم يقل: سمع» «الطبقات الكبرى» ٦/ ١٧٩، و«تأريخ دمشق» ١٩/ ٣١، ومعلوم لدى كل دارس أنَّ شعبة أولُ من تكلم في الرجال، وفتشَ في الأسانيد، وتخرج عليه الكبار، ونسجوا منواله في تأصيل القواعد؛ فمذهبُ البخاريِّ إذن مذهب أهل العلم الراسخين في هذا الفن، وقد اعتنى البخاري في كتبه في تحقق هذا الشرط لتحقيق الصحة في الحديث، واعتنى غاية العناية لأنْ يوجد هذا الشرط في أحاديث الكتاب، فهو يشترطه في أصل الصحة، ويشترطه في كتابه الصحيح.

وقد اهتم البخاري بالسماع غاية الاهتمام، انظر الأحاديث التالية:

١٠ و٢١٨ و٢٤١ و٤٠٢ و٥٩٧ و٧٢٤[١] و٧٣١ و٧٨٨ و٨٢٨[٢] و١٠٤٠[٣] و١١١٥ و١١٢٠ و١٣٠٧ و١٣٧٥ و١٣٩٧ و١٤٩٥ و١٥٥٠ و١٥٩٣ و١٥٩٤ و١٦٤٩ و١٧٠٢ و١٧١٣ و١٩٨٢ و١٩٨٦ و٢٠٩٩ و٢١٢٢ و٢٢٢٥ و٢٢٧٦ و٢٣٠١ و٢٣٦٩ و٢٤٣٩ و٢٤٤٠ و٢٤٨١ و٢٧٠٤ و٢٨٦٨ و٢٨٧٥ و٣١١٢ و٣١٩٨[٤] و٣٤٧٨ و٣٦٠٤ و٣٧٥٢ و٣٧٨٩ و٣٨٠٣ و٤٤١٦ و٤٤٨٣ و٤٤٨٧ و٤٥٢٩ و٤٥٨٠[٥] و٤٦٨٥ و٤٧٤٨ و٤٧٨٩ و٤٧٩٤ و٤٨٤٢ و٥١٠٠ و٥٢٨٩ و٥٣١٧ و٥٤٢٣ و٥٤٧٢ و٥٦٠٠ و٥٨٦٤ و٥٨٧٠ و٥٩٤٩ و٥٩٥٨ و٦٠٨٦ و٦١٦٧ و٦٢٤٥ و٦٣٠٨ و٦٣٣٠ و٦٣٤٦ و٦٤٢١[٦] و٦٤٤٣ و٦٦١٥ و٥٨٦٤ و٥٨٧٠ و٥٩٤٩ و٥٩٥٨ و٦٠٨٦ و٦١٦٧ و٦٢٤٥ و٦٣٠٨ و٦٣٣٠ و٦٣٤٦ و٦٤٢١[٧] و٦٤٤٣ و٦٦١٥ و٧٢٦٨[٨] و٧٣٣٠ و٧٣٦٤ و٧٤٥٠ و٧٤٨١ و٧٤٨٩ و٧٥١٤.

٤٥- روايات المدلسين التي فيها العنعنة في «صحيح البخاري» لا تطعن في صحة تلك الروايات؛ وذلك لثبوت السماع أو ما يقوم مقامه إما عقب

(١) وقد ساق لعقبة بن عبيد معلقًا، وليس في الصحيح سوى هذا المعلق، وإنما ساقه لبيان سماع بشير بن يسار من أنس.

(٢) وقد علق هنا ليثبت السماع إعلامًا منه أن العنعنة الواقعة في إسناد الحديث بمنزلة السماع.

(٣) ينظر مع الحديث ١٠٤٨.

(٤) إذ إنه ساق إسنادًا فيه بيان لقاء عروة لسعيد بن زيد.

(٥) نص البخاري فيه على السماع.

(٦) فقد أشار أن الحديث رواه شعبة عن قتادة ومعلوم تحري شعبة للمدلسين.

(٧) فقد أشار أن الحديث رواه شعبة عن قتادة ومعلوم تحري شعبة للمدلسين.

(٨) فقد أشار أن الحديث رواه شعبة عن قتادة ومعلوم تحري شعبة للمدلسين.

الحديث، وإما في موضع آخر من «صحيح البخاري»، وإما خارجه في كتب الحديث الأخرى، وقد أولى أصحاب المستخرجات لذلك عناية فائقة، ومعلوم أنَّ التدليس طعن في المروي لا في الراوي، فإذا زال ذلك الطعن في المروي فلا إشكال.

وقد تتبع البخاري المدلسين بالسماع كما في الأحاديث:

١٥٦ و٢٩١ و٥٧٢ و٥٩٧ و٧٨٨ و١٧٠٢ و١٩٨٢ و١٩٨٦ و٦٦١٥.

٤٦- رجال «صحيح البخاري» ليسوا على مرتبة واحدة من حيث الضبط، ففيهم الحافظ الثقة وفيهم دون ذلك، لكنَّ البخاريَّ لا يخرج لراو إلا إذا علم صحة حديثه من عدمه، ولا يضع في صحيحه إلا ما كان صحيحًا.

٤٧- خَرّج البخاريُّ عن بعض من لم يرو عنه إلا واحد بندرة عالية انتقاءً مما علم صحة تلكم الأحاديث عن هذا الراوي، وأكثر ما ورد من ذلك في المتابعات، أو من رواية بعض كبار الأئمة عنهم مما جعل الجزم ظاهرًا بقوة حديثهم.

٤٨- كتاب «صحيح البخاري» أصحُّ ما أُلّفَ في الإسلام في علمٍ اختصَّ اللَّه به المسلمين، وكان البخاري دقيقَ النظر، كثيرَ الاستنباط يضع الحديث في المكان الذي يريد أنْ يستنبط منه، وقد عاش البخاري في أزهى عصور السنة، وهو القرن الثالث، وفيه ازدهر علم الحديث وبلغ الذروة، ولذا كان لكتابه ما لم يكن لغيره.

٤٩- تفنَّن البخاري في صياغة المتون على حسب مقتضى الباب الذي ساقه، فتارة يذكر المتون والأسانيد، وأحيانًا يشير إلى المتون حينما يقول: «فيه عن فلان عن النبي ﷺ»، وتارة يشير فقط إلى الأحاديث باعتبار أنَّ تلكم

الأحاديث تدخل في الأبواب، قال النووي في شرحه لـ«صحيح البخاري» (٩): «ليس مقصوده بهذا الكتاب الاقتصار على الحديث وتكثير المتون، بل مراده: الاستنباط منها، والاستدلال لأبواب أرادها: من الأصول والفروع والزهد والآداب والأمثال وغيرها من الفنون، ولهذا المعنى أخلى كثيرًا من الأبواب عن إسناد الحديث، واقتصر على قوله: فيه فلان الصحابي عن النبي ﷺ، أو فيه حديث فلان ونحو ذلك»، كما في الأحاديث:

٢٩ و٦١ و٦٨ و٨٧ و٩٤ و١٠٤ و١٦١ و١٦٤ و١٩٠ و٢٤١ و٢٤٤ و٢٩٣ و٣١٤ و٣٢١ و٣٤٩ و٣٥٣ و٣٥٤ و٣٧١ و٣٨٢ و٣٩١ و٣٩٩ و٤٣١ و٤٤٠ و٤٤٣ و٤٦٤ و٥٠٤ و٥٣٢ و٥٤٠ و٥٦٤ و٥٧٢ و٥٩٠ و٦٣٦ و٦٨٤ و٧٣٨ و٧٤٦ و٧٥٣ و٧٧١ و٧٧٣ و٧٨٤ و٧٩٠ و٧٩٢ و٨٠٠ و٨٠٨ و٨٢٢ و٨٨٧ و٩١٧ و٩٢٠ و٩٢٦ و٩٣٤ و٩٧٦ و٩٩٥ و١٠٣٩ و١٠٤٦ و١٠٤٨ و١٠٦٠ و١٠٧٠ و١١١١ و١١٣٠ و١١٤٦ و١١٦٨ و١١٧٨ و١١٨٥ و١٢٠٥ و١٢١٥ و١٢٢٠ و١٢٣٤ و١٢٤٧ و١٢٥٣ و١٣٠٣ و١٣٥٠ و١٣٦٦ و١٣٩٥ و١٤٢١ و١٤٢٥ و١٤٢٦ و١٤٥٢ و١٤٦٠ و١٤٦٦ و١٤٨٤ و١٥١٦ و١٥٤٦ و١٥٥٧ و١٥٩٥ و١٦٥٣ و١٦٩٩ و١٧١٤ و١٧٤٨ و١٧٥٠ و١٧٥١ و١٧٩١ و١٨٣٢ و١٨٣٤ و١٨٦٤ و١٩٠١ و١٩١٦ و١٩٤٢ و١٩٧٧ و٢٠٥٦ و٢٠٨٦ و٢٠٨٩ و٢٠٩٦ و٢٠٩٧ و٢١٢٨ و٢١٤٤ و٢١٤٦ و٢١٨٣ و٢٢٢٢ و٢٢٢٣ و٢٢٢٦ و٢٢٧٦ و٢٣٢٦ و٢٤٠٣ و٢٤٣٣ و٢٤٦٥ و٢٤٦٧ و٢٤٧٤ و٢٥٣٣ و٢٥٣٧ و٢٥٤١ و٢٥٦١ و٢٥٦٩ و٢٥٧١ و٢٥٩٩ و٢٦٠١ و٢٦١٥ و٢٦٨٥ و٢٦٨٦ و٢٧٠٠ و٢٧٢١ و٢٧٤٩ و٢٨١٨ و٢٨٧١ و٢٨٧٣ و٢٨٩٨ و٢٩٤٧ و٢٩٥٢ و٢٩٦٨ و٢٩٧٧ و٢٩٩٩

و٣٠١٨ و٣٠٣٤ و٣٠٦٦ و٣١٢٨ و٣١٤٣ و٣١٤٦ و٣١٦٧ و٣١٧٣
و٣٢٠٧ و٣٢٢١ و٣٢٥٧ و٣٣٤٣ و٣٣٥٤ و٣٣٦٢ و٣٣٦٨ و٣٣٧٤
و٣٤٦١ و٣٥٢٥ و٣٥٦٩ و٣٦٣٣ و٣٦٥٢ و٣٦٥٤ و٣٦٥٦ و٣٧٠١
و٣٧١٧ و٣٧٢٢- ٣٧٢٣ و٣٧٣٠ و٣٧٤٦ و٣٧٧٩ و٣٧٩٢ و٣٨٠٣
و٣٨٧٢ و٣٨٩٧ و٣٩٣٧ و٤٠٨٣ و٤١٢٦ و٤١٢٨ و٤١٣٨ و٤٣١٤
و٤٣٤٦ و٤٣٨٤ و٤٤٤٦ و٤٩١٤ و٤٩٩٧ و٥٠٧١ و٥٠٧٧ و٥٠٧٩
و٥١٣١ و٥١٣٤ و٥١٤٠ و٥١٤٨ و٥١٥١ و٥١٥٣ و٥١٦٦ و٥١٩٧
و٥١٩٩ و٥٢٣١ و٥٢٦٤ و٥٢٩٣ و٥٢٩٤ و٥٣٨٨ و٥٤٠٢ و٥٤٢٣
و٥٤٥١ و٥٥٢١ و٥٥٤٦ و٥٦٧٥ و٥٦٩٥ و٥٧٩٣ و٥٨٠٧ و٥٨٠٩
و٥٨٨٣ و٥٩٥٩ و٥٩٩١ و٦٠٢٣ و٦٠٣٣ و٦٠٦٢ و٦٠٧٨ و٦٠٨٠
و٦٠٨٢ و٦٠٨٤ و٦١٠٦ و٦١٣٣ و٦١٤١ و٦١٧٦ و٦١٨٥ و٦١٨٧
و٦١٩٤ و٦١٩٧ و٦٢٠٠ و٦٢٠١ و٦٢٠٧ و٦٢٦٣ و٦٢٧٣ و٦٣٠٢
و٦٣٣١ و٦٣٤١ و٦٣٥٢ و٦٣٩٢ و٦٥١٩ و٦٥٤٦ و٦٥٧٥ و٦٥٩٦
و٦٦٢٨ و٦٦٦١ و٦٦٧٤ و٦٧٠٧ و٦٧٢١ و٦٨٤٤ و٦٨٧٥ و٦٨٩٨
و٦٩١٦ و٧٠١٩ و٧٠٥٢ و٧٠٦٢ و٧١١٨ و٧٢١٣ و٧٢٣٢ و٧٢٣٧
و٧٣٦٤ و٧٣٠٦ و٧٣٠٩ و٧٣٨٢ و٧٣٨٣ و٧٤٢٩ و٧٥٣٠ و٧٥٣٣
و٧٥٥٥.

وإمّا أن يشير إلى الحديث عقب الباب ثم يسوقه مباشرة، ومثال ذلك قُبيل الأحاديث التالية:

٢٢٨٥، ٢٧٥٣، ٣٠٤٦.

وإمّا ألا يروي الحديث في الكتاب، ولكن يروي أحاديث بمعناه في

الباب، فتكون إشارته للحديث من باب التعليق، ومثال ذلك قُبيل الأحاديث التالية:

٦٨ و١٦١ و١٧٦ و٢٧٨ و٢٨٠ و٣٦٧ و٣٧٤ و٦٣٤ و٦٩٢ و١٢٢٠ و١٣٠٣ و١٣٥٠ و١٤١١ و١٤٥٢ و١٤٨٤ و١٤٩٨ و١٥٥٩ و١٧٣٢ و١٧٤٦ و١٨٦٤ و١٩٣٤ و٢٣٢٣ و٢٣١٥ و٢٧١٩ و٢٧٣١- ٢٧٣٢ و٢٧٥٢ و٢٧٥٣ و٤١١٥ و٣١٤٥ و٣٣٧٩ و٣٤١٨ و٣٥٨٤ و٣٦٥٢ و٣٩٤٩ و٤٠٦٩ و٤١٣٨ و٤٢٤٩ و٤٢٥١ و٤٣٢١ و٤٣٤٦ و٤٧٢٠ و٤٦٢٤ و٥٣٧٧ و٥٤٦١ و٥٧٢٢ و٥٧٧٧ و٥٩٩١ و٦٢٤٦ و٦٣٣٠ و٦٤٠٩ و٦٣٢١ و٦٤٨٢ و٦٥٠٨ و٦٥٧٧ و٦٦٤٨ و٧٠٦٢ و٧٢٨٢ و٧٣٥٠- ٧٤٥١ و٧٥٢٤.

وصنيعه الأخير لينفع به الفقيه والمحدث، فالفقيه لا بُدَّ أن يجمع الطرق لأنَّ الحديث يفسّرُ بعضه بعضًا، وصاحب صنعة الحديث به حاجةٌ إلى هذا أيضًا؛ لأجل علل الحديث واختلاف الطرق وما إلى ذلك.

٥٠- ذكر في بعض الأبواب الآيات أو أقوال الصحابة والتابعين، وهذا منه مصير أنَّه أراد أنْ يكون كتابه جامعًا لأبواب العلم حتى ولو خلت من الأحاديث فكأنَّه أشار بكتابه إلى أنَّه (هذا هو الإسلام).

٥١- عنصر الاحتساب لدى البخاري ظاهر جدًّا؛ إذ كانت حياته كلها جهادًا، وعملًا وتحصيلًا للخير وركوبًا للمتاعب، وصبرًا على المشاق، فكانت حياته نبراسًا للخير.

٥٢- التحويل بين الأسانيد، فكان البخاري يسوق الأسانيد المتعددة للحديث الواحد، ثم تلتقي هذه الأسانيد على راو من الرواة فمن فوقه إلى

آخر السند، وطريقته في ذلك أنَّه يذكر الإسناد الآخر إلى نقطة الالتقاء، ويأتي بالحرف المهمل (ح) ويذكر بعده الإسناد الآخر إلى نقطة الالتقاء، ثم يتمم الإسناد من مبدأ الالتقاء حتى آخر السند، وأحيانًا لا يأتي بحاء التحويل في أسانيد متعددة تلتقي بمدار إشارة منه إلى عدم وجوب ذكر حاء التحويل.

٥٣- الإحالة إلى المتون بقوله: «نحوه» و«مثله» و«بهذا» فقد يسوق البخاري السند ثم يأتي بالمتن بعده كاملًا، وهذا هو الأعم الأغلب، وقد يكتفي عند تعدد الإسناد بعد الحديث بالإشارة إلى لفظ الحديث بكلمة «مثله» أو «نحوه» أو«بهذا»، ومعلوم أنَّ (مثل) تستعمل في اتفاق اللفظ و(نحو) في اتفاق المعنى.

وقد جمعت ما ذكره البخاري مختصرًا متنه كما قال:

نحوه:

٦ و٢٠٢ و٣٩٠ و٥٣٠ و٥٩٧ و٦١٢ و٦٦٨ و٦٩٠ و٨٠٧ و٩٧٤ و١١٩٩ و١٨١٠ و١٨٩٠ و٢٦٢٦ و٢٦٦٠ (أو نحوه) و٣٢٢٠ و٣٤٠٧ و٣٦٩٥ و٣٩٦٨ و٣٩٩٤ و٤٠٩٠ و٤٢٢٥ و٤٦٢٣ و٤٧١٠ و٤٧٥٤ و٤٨١٧ و٥٠١٤ و٥١٣٩ وقبيل (٥٢٩٢) و٥٤٦٤ و٥٥٧٣ و٥٦١٠ و٥٧٤٣ و٥٧٥٠ و٥٧٩٠ و٥٨٣٤ و٦٢٦٨ و٦٨٩٥ و٧٠٤٥ و٧٠٦٧.

وساق الحديث:

٣٤٢ و٢٤٣٠ و٢٩٥٣ و٦٣٩١ و٧٠٠٠.

مثله:

٢٦٣ و٢٩١ و٣٦٦ و٣٩٤ و٥٧٤ و٦١٢ و٧١٠ و١٠٦٦ و١١٥٢

و١٢٤٣ و١٣٤٩ وقبيل (١٤٥٠) و١٤٦٨ و١٦٤٩ و١٧٧٤ و١٨١٨ و١٩٩٩ و٢٢٤٦ و٢٣٨٤ و٢٤٧٥ و٢٦٦١ و٢٩١٤ و٣٢٨٣ و٣٣١٧ و٣٣١٨ و٣٤٧١ و٣٦٥٧ و٣٧٥٦ و٣٧٩٥ و٣٨٠٣ و٣٩٢٧ و٤١٣١ و٤٢٤٧ و٤٤٠٨ و٤٤٦٦ و٤٦٣٣ و٤٧٢٩ و٤٧٧٩ و٤٨٦١ و٤٩٣١ و٤٩٣٢ و٥١٠٠ و٥٤٠٧ و٥٤٩١ و٥٧٩١ و٥٩٢٥ و٦١٢٢ و٦١٣٥ و٦٢٧٤ و٦٣٢٣ و٦٣٤٦ و٦٣٧٨ و٦٤٠٤ و٦٤١٢ و٦٥٣٦ و٦٦١٤ و٦٧٧٢ و٦٧٩٢ و٦٨١١ و٦٨٩٦ و٦٩٠٨م و٦٩٨٦ و٧٠٦٥ و٧١١٩ و٧٣٥٢م و٧٣٨٢.

فذكر الحديث نحوه: ٤٩٤٥.

وبإسناده ٢٣٩.

بهذا:

٦٣ و١٠٢ و١١٩ و٣٣٩ و٣٥١ و٤٨٠ و٥٧٤ و٥٨١ و٨٤٤ و٩٩٣ و١٣٦٩ و١٣٩٦ و١٣٩٧ و١٤٢٨ و١٤٤٧ و١٧٤٧ و١٨٠٨ و٢١٠٨ و٢٢١٤ و٢٢٢٥ و٢٢٣٩ و٢٢٤٥ و٢٢٧٦ و٢٤٣٧ و٢٦٣٠ و٢٨٧٥ و٢٨٧٦ و٣١٤٥ و٣٢٢٠ و٣٣٣٦ و٣٣٨٣ و٣٥٨٣ و٣٦٩٢ و٣٨٨٥ و٣٩٩٣ و٤٣٢٤ و٤٥٣١ و٤٥٦٨ و٤٦٢٣ و٤٦٤٧ وقبيل (٤٨١٦) و٤٨٣١ و٤٨٣٢ و٤٩٣١ و٥٠٠٧ و٥٢٥٧ و٥٥٩٢ و٥٥٩٣ و٥٥٩٤ و٥٦٠٦ و٥٩١٩ و٦٠٦٨ و٦١٩٠ و٦٢٤٥ و٦٢٦٧ و٦٤٤٣ و٦٦٨٧ و٦٧٢١ و٧٠٠٤ و٧٠٨٣ و٧٠٩٠ و٧٠٩١ و٧١٢٦ و٧١٩٨ و٧٢٣٢ و٧٣٤٩ و٧٣٨٥ و٧٤١٢ و٧٤٢٥.

بذلك: ١٢٧.

فذكر الحديث: ١٨٦٦ و٢٧٢٨ و٣٢٧٥ و٤٠٠٠ و٤١٨٢ (فذكره بطوله) و٤٩٥٧ و٥٠٨٨ و٥٢٧٧ و٥٣١٧ و٦٩٦٥ و٧١٩٦.

اختصره: ٢٥٢٣ و٢٧٣٠.

مختصرًا: ٢٥٢٦.

وساق الحديث: ٢٠٦٣ و٥٤٧٠.

٥٤- البخاري في الأعمِّ الأغلب عندما يشير إلى العلل يقدم الرواية الصحيحة، ثم يذكر المتابعات ثم يلمح إلى الرواية المعلولة، وطريقته هذه أخصر، وهي أنفع في الدربة على هذه الصنعة؛ لتكون الرواية الصحيحة مقياسًا لرد الرواية المعلولة.

٥٥- ليس في صحيح البخاري حديث ضعيف. وقد وجهت بعض الانتقادات لبعض الأحاديث، وقد تكلَّم الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» ٢/ ٩٢٣- ٩٢٥ عن الانتقادات الموجهة إلى الصحيحين فقال: «الفصل الثامن: في سياق الأحاديث التي انتقدها عليه حافظ عصره أبو الحسن الدارقطني وغيره من النقاد، وإيرادها حديثًا حديثًا على سياق الكتاب وسياق ما حضر من الجواب عن ذلك. . . . والجواب عنه على سبيل الإجمال: أن نقول: لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلل، فإنهم لا يختلفون في أن علي بن المديني كان أعلم أقرانه بعلل الحديث، وعنه أخذ البخاري ذلك، حتى كان يقول: ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني، ومع ذلك فكان علي بن المديني إذا بلغه ذلك عن البخاري يقول: دعوا قوله فإنه ما رأى مثل نفسه. وكان محمد بن يحيى الذهلي أعلم

أهل عصره بعلل حديث الزهري، وقد استفاد منه ذلك الشيخان جميعًا، وروى الفربري عن البخاري قال: ما أدخلت في الصحيح حديثًا إلا بعد أن استخرت اللَّه تعالى وتيقنت صحته. . . فإذا عرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له، أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما، فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما، يكون قوله معارضًا لتصحيحهما، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما، فيندفع الاعتراض من حيث الجملة. . .» ثم قال في «النكت»[1]: «والكلام على هذه الانتقادات من حيث التفصيل من وجوه:

منها: ما هو مندفع بالكلية.

ومنها: ما قد يندفع.

أ- فمنها الزيادة التي تقع في بعض الأحاديث إذا انفرد بها ثقةٌ من الثقات ولم يذكرها من هو مثله أو أحفظ منه، فاحتمال كون هذا الثقة غلطَ، ظنٌّ مجردٌ. وغايتها أنها زيادةُ ثقةٍ فليس فيها منافاة لما رواهُ الأحفظُ والأكثرُ فهي مقبولةٌ.

ب- ومنها الحديث المروي من حديث تابعيٍّ مشهورٍ عن صحابيٍّ سمع منه، فيعللُ بكونه روي عنه بواسطة، كالذي يروى عن سعيد المقبريِّ عن أبي هريرة. ويُروى عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة.

وأنَّ مثل هذا لا مانعَ أن يكون التابعيُّ سمعه بواسطة، ثم سمعه بدون ذلك الواسطة. . . إلى أن قال: وهذا إنما يطردُ حيثُ يحصلُ الاستواءُ في

(١) ١/ ٣٨١ ط. المدخلي و: ١٨١-١٨٣ في طبعتنا.

الضبطِ والإتقانِ.

ج - ومنها ما يشير صاحب الصحيح إلى علته، كحديث يرويه مسندًا ثم يشير إلى أنه يروى مرسلًا، فذلك مصيرٌ منه إلى ترجيحِ رواية من أسنده على من أرسله.

د- ومنها ما تكون علّته مرجوحةً بالنسبة إلى صحته كالحديث الذي يرويه ثقاتٌ متصلًا ويخالفُهم ثقةٌ فيرويه منقطعًا أو يرويه ثقةٌ متصلًا ويروِيهِ ضعيفٌ منقطعًا».

٥٦- كتاب البخاريِّ أصله للأحاديث المرفوعة، ووجدت الموقوفات والمقطوعات شرحًا للأحاديث، وإتمامًا لمقاصد الفقه، فقد قصد الفقه والاستنباط من أحاديث كتابه وتفريع تبويباته واعتنى بذلك غاية الاعتناء.

٥٧- كتاب البخاري مؤلف على طريقة أبواب الفقه، وهي طريقة أصعب من التأليف على المسانيد؛ إذ يتعين على المصنف أنْ يفكر في كلِّ حديث في أيِّ باب يندرج، ويحكم منه على عقل المؤلف قبل أنْ يحكم على علمه، فرحمه اللَّه ما أحسن عقله، وأجود فكره رَحِمَهُ ٱللَّهُ رحمة واسعة.

٥٨- من منهج البخاري أنْ يجعل لفظ الحديث المروي في الباب ترجمة له؛ فيذكر الحديث كاملًا أو بعضه. وفيه إشارة إلى قضية حديثية، وهو أنَّه ذاهب إلى أصل معنى الحديث.

٥٩- من منهج البخاري أنْ يأتي في التراجم بحديث مرفوع ليس على شرطه، ويخرج في الباب حديثًا على شرطه شاهدًا لذلك المعنى، أو يترجم بحديث قد خرّجه في موضع آخر؛ فيذكره معلقًا اختصارًا. ثمَّ إنَّ في ذلك فائدة أخرى، وهي إشارته إلى الشاهد باللفظ والشاهد بالمعنى.

جاء في «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٠٩): «قال ابن حزم في تراجم أبواب «صحيح البخاري»: منها ما هو مقصور على آية، إذ لا يصح في الباب شيء غيرها، ومنها ما ينبه بتبويبه على أن في الباب حديثًا يجب الوقوف عليه، لكنه ليس من شرط ما ألف عليه كتابه، ومنها ما يبوب عليه، ويذكر نبذة من حديث قد سطره في موضع آخر، ومنها أبواب تقع بلفظ حديث ليس من شرطه، ويذكر في الباب ما هو في معناه».

٦٠- من منهج البخاري أنْ يترجم بعبارة شرطية محذوفة الجواب فيقول: باب إذا كان كيت وكيت، ولا يذكر جواب الشرط؛ فيبقى باب الاجتهاد مفتوحًا للقارئ؛ لينظر في الأدلة المختلفة.

٦١- لم يكن مقصود البخاري كغيره يملأ القرطاس بما سُبق إليه، بل كان ديدنه الحداثة والجدة والإفادة، فهو في كثير من الأحيان يعدل عن الواضح المطابق إلى الأخذ بالإشارة والرمز، ودقة الاستنباط مما تتفاوت فيه العقول.

٦٢- استعمل الترجيح من خلال التبويب، فكان يجعل الباب على أحد القولين أو الأقوال المختلفة، ثم يسوق ما ورد عنده من أحاديث وآثار، فيكون اختياره لأحد الأقوال أو القولين على وفق ما بوب له كما في باب: «من لم يستلم إلا الركنين اليمانيين» ثم ساق الآثار في استلام الركنين، واستلام جميع الأركان، لكنَّه رجح اختصاص اليمانيين بالاستلام، فلهذا ترجم على اختصاصها، وساق القولين المتعارضين عن الصحابة في التعميم، فنَبّه بالترجمة على أنَّ الاختصاص مرجح؛ لأنَّ مستنده السنة في ترك ما عداهما، ومستند التعميم الرأي، وقياس بعضها

على بعض في التعظيم[١].

٦٣- إنَّ البخاري يذهب إلى جواز تقطيع الحديث إذا كان ما يفصله منه لا يتعلق بما قبله ولا بما بعده تعلقًا يفضي إلى فساد المعنى.

٦٤- كتاب البخاري خاص بالأحاديث المسندة، وقد علق كمية من الأخبار لفوائد أخرى وكان لهذه التعاليق أسباب، فقد ذكر الحافظ ابن حجر في «النكت على ابن الصلاح» ١/ ٣٢٥- ٣٢٦ و: ١٣٦- ١٣٧ بتحقيقي أنَّ أسباب التعليق تختلف باختلاف الحديث المعلَّق:

أ- إن كان الحديث المعلَّق موصولًا في موطن آخر من الصحيح فإنَّ سبب التعليق أنَّ البخاريَّ لا يكرر حديثًا في صحيحه بإسناده ومتنه تمامًا إلا نادرًا، فإنْ كرّر الحديث فإنه إما أنْ يختصرَ متنه أو يختصرَ إسناده فيعلِّقه.

ب- إنْ كان المعلّقُ غير موصول في موطن آخر من الصحيح وعلقه بصيغة الجزم إلى من علقه عنه فإنَّهُ يعلقه إمّا لكونه أخذه على طريق المذاكرة أو الإجازة، أو أنّه خرّج ما يقوم مقامه، أو لكونه يتقاعد عن شرطه.

ج- إن كان المعلقُ لم يصله في موطن آخر من الصحيح وعلقه بصيغة التمريض فإنَّه يعلقه بصيغة التمريض إمّا لكونه ضعيفًا أو لكونه صحيحًا ليس على شرطه لكن أورده بالمعنى.

٦٥- إنَّ الآثار التي يوردها البخاري في التراجم تدلُّ على اختيار ما تضمنته عنده إذا لم تكن مختلفة، فإذا كانت مختلفة فالترجيح عنده يؤخذ من التبويب إذا جزم بأحد الأقوال المتعارضة، وقد لا يجزم إذا احتمل القولان.

(١) «المتواري على أبواب البخاري»: ١٤٦.

٦٦- يؤخذ من صنيع البخاري أنَّ الحديث الواحد إذا تعددت ألفاظه، وأمكن حمل بعضها على بعض تعين ذلك.

٦٧- جرى البخاري في كتابه الصحيح على عادته في التبويب على ما يستفاد من المتن.

٦٨- أحيانًا يسوق البخاري إسنادًا، ثم يعطف عليه إسنادًا آخر لنفس الحديث، ويسوق لفظ الآخر منهما فقط، وقد يكون بين الإسنادين تغاير في الألفاظ، والبخاري يصنع مثل هذا نظرًا إلى أصل الحديث لا إلى خصوص ألفاظه.

٦٩- قد يكون الحديث على شرط البخاري ويعارضه عنده ما هو أولى بالعمل به من حديث آخر فلا يخرج ذلك الحديث في بابه، ويخرجه في باب آخر؛ لينبه بذلك على أنَّه صحيح إلا أنَّ ما دلَّ ظاهره عليه غير معمول به عنده.

٧٠- عادة البخاري أنْ لا يهمل نسبة الراوي إلا إذا ذكرها في مكان آخر فيهملها استغناءً بما سبق.

٧١- خرّج البخاري لبعض الرواة تعليقًا، وقد اعتنى العلماء فيما بعد بذلك وبيّنوه، وسمّوا ذلك استشهادًا، وهو معنًى يختلف عن معنى الاستشهاد عند المتأخرين الذي هو الرواية عن الراوي من غير احتجاجٍ به، قال ابن منده في كتاب «الإيمان» ١/ ٣٧٠ (٢٠٨) في حمّاد بن نجيح: «البخاري استشهد بحماد هذا، وهو صالح» وقد استعمل المزيُّ في «تهذيب الكمال» هذا الاصطلاح في عدد من التراجم يريد به التعليق؛ فأخطأ الدكتور بشار عواد معروف في التعقب عليه، انظر: «منهج الحافظ أبي عبد اللَّه بن منده في الحديث وعلومه»: ٢٨١ للدكتور عمر المقبل.

٧٢- لم يكن البخاريُّ مدلسًا، ولم يُعرف عنه التدليس، ولم يصفه أحدٌ بالتدليس، وإنمَّا هي شطحة قلم من ابن منده، قال أبو زرعة ابن الحافظ العراقي في كتاب «المدلسين» (٨٣): «وما علمنا لابن منده موافقًا على ذلك، ولم ينسب أحدٌ البخاري إلى شيءٍ من التدليس»، وقال ابن حجر في «تعريف أهل التقديس» (٩١): «ولم يوافق ابن منده على ذلك» انظر: «منهج الحافظ أبي عبد اللَّه ابن منده في الحديث وعلومه»: ٤٧٣ للدكتور عمر المقبل.

٧٣- من منهج البخاري أنَّه يضم إلى الحديث الذي يذكره ما يناسبه من آيات القرآن، أو تفسير له، أو يعلِّق حديثًا ليس على شرطه أو أثرًا عن بعض الصحابة أو التابعين بحسب ما يناسب المقام، وقد تأثر بطريقة البخاري آخرون منهم ابن منده انظر: «منهج الحافظ أبي عبد اللَّه ابن منده في الحديث وعلومه»: ٧٠١ للدكتور عمر المقبل.

٧٤- من منهج البخاري أنْ يترجم ببعض ما تشتمل عليه ألفاظ الحديث، ولو لم يوردها، وهي إشارة منه إليها، وفي ذلك تنشيط للباحثين في البحث والتنقيب.

٧٥- من منهج البخاري عدم إطالته في تراجم الأبواب في صحيحه.

٧٦- حسن الترتيب بين الترجمة والتي تليها بحيث يظهر الترابط بينهما بشكل واضح كأنْ تكون الأولى عامة، والتي تليها مخصصة، أو تكون الترجمة الأولى مطلقة والتي تليها مقيّدة ونحو ذلك.

٧٧- أثَّرَ البخاريُّ فيمن بعده تأثيرًا عجيبًا، ومن ذلك أنَّ ابن خزيمة تأثر بشيخه البخاري في عموم أبواب الكتاب، انظر «الإمام ابن خزيمة ومنهجه

في كتابه الصحيح» (٤٠٤)، وقد تأثر ابن خزيمة بالبخاري في مسلك التنويع في التراجم على الحديث الواحد للاستكثار من الاستدلال بالحديث الواحد على عدة مسائل.

٧٨- سبب تصنيف البخاري لكتابه الصحيح أنَّ البخاري نظر في الكتب التي سبقته فوجد كثيرًا منها يشمله التضعيف؛ فحرّك همته لجمع الحديث الصحيح، وقوّى عزمه ما سمعه في مجلس شيخه وأستاذه إسحاق بن راهويه من بعض أصحابه، فعلى هذا فإنَّ كتاب البخاري حلقة وصل مع جهود من سبقه، وثمرة نصح وتوجيه من شيخ نبيل.

٧٩- أطلق البخاري الشاهد على المتابعة وكذا العكس، وقد ترخص أهل الحديث في إطلاق المتابعة على الشاهد، والشاهد على المتابعة؛ لأنَّه لا يترتب على ذلك شيءٌ في التصحيح والتضعيف؛ ولأنَّ المتابعة والشاهد كلاهما يستعمل للتقوية.

٨٠- تعليقات البخاري على الأحاديث قليلة جدًّا، كما علَّقَ عقب الحديث (٥٠).

٨١- إشارته إلى الشواهد عند التبويب، فيذكر قبل الأحاديث المسندة: «فيه حديث فلان» أي: يدخل في الباب حديث فلان، وفائدته الإشارة إلى أنَّ للحديث طريقًا غير الطريق المساقة، كما ذكر حديث (٢٩) وهو حديث عبد اللَّه بن عباس، وكتب قبله: «فيه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ». والأحاديث التي يشير إليها البخاري قد تكون موصولة عنده في موضع آخر، وقد تكون غير موصولة، ولربما انتفع آخرون من البخاري في طريقته هذه منهم الترمذيُّ لما يشير إلى أحاديث الباب.

٨٢- روعة ترتيب الكتب في كتابه فقد ختم كتاب الإيمان بباب النصيحة مشيرًا إلى أنه عمل بمقتضاه في الإرشاد إلى العمل بالحديث الصحيح دون السقيم، ثم ختمه بخطبة جرير المتضمنة لشرح حاله في تصنيفه. فأومأ بقوله: فإنما يأتيكم الآن، إلى وجوب التمسك بالشرائع حتى يأتي من يقيمها، إذ لا تزال طائفة منصورة، وهم فقهاء أصحاب الحديث، وبقوله استعفوا لأميركم إلى طلب الدعاء له لعمله الفاضل، ثم ختم بقول استغفر ونزل، فأشعر بختم الباب، ثم عقبه بكتاب العلم؛ لما دل عليه حديث النصيحة أن معظمها يقع بالتعلم والتعليم. بحروفه من «فتح الباري» للحافظ ابن حجر ١/ ٢٥٠- ٢٥١. وهذا لم يكن خاصًّا بترتيب الكتب بل هو حسن أيضًا في تبويب أحاديث الكتاب كما في الإبراد في شدة الحر، قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» ٢/ ٣٠١: «رتب المصنف أحاديث هذا الباب ترتيبًا حسنًا، فبدأ بالحديث المطلق، وثنَّى بالحديث الذي فيه الإرشاد إلى غاية الوقت التي ينتهي إليها الإبراد، وهو ظهور فيء التلول، وثلَّث بالحديث الذي فيه بيان العلة في كون ذلك المطلق محمولًا على المقيد، وربَّع بالحديث المفصح بالتقييد».

٨٣- حرَصَ البخاري على العلو في الأسانيد، ولا ينزل إلا لفائدة كما في الحديث (١٠١) فقد رواه عن آدم عن شعبة ثم نزل به درجة (١٠٢) فساقه عن محمد بن بشار عن غندر عن شعبة؛ لأنَّ فيه تسمية المبهم في الرواية الأولى. وقد نبّه الذهبي على علو أسانيد البخاري فقال في السير ١٢/ ٤٠٠: «وأما الصحيح فهو أعلى ما وقع لنا من الكتب الستة في أول ما سمعت الحديث، وذلك في سنة اثنتين وتسعين وست مائة فما ظنك بعلوه اليوم وهو سنة خمس عشرة وسبع مائة، لو رحل الرجل من مسيرة سنة

لسماعه لما فرط.

كيف وقد دام علوه إلى عام ثلاثين، وهو أعلى الكتب الستة سندًا إلى النبي ﷺ في شيء كثير من الأحاديث؛ وذلك لأن أبا عبد اللَّه أسن الجماعة، وأقدمهم لقيا للكبار، أخذ عن جماعة يروي الأئمة الخمسة، عن رجل عنهم».

٨٤- من منهج البخاري الإشارة إلى الروايات المومأ إليها تطويلًا واختصارًا، فحينما ذكر حديث (٢٤١) ألمح إلى رواية مطولة، وحينما ذكر حديث (٢٤٦) أشار إلى رواية مختصرة.

٨٥- من منهج الإمام البخاري التفنن في العبارة، فلمّا ساق حديث (٢٧٥) قال: «تابعه عبد الأعلى، عن معمر، عن الزهري، ورواه الأوزاعي عن الزهري» فعدل عن قوله: «تابعه» إلى: «رواه» تجنبًا لتكرار العبارة، وتنبيهًا لذهن القارئ.

٨٦- أظهرت صنعة الحديث لدى البخاري أنَّ المتابعات لا يشترط فيها ما يشترط في الأصول، من ذلك تخريجه ليحيى بن أيوب الغافقي، فقد خرّج له البخاريُّ في المتابعات، لا سيما ما صرّح فيه بالتحديث لحميد عن أنس، ويحيى بن أيوب في حفظه شيءٌ لكنَّه يغتفر في المتابعات.

٨٧- مذهب البخاري في قضايا مصطلح الحديث التي حصل فيها اختلاف يظهر جليًّا من خلال اختياراته كما في اشتراط قول: (نعم) في الإخبار إذا قرئ على الشيخ بلفظ الاستفهام، فبعضهم يشترط قول المحدّث: (نعم)، والصحيح لا يشترط، ويظهر من حديث (٤٥١) أنَّ البخاري لا يشترط قول: (نعم).

٨٨- من عادة الإمام البخاري إذا وقع في الحديث لفظة توافق ما وقع في القرآن أورد تفسير اللفظ الواقع في القرآن جمعًا بين المصلحتين، وليبقى طالب الحديث مرتبطًا بالقرآن لا ينفك عنه، وانظر مثال ذلك قبيل (٣٠١٢) وقبيل (٣٠٣٨).

٨٩- إنَّ البخاري وسائر النقّاد ممن ألَّف في الصحاح يُخرّجون طرقًا كثيرة للحديث، وألفاظًا متعددة للموازنة بين الراجح والمرجوح منها، وهذا واضح جدًّا عند البخاري، بل هو ينصُّ في كثير من الأحيان على الترجيح.

٩٠- حوى «صحيح البخاري» على بعض الأحاديث المنقولة عن طريق الوجادة، والوجادة: نقل الأحاديث من المصنّفات وغيرها من غير تحمل بسماع أو عرض أو إجازة، وهي مأخوذة من صيغتها المستعملة عند المحدّثين: «وجدت في كتاب فلان بخط يده» أو: «قرأت في كتاب فلان» إذا كان خط صاحب الكتاب معروفًا لديه.

٩١- إنَّ البخاريَّ ألَّفَ كتبه، وهي خادمة لكتابه الصحيح، وهو الذي أصَّل الأصول، وغالب من جاء بعده تبع له، قال الحاكم: «ومن تأمَّل كتاب مسلم في الأسماء والكنى علمَ أنَّه منقولٌ من كتاب محمد بن إسماعيل حَذْو القُذَّة بالقُذَّة، حتى لا يزيد عليه إلَّا ما يسهل عنده، وتجلَّد في نقله حقَّ الجلادة، إذْ لم ينسبه إلى قائله. وكتاب محمد بن إسماعيل في التأريخ كتابٌ لم يُسْبَقْ إليه. منهم من نَسَبَه إلى نفسه مثل أبي زُرْعَة، وأبي حاتم، ومسلم. ومنهم من حكاه عنه، فاللَّه يرحمه، فإنَّه الذي أصَّل الأُصُول». «مصطلح الحديث مع التطبيقات العملية لكثير من مسائله»: ٢٥٧.

٩٢- ضَمّنَ البخاريُّ كتابه الصحيح تعريفات علمية مهمة كان الجزم بها ضروريًّا حتى صارت من بعد مصادر أصلية للمختصين، ومن ذلك تعريفه للصحابي فقد عرّفه بقوله: «من صحب النبيَّ ﷺ، أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه» قبيل (٣٦٤٩)، وهذا التعريف اعتمده العلائي في كتابه «منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة»: ٣٠- ٣١، وابن حجر في «الإصابة» ١/ ١٩، وقد أسنده الخطيب في «الكفاية» ١/ ١٨٥ عن البخاري، قال ابن الملقن في «التوضيح» ٢٠/ ٢٣٧: «ما ذكره البخاريُّ من أنَّ الصحبة ثبتت بالرؤية من المسلم هو المعروف من طريقة أهل الحديث».

٩٣- قبول البخاري زيادة الثقة إذا كانت الزيادة من الصحابة، فزيادة الثقة كما عرّفها ابن رجب: «أنْ يروي جماعة حديثًا واحدًا بإسناد واحد، ومتن واحد، فيزيد بعض الرواة فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة»[١]. وقوله: «بإسناد واحد ومتن واحد» هذا قيد مهم، قال ابن رجب: «فإذا رُوي حديثان مستقلان في حادثة، وفي أحدهما زيادة فإنَّها تقبل من الثقة، كما لو انفرد الثقة بأصل الحديث، وليس هذا من باب زيادة الثقة..»[٢]، وقال الحافظ ابن حجر: «واعلم أنَّ هذا كله إذا كان للمتن سند واحد، أما إذا كان له سندان فلا يجري فيه هذا الخلاف»[٣].

وبهذا يعلم أنَّ الزيادة الحاصلة من بعض الصحابة على صحابةٍ آخرين

(١) «شرح علل الترمذي» ١/ ٤٢٥ ط. عتر و٢/ ٦٣٥ ط. همام، وليعلم أنَّ شرط المسألة المبحوث فيها أنْ يكون الزائد ثقة، والمزيد عليهم ثقات أيضًا.
(٢) «شرح علل الترمذي» ١/ ٤٢٤ ط. عتر و٢/ ٦٣٥ ط. همام.
(٣) «النكت» ٢/ ٦١١ و: ٣٨٢ بتحقيقي.

لا تدخل تحت هذه المسألة، قال الحافظ ابن حجر: «واحتجَّ بعضُ أهل الأصول بأنَّه من الجائز أنْ يقول الشارعُ كلامًا في وقتٍ، فيسمعهُ شخصٌ، ويزيدهُ في وقتٍ آخر فيحضره غيرُ الأول، ويؤدي كلٌّ منهما ما سمع. . . والجواب عن ذلك: أنَّ الذي يبحث فيه أهلُ الحديث في هذه المسألة إنَّما هو في زيادة بعض الرواة من التابعين فمن بعدهم، أما الزيادة الحاصلة من بعض الصحابة على صحابيٍّ آخر إذا صحَّ السندُ إليه فلا يختلفون في قبولها»[(١)]. قال العلائي: «الزيادة متى كانت من حديث صحابيٍّ غير الصحابي الذي رواه بدونها فلا خلاف في قبولها»[(٢)].

وقال زكريا الأنصاري: «وهي -أي الزيادات- من الصحابة مقبولةٌ اتفاقًا»[(٣)].

ومن تخريج البخاري لتلكم الزيادات حديث ابن عمر **(٣٢٦٤)** وعائشة **(٣٢٦٣)** ورافع بن خديج **(٣٢٦٢)** ﷺ: «الحمى من فيح جهنم فأبردوها بالماء» وخَرّجَ حديث ابن عباس **(٣٢٦١)** وفيه: «بماء زمزم».

وخرَّج حديث أبي هريرة **(٦٤٧)** «صلاة الرجل في الجماعة تضعف على صلاته في بيته، وفي سوقه خمسًا وعشرين ضعفًا. . .» وكان قد ساق حديث ابن عمر **(٦٤٥)**، وفيه: «صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذِّ بسبعٍ وعشرينَ درجةً».

ومن أمثلتها أيضًا حديث **(١٤٨٣)**.

---

(١) «النكت» ٢/ ٦٩١ و: ٤٦٧ بتحقيقي.

(٢) «نظم الفرائد»: ٣٨٨.

(٣) «فتح الباقي» ١/ ٢٥١ بتحقيقي.

٩٤- إنَّ كتب صحيح البخاري البالغة (٩٧) كتابًا قد أحكمها البخاري غاية الإحكام، ومن الأمثلة الظاهرة لكلِّ باحثٍ اهتمامه بالتفسير؛ إذ إنَّ البخاري اهتمَّ بتفسير القرآن العظيم في عموم كتابه، ثم خصصَّ كتابًا حافلًا في التفسير، وجعل التفسير هدفًا وغاية في كتابه؛ إذ أصلَّ ستة وخمسين كتابًا تأصيلًا تفسيريًّا وترجم أكثر من ألف ترجمة تفسيرية شملت الناسخ والمنسوخ، وأسباب نزول القرآن، وغريب ألفاظ القرآن، وتفسير القرآن بالقرآن وتفسير القرآن بالسنة وبأقوال الصحابة والتابعين واللغة؛ فالبخاري إمامٌ من أئمة التفسير كما هو إمام في الحديث وعلوم الدين.

٩٥- ما أورده البخاريُّ بصيغة (قال فلان) أو (قال لي فلان) أو (قال لنا فلان) عن شيوخه فكلُّهُ مسنَدٌ متصلٌ، وليس معلقًا، وسأسوق إنْ شاء اللَّه تعالى أدلتي على ذلك بعد أنْ أستعرض أقوال المخالفين، فأقول: أوّل من فرّق الكلاباذي في كتابه «رجال صحيح البخاري»، إذ قال متكلمًا عن عدد شيوخ البخاري: «وعدتُهم سوى من أضيف منهم إلى من هو مفرد مجرد، وهم سوى من أخرج حديثه، فلم يذكر الخبر في أول الإسناد، ولكنَّه قال مكان حدثني وحدثنا: (وقال لي) و(قال لنا) و(زادني) و(زادنا فلان)، وعدتهم سوى من قال في أول إسناده: (وقال فلان)، وأرسل ذلك عن من رآه وسمع منه، وحدّث عنه في الجامع وغيره، ولم يضفه إلى نفسه. . . .»[1] فكلامه واضح جدًّا في أنَّه يفرق بين (قال لي) و(قال لنا) وبين (قال) فقط، فعدَّ الأول موصولًا، والثاني مرسلًا، أي: أنَّه معلق، وعلى هذا سار المزيُّ في «تحفة الأشراف»؛ فرقم للأول بالرقم (خ) ورقم للثاني بالرقم (خت)

(١) «رجال صحيح البخاري»: ٢٣-٢٤.

إشارة إلى أنَّه تعليق، ومكانة المزي لا يختلف فيها اثنان.

ونحو قول الكلاباذي جاء الحافظ ابن منده محمد بن أبي يعقوب إسحاق بن محمد ابن يحيى، أبو عبد اللَّه الأصبهاني، فقال: «أخرج البخاريُّ في كتبه الصحيحة وغيرها: قال لنا فلان، وهي إجازة، وقال فلان، وهو تدليس، وكذلك مسلم أخرجه على هذا»[١] وكلام ابن منده مردودٌ أصلًا ورأسًا بما قاله القاضي عياض: «الضرب الأول: السماع من لفظ الشيخ، وهو منقسم إلى إملاء أو تحديث، وسواءٌ كان من حفظه أو القراءة من كتابه، وهو أرفع درجات أنواع الرواية عند الأكثرين، ولا خلاف أنَّه يجوز في هذا أن يقول السامع منه: حدثنا وأخبرنا وأنبأنا وسمعت فلانًا يقول، وقال لنا فلان وذكر لنا فلان»[٢] وبعد هذا فلا حاجة لنا في حشد الأقوال للردِّ على ابن منده، وأنا سأثبت أنَّ لفظة (قال) من البخاري عن شيوخه تفيد الاتصال، ولا معنى لوصف ابن منده البخاريَّ بالتدليس بسبب ذلك؛ فكلامه متهافت، وقد ردَّ عليه أهل العلم[٣].

ويظهر أنَّ عدَّ هذه الصيغة تعليقًا مذهب الحميدي؛ إذ إنَّه قال في حديث المعازف في «الجمع بين الصحيحين» ١/ ٤٣٩(٧٠٩): «أخرجه تعليقًا».

وكذلك ابن الجوزي إذ قال في «كشف المشكل من حديث الصحيحين»

---

(١) «التقييد والايضاح» (١/ ٢٦٢) وقد نقله العراقي من جزء لابن منده في اختلاف الأئمة في القراءة والسماع والمناولة والإجازة.

(٢) «الإلماع»: ٦٩.

(٣) «معرفة أنواع علم الحديث» لابن الصلاح: ١٤٩ بتحقيقي، و«فتح الباري» لابن حجر (١/ ٢٧٦).

٤/ ١٥٣ : «هو حديثٌ واحدٌ أخرجه البخاري تعليقًا» .

ثمَّ تكلم الذهبيُّ في «الموقظة» فقال : «فصيغة (قال) لا تدل على اتصال»[١] وتبعه العلائيُّ في ذلك فقال : «وبهذا يتبيّن أنَّ رتبة (قال) مجردة منحطة عن رتبة (عن) و(إن) أيضًا ، إلا أنْ يصرّح الراوي بأنَّه لا يقولها إلا فيما سمعه ، أو يعرف ذلك من عادته»[٢] .

ومن قبل الذهبي والعلائي الضياءُ المقدسيُّ فكتابه مبنيٌّ على تخريج الأحاديث الصحيحة التي لم يخرجها الشيخان ، وقد خرّج في كتابه حديث المعازف ، وهو في «صحيح البخاري» بصيغة (قال) .

والحافظ ابن حجر صنيعه صنيع المزيِّ المتقدم إلا أنَّه اضطرب منهجه في بعض الأحيان[٣] .

بعد هذا العرض أسوق أدلتي على ما قدمت به من أنَّ قول البخاري : «قال» مسندٌ متصل بمثابة (حدثنا) بالأدلة التالية :

أولًا : كل من عرّف الحديث الصَّحِيح ابتدأ أولًا بذكر الاتصال ،

---

(١) صفحة : ٥٨.

(٢) «جامع التحصيل» : ١٢٤ ، وقد عرفنا من صحيح البخاري أنَّه يقولها في شيوخه ، ويكون ذلك مسموعًا له ، ويكون الحديث متصلًا .

(٣) والحافظ ابن حجر ممن أصّل تأصيل المحدثين في قبول المعنعن بشرط عدم التدليس وإمكان اللقاء ، بل إنَّ كلامه يقتضي أنَّ لفظة (قال) أمثل من (عن) إذ قال في «تغليق التعليق» ٢/ ٩ : إنَّ (عن) في عرف المتقدمين محمولة على السماع قبل ظهور المدلسين وكذا لفظةُ (قال) لكنها لم تشتهر اصطلاحًا للمدلسين مثل لفظة (عن) فحينئذ لا يلزم من استعمال البخاري لها أن يكون (مدلسًا) .

والاتصال: هُوَ سَمَاع الحَدِيْث لكل راوٍ من الرَّاوِي الَّذِي يليه[١].

ويعرف بتصريح الرَّاوِي بإحدى صيغ السَّمَاع الصريحة، وَهِيَ (حَدَّثَنَا، وأخبرنا، وأنبأنا، وسمعت، وَقَالَ لَنَا)، وغيرها من الصيغ الصريحة بالسماع.

هذا هُوَ الأصل، وربّما حصل التصريح في السَّمَاع في بَعْض الأسانيد، لَكِن صيارفة الحَدِيْث ونقاده يحكمون بخطأ هَذَا التصريح، ثُمَّ الحكم عَلَى الرِّوَايَة بالانقطاع، قَالَ ابن رجب: «وَكَانَ أحمد[٢] يستنكر دخول التحديث في كَثِيْر من الأسانيد، ويقول: هُوَ خطأ، يعني: ذكر السَّمَاع»[٣]. وَقَدْ بحث ابن رجب ذَلِكَ بحثًا واسعًا، ثُمَّ قَالَ: «وحينئذٍ فينبغي التفطن لهذه الأمور، وَلَا يغتر بمجرد ذكر السَّمَاع والتحديث في الأسانيد، فَقَدْ ذكر ابن المديني: أنَّ شُعْبَة وجدوا له غَيْر شيء يذكر فِيهِ الإخبار عن شيوخه، ويكون منقطعًا»[٤].

وأعود إلى التفصيل السابق ثُمَّ أقول: أما إذا كَانَتِ الرِّوَايَة بصيغة من الصيغ المحتملة، مِثْل: (عن، أو أن، أو حدَّث، أو أخبر، أو قَالَ)، فحينئذٍ يَجِبُ توفر شرطين في الرَّاوِي لحمل هذِهِ الصيغة عَلَى الاتصال:

الأول: السلامة من التَّدْلِيْس، أي: لا يَكُون من رَوَى هكذا مدلسًا.

الثاني: ثبوت اللقاء والمشافهة بين الراوي والمروي عنه، وأما الاكتفاء بالمعاصرة وإمكانية اللقاء فهو مذهب مرجوح، ومفاضلة الأول

---

(١) انظر: «مَعْرِفَة أنواع علم الحَدِيْث»: ٧٩ بتحقيقي.

(٢) يعني: ابن حَنْبَل.

(٣) «شرح علل التِّرْمِذِي» ١/ ٣٦٩ ط. عتر و٢/ ٥٩٣ ط. همام.

(٤) «شرح علل التِّرْمِذِي» ١/ ٣٧٠ ط. عتر و٢/ ٥٩٤ ط. همام.

على الثاني بيّنة. وثمةَ نصوص تدلُّ على هذا الأصل، قال الخطيب في «الكفاية» (٩٢٦): «وقول المحدّث: (حدثنا فلان، قال: حدثنا فلان) أعلى منزلة من قوله: (حدثنا فلان عن فلان) إذ كانت (عن) مستعملة كثيرة في تدليس ما ليس بسماع».

وأسند عن بشر بن بكر قوله: «ذهب أهل العراق بحلاوة الحديث يقولون: عن فلان عن فلان ولا يقولون: حدثنا ولا أخبرنا». ونقل عن الحافظ عبد الغني بن سعيد أنه قال: «حديث الأوزاعي وعمرو بن الحارث شهادات كله حدثني قال: حدثني».

وقال الخطيب أيضًا: «وأما قول المحدّث: (قال فلان) فإن كان المعروف من حاله أنَّه لا يروي إلّا ما سمعه جعل ذلك بمنزلة ما يقول فيه غيره: حدثنا، وإن كان قد يروي سماعًا وغير سماع لم يحتج من رواياته إلّا بما بين الخبر»[1].

وقال ابن حزم: «وإذ علمنا أنَّ الراوي العدل قد أدرك من روى عنه من العدول فهو على اللقاء والسماع؛ لأنَّ شرط العدل القبول، والقبول يضاد تكذيبه في أنْ يسند إلى غيره ما لم يسمعه منه إلا أنْ يقوم دليل على ذلك من فعله، وسواء قال: حدثنا أو أنبأنا أو قال: عن فلان أو قال: قال فلان، كلُّ ذلك محمول على السماع منه»[2].

وقال ابن رجب: «واعلم أنَّ الراوي في روايته تارة يُصرِّح بالسماع أو التحديث أو الإخبار، وتارة يقول: «عن»، ولا يصرّح بشيء من ذلك، وقد

(١) الكفاية (٩٢٨) وما بعده.
(٢) «الإحكام» ٢/ ١٥٨.

ذكرنا حكم هذا كله آنفًا، وتارة يقول: قال فلان كذا، فهذا له ثلاثة أحوال:

أحدها: أن يكون القائل لذلك ممن يعلم منه عدم التدليس: فتكون روايته مقبولة محتجًّا بها، كهمّام، وحمّاد بن زيد، وشعبة، وحجاج بن محمد، وغيرهم.

قال همّام: «ما قلت: قال قتادة فأنا سمعته من قتادة».

وقال حماد بن زيد: «إني أكره إذا كنت لم أسمع من أيوب حديثًا أن أقول: قال أيوب كذا وكذا، فيظن أني قد سمعته».

وقال شعبة: «لأنْ أزني أحبُّ إليَّ منْ أنْ أقول: قال فلان، ولم أسمعه منه» وكذلك حجّاج بن محمد كان إذا قال: «قال ابن جريج» فقد سمعه منه.

والحال الثاني: أنْ يكون القائل لذلك معروفًا بالتدليس: فحكم قوله: قال فلان، حكم قوله: عن فلان، كما سبق. وبعضهم كانت هذه عادته كابن جريج. قال أحمد: «كلُّ شيء قال ابن جريج: قال عطاء أو عن عطاء - فإنَّه لم يسمعه من عطاء». وقال أيضًا: «إذا قال ابن إسحاق: وذكر فلان فلم يسمعه منه».

الحال الثالث: أنْ يكون حاله مجهولًا. فهل يحمل على الاتصال أم لا؟ قد ذكر الفقهاء من أصحابنا[1] وأصحاب الشافعي خلافًا في الصحابي إذا قال: قال رسول اللَّه ﷺ: هل يحمل على السماع أم لا؟ وأنَّ الأصح حمله على السماع»[2].

---

(١) يعني: (الحنابلة).

(٢) «شرح علل الترمذي» ٢/ ٥٩٩-٦٠٠ ط. همام، و١/ ٣٧٥-٣٧٦ ط. عتر.

ودليلي الثاني: أنَّ أهل العلم عدوا هذا من الموصولات، وأنَّه غير داخل في المعلقات، وأنَّه من المتصل كقوله: «حدثنا» و«سمعت»، قال ابن الصّلاح: «إذا تحقق اللقاء والسماع مع السلامة من التدليس حمل ما يرويه عنه على السماع بأيِّ لفظ كان كما يحمل قول الصحابي: قال رسول اللَّه ﷺ على سماعه منه إذا لم يظهر خلافه، وكذا غير «قال» من الألفاظ»[١]. وقال العراقيُّ في «التقييد والإيضاح»[٢]مؤكدًا كلام ابن الصلاح: «الذي ذكره في ثالث التفريعات: أنَّ من روى عمن لقيه بأيِّ لفظ كان فإنَّ حكمه الاتصال بشرط السلامة من التدليس، وهذا حاصل ما ذكره، وهو الصواب».

وقال في «التبصرة والتذكرة»[٣]:

..... أمَّـــــا الَّـــــذِي لِـشَـيْـخِـهِ عَـزَا بـ (قـالَ) فَـكَـذِي
عَـنْـعَـنَـةٍ كـخَـبَـرِ الـمَـعَـازِفِ لا تُـصْـغِ (لِابْـنِ حَـزْمٍ) الـمُـخَـالِـفِ

وقال شارحًا كلامه: «أمَّا ما عزاهُ البخاريُّ إلى بعضِ شيوخِهِ بصيغةِ الجزمِ، كقولِهِ: قالَ فلانٌ، وزادَ فلانٌ، ونحو ذلكَ فليسَ حكمُهُ حكمَ التعليقِ عن شيوخِ شيوخِهِ، ومَنْ فوقَهُم، بل حكمُهُ حكمُ الإسنادِ المعَنْعَن، وحكمُهُ -كما سيأتي في موضعِهِ- الاتصالُ بشرطِ: ثبوتِ اللقاءِ، والسلامةِ من التدليسِ. واللقاءُ في شيوخِهِ معروفٌ، والبخاريُّ سالمٌ من التدليسِ، فَلَهُ حكمُ الاتصالِ. هكذا جزمَ بهِ ابنُ الصلاحِ»[٤].

---

(١) «صيانة صحيح مسلم»: ٢٠.
(٢) ١/ ٢٦١
(٣) البيتان ٤٥و٤٦.
(٤) «شرح التبصرة والتذكرة» ١/ ١٤٣ بتحقيقي.

وقال ابن القيم رادًّا على من ضعّف حديث هشام بن عمّار في المعازف:

«إنَّ البخاري قد لقيَ هشام بن عمّار وسمع منه، فإذا روى عنه معنعنًا حمل على الاتصال اتفاقًا لحصول المعاصرة والسماع، فإذا قال: «قال هشام» لم يكن فرق بينه وبين قوله: «عن هشام» أصلًا»[١].

وقال الحافظ ابن رجب بعد أنْ ذكر حديث المعازف: «هكذا ذكره البخاري في «صحيحه» بصيغة التعليق المجزوم به، والأقرب أنَّه مسند؛ فإنَّ هشام بن عمّار أحد شيوخ البخاري، وقد قيل: إنَّ البخاري إذا قال في «صحيحه»: قال فلان، ولم يصرح بروايته عنه، وكان قد سمع منه، فإنَّه يكون قد أخذه عنه عرضًا، أو مناولةً، أو مذاكرةً، وهذا كله لا يخرجه عن أنْ يكون مسندًا، واللَّه أعلم»[٢]، وقال في «فتح الباري» ٦/ ٦٠: «الظاهر أنَّه سمعه من هشام».

وقال الشيخ عبد الكريم الخضير: «ليس من صور المعلق ما عزاه المصنف إلى شيخه بصيغة قال»[٣].

ثالثًا: بعض الأحاديث صدرها البخاري بـ(قال)، وقال في موضع آخر من الصحيح: (حدثنا)، أو: (قال لنا)، أو: (قال لي)، مثل الأحاديث: (٢١٨) و(٨٤٢) و(٨٥٥) و(١٦٣٦) و(٣٢١٤) و(٦٦٩١) فهذا مما يدل على أن (قال) مثل: (حدثنا) عند البخاري.

رابعًا: بعض الأحاديث صدرها البخاري بـ(قال)، وصدرها في خارج

(١) «تهذيب سنن أبي داود» ٤/ ١٨٠١، وله نحو هذا في «إغاثة اللهفان»: ٢٩٧.
(٢) في كتابه «نزهة الأسماع في مسألة السماع»: ٤٠.
(٣) «تحقيق الرغبة»: ٨٣.

الصحيح بـ (حدثنا)، أو: (قال لنا) أو صدرها خارج الصحيح بـ (قال)، وصدرها في الصحيح بـ (حدثنا) و: (قال لنا)، مثل الأحاديث التالية: ٣٨٤٩ و٧٣٦١.

خامسًا: بعض الأحاديث اختلف الرواة عن الفربري -أو عن البخاري- أو رواة الصحيح التالين في اللفظ الذي صدر به البخاري الحديث عن شيخه، فعند بعضهم جاءت تلك الأحاديث بلفظ: (قال)، وعند الآخرين جاءت الأحاديث نفسها بلفظ: (حدثنا)، أو: (قال لنا)، فاختلافهم يدل على أنها سواء عنده، كالأحاديث: ١١٥١ و١٤٠٤ و١٥١٧ و١٥٣٦ و١٧٥٣ و١٩٨٢ و٢١١٥ و٢٣٢٠ و٢٦٠٣ و٢٧٨٠ و٢٩٠١ و٣١٨٠ و٣٣٤٢ و٤١٢٥ و٤٦٨٨ و٥٢٥٣ و٥٢٩١ وعقب ٥٢٩٢ و٥٨٩٨ و٦٦٩١ و٧١٤٨.

وقد اضطرب بعض من عدَّ: (قال) معلقًا في بعض الأحاديث مثل: ٣٢١٤ و٣٨٢١ و٣٨٢٥ و٥٥٤١ و٧٣٦١.

والأحاديث التي صدرها البخاري عن شيوخه بقوله (قال) هي الأحاديث:

٩٢٢ قال محمود

١٠٢٩ قال أيوب بن سليمان

١٠٥١ قال عبد اللَّه بن مسلمة

١١٥٢ وقال هشام

١٣٦٤ وقال حجاج بن منهال

١٤٠٤ وقال أحمد بن شبيب بن سعيد

١٥٥٣ وقال أبو معمر

١٥٧٢ وقال أبو كامل فضيل بن حسين البصري

١٦٣٦ وقال عبدان

١٧٥٣ وقال محمد

١٧٦٩ وقال محمد بن عيسى

١٨١٨ وعن محمد بن يوسف

١٩٨٢ قال ابن أبي مريم

٢١١٥ وقال الحميدي

٢٦٣٣ وقال محمد بن يوسف

٢٧٧٨ وقال عبدان

٣١١٢ قال الحميدي

٣١٨٠ قال أبو موسى

٣٢٧٥ وقال عثمان بن الهيثم

٣٣٦٣ وقال الأنصاري

٣٧٣٦ وقال نعيم

٣٨٢١ وقال إسماعيل بن خليل

٣٨٢٥ وقال عبدان

٣٩٢٠ وقال دحيم

٤١٢٥ وقال عبد اللَّه بن رجاء

٤١٥٥ وقال عبيد اللَّه بن معاذ

٤١٨٧ وقال هشام بن عمار

٤٢٧١ وقال عمر بن حفص بن غياث

٤٥١٤ وزاد عثمان بن صالح

٤٦٤٤ وقال عبد اللَّه بن براد

٤٦٦١ وقال أحمد بن شبيب بن سعيد

٤٧٥٨ وقال أحمد بن شبيب

٤٩١٠ وقال سليمان بن حرب وأبو النعمان

٥٠١٠ وقال عثمان بن الهيثم

٥٠١٤ وزاد أبو معمر

٥٠٧٦ وقال أصبغ

٥١٢٧ وقال يحيى بن سليمان

٥٢٩٥ وقال الأويسي

٥٣٤٣ وقال الأنصاري

٥٤٤٢ وقال محمد بن يوسف

٥٤٧٢ وقال أصبغ

٥٥٩٠ وقال هشام بن عمار

٥٧٠٧ وقال عفان

٥٩٣٣ وقال ابن أبي شيبة

٦٠٧٢ وقال محمد بن عيسى

٦١١٣ وقال المكي

٦٣٠٠ وقال ابن أبي إدريس

٦٣٤١ وقال الأويسي

٦٥٥٢ وقال إسحاق بن إبراهيم

٦٥٨٥ وقال أحمد بن شبيب بن سعيد الحبطي

٦٦٥٣ وقال عمرو بن عاصم

٧١٤٨ وقال محمد بن بشار

٧٣٦١ وقال أبو اليمان

٧٤١٣ وقال أبو اليمان

٧٤٣٠ وقال خالد بن مخلد

٧٤٤٠ وقال حجاج بن منهال

٩٧- قد ضمَّن البخاري كتابه عددًا من قضايا مصطلح الحديث فقد ذكر في كتاب العلم[1] من كتابه الصحيح عددًا من الأبواب تتعلق بمصطلح الحديث فمن ذلك: بابُ من سُئِلَ علمًا وهو مشتغلٌ في حديثه، فأتمَّ

(١) وقد تضمن كتاب البخاري سبعةً وتسعين كتابًا.

الحديث ثم أجاب السائل[١].

وهو بوّب في كتاب العلم[٢] أيضًا: «باب من رفع صوته بالعلم»، وقال أيضًا: «باب قول المحدّث: حدثنا أو أخبرنا وأنبأنا»[٣]. وقال أيضًا: «القراءة والعرض على المحدّث»[٤]. وقال أيضًا: «بابُ ما يذكر في المناولة وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان»[٥]. وقال أيضًا: «بابٌ: متى يصحُّ سماع الصغير»[٦]. وقال أيضًا: «بابُ من سمع شيئًا فراجع حتى يعرفه»[٧]. وقال أيضًا: «بابُ كتابة العلم»[٨]. وقال أيضًا: «بابُ حفظ العلم»[٩]. وقال في موضعٍ آخر من كتابه: «باب إذا عدَّل رجلٌ أحدًا فقال: لا نعلم إلا خيرًا، أو قال: ما علمت إلا خيرًا»[١٠]. وقال أيضًا: «بابٌ: إذا شهد شاهدٌ، أو شهودٌ بشيءٍ، فقال آخرون: ما علمنا ذلك؛ يُحكم بقول من شهد»[١١]. وقال أيضًا: «بابُ الشهداءِ العدول»[١٢].

---

(١) قبيل (٥٩).
(٢) قبيل (٦٠).
(٣) قبيل (٦١).
(٤) قبيل (٦٣).
(٥) قبيل (٦٤).
(٦) قبيل (٧٦).
(٧) قبيل (١٠٣).
(٨) قبيل (١١١).
(٩) قبيل (١١٨).
(١٠) قبيل (٢٦٣٧).
(١١) قبيل (٢٦٤٠).
(١٢) قبيل (٢٦٤١).

وقال أيضًا: «بابُ تعديلِ كم يجوز؟»[١]. وقال أيضًا: «بابُ شهادة القاذف والسارق والزاني»[٢]. وقال أيضًا: «بابُ تعديل النساء بعضهن بعضًا»[٣]. وقال أيضًا: «بابٌ: إذا زكى رجل رجلًا كفاه»[٤]. وقال أيضًا: «كتاب أخبار الآحاد»[٥]. وقال أيضًا: «باب خبر المرأة الواحدة»[٦].

٩٨- نظرًا لجودة صنيع البخاري في تجريد كتابه للصحيح خاصة، ومن ثَمَّ لجودة شرط مسلم في كتابه الصحيح صار مستعملًا عند جماعة من أهل العلم مصطلح: «على شرط الشيخين» أو «على شرط البخاري» أو «على شرط مسلم». ومعنى «على شرط البخاري ومسلم» أنَّ رجال الحديث الموصوف بهذه الصفة رجال البخاري ومسلم على الهيئة والطريقة التي أخرج البخاريُّ ومسلم بها، أما إذا كان رجال سنده مخرجٌ لهم في «صحيح البخاري» على الهيئة التي اختارها البخاري وروى بها؛ فإنَّهم يصفون الحديث الذي هذه حاله بأنَّه على شرط البخاري، وإذا كان رجال سنده مخرج لهم في «صحيح مسلم» يصفون الحديث بأنَّه على شرط مسلم، وما قررته: هو ظاهر صنيع الدارقطني؛ إذ إنَّه ألّف كتاب «الإلزامات»؛ وألزم البخاريَّ ومسلمًا إخراج أحاديث[٧]، أسانيدها أسانيد أخرج البخاريُّ

(١) قبيل (٢٦٤٢).
(٢) قبيل (٢٦٤٨).
(٣) قبيل (٢٦٦١).
(٤) قبيل (٢٦٦٢).
(٥) قبيل (٧٢٤٦) وهو الكتاب (٩٥).
(٦) قبيل (٧٢٦٧).
(٧) قال الدارقطني في مقدمة كتابه ٦٤: «ذكر ما حضرني ذكره مما أخرجه البخاري ومسلم أو أحدهما من حديث بعض التابعين، وتركا من حديثه شبيهًا به، ولم يخرجاه، أو من=

ومسلمٌ لرواتها، ومثل الدارقطني أبو ذرٍّ الهرويُّ والحاكم في «المستدرك»، وابن منده، والبيهقي؛ إذ ذكر أنَّهما اتفقا على أحاديث من صحيفة همام بن مُنبِّه، وأنَّ كلَّ واحد منهما انفرد عن الآخر بأحاديث منها، مع أنَّ الإسناد واحدٌ، ثم استعمل ذلك المصطلح جماعة من المتأخرين كالنووي وابن دقيق العيد والذهبي وابن كثير وابن حجر وغيرهم.

بعد هذا التعريف العام لمصطلح على شرط الشيخين، سأبيّن إنْ شاء اللَّه تعالى مرادَ شرط البخاري؛ لأنَّه المقصود الرئيس عندي في هذه الدراسة، ولأنَّ مسلمًا تبعٌ له في الأعمِّ الأغلب، فأقول: شرط البخاري في كتابه الصحيح أنَّه ذكر الصحيح الجامع شروط الصحة من الاتصال وعدالة الرواة وضبطهم والسلامة من الشذوذ والعلل، وهذا ظاهر من وسمه لكتابه الصحيح بـ«الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول اللَّه ﷺ وسننه وأيامه»[1]، وقد قال البخاري: «ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صحَّ، وتركت من الصحاح لحال الطول»[2] فهذا ظاهر أنَّه اشترط الصحة في المسندات، وأنَّه لم يقصد الاستيعاب، وشرطُ البخاري في اتصال السند معروف، وقد بنى كثيرًا من الجهد على تحقيق الاتصال في كتابه الصحيح والتأريخ كما مرَّ في الفقرة (٩٨)، وهو أنَّه لا يكتفي بالمعاصرة، وإمكانية اللقاء، بل يشترط ثبوت اللقاء. وأما شرطه في عدالة الرواة وضبطهم فإنَّه عمد إلى الثقات الذين هم في أعلى المراتب من الثقة، واحترز عمن هو دون

= حديث نظير له من التابعين الثقات ما يلزم إخراجه على شرطهما ومذهبهما، فيما نذكره إن شاء اللَّه تعالى. وباللَّه التوفيق».

(١) مر ذكر اسم الكتاب مع شرح محترزاته.

(٢) تاريخ بغداد ٢/ ٣٢٧ ط. الغرب.

ذلك، ولم يخرج عن هذا القيد إلا إذا قام ما يعضده من ملازمة أو متابعة أو شاهد أو انتقاء، أو خصوصية توجب الطمأنينة إلى حديث ذلك الراوي. ثم إنَّ تحري البخاري عن الخطأ في أحاديث الثقات معروف مشهور، وقد بلغ البخاري من التمكن في هذا العلم حتى فاق أقرانه ومشايخه، بل إنَّه أشار إلى علل أحاديث في كتابه الصحيح؛ لينبه الباحث على ما يكون علة وما لا يكون علة؛ وليكون كتابه مَدْرسًا لأهل العلم من بعده في دقائق هذا الفن.

على أنَّ هذا المصطلح غير جيّد؛ لأنَّ طريقة البخاري ومسلم في اختيار مرويات الراوي لا تدرك؛ لأنَّهما ينتقيان من أحاديث الراوي.

لذا فالصواب عدم الحكم على حديث أنَّه على شرط البخاري أو مسلم، وذلك لأنَّ قائل ذلك كأنَّه وضع نفسه بمنزلة ومكانة البخاري ومسلم، ثم معرفة كونه على شرطهما أو شرط أحدهما أمرٌ عسير يصعب معرفته، لصعوبة معرفة طريقة الانتقاء، وللمعرفة الواسعة لصاحبي الصحيحين بأحوال الرواة في الأماكن والشيوخ ونوع الأحاديث.

لكنَّ الذين أبوا إلا استخدام هذا المصطلح اشترطوا فيه شروطًا:

الشرط الأول: أنْ تكون هيئة رواة هذا الإسناد على الهيئة التي خرّج فيها الشيخان أو أحدهما، فهما لم يخرجا لسفيان بن حسين من حديثه عن الزهري، ولم يخرجا لهشيم بن بشير ما رواه عن الزهري، ونحو تلكم المحترزات التي ذكرها العلماء.

الشرط الثاني: أنْ يكون رجال هذا الحديث ممن أخرج لهم الشيخان - أو أحدهما- احتجاجًا، لا في الشواهد والمتابعات والتعاليق أو مقرونًا، فمن كان قد خرج له البخاري ومسلم أو أحدهما في الشواهد والمتابعات

والتعاليق أو مقرونًا فلا يقال: على شرط الشيخين أو أحدهما.

الشرط الثالث: أنْ تقع رواية رواة هذا الحديث في الصحيحين قصدًا، لا عرضًا أو اتفاقًا أو انتقاءً؛ إذ إنَّهما خرّجا عن بعض مَنْ في حفظهم شيءٌ انتقاءً، أو عن مدلس مما علما أنَّه لم يدلس فيه، أو عن مختلط بعد الاختلاط مما علموا أنَّه لم يخطئ فيه.

الشرط الرابع: أن يكون هذا الحديث سالمًا من الشذوذ والعلة، وهذا شرط عام في كلِّ حديث صحيح.

إذن إذا وجدت هذه الشروط؛ فإنَّ جماعة من أهل العلم يطلقون على الحديث الذي اجتمعت فيه هذه الشروط: على شرط الشيخين أو أحدهما على ما مرَّ، ولا ينصرف المعنى إلى مذهبهما في السند المعنعن كما يتوهمه كثيرٌ من الطلبة.

وأنا ضد مصطلح «على شرط الشيخين» لأمور:

أولًا: إنَّ البخاري قد روى عن عدد من الرواة حديثًا واحدًا فقط، وهناك أمثلة عديدة لهذا في الكتاب، انظر الأحاديث:

٩٦٦ و١٠٦٥ و١٠٧٦ و١١٧٥ و١٢٠٠ و١٢٩١ و١٦٥٩ و١٩١٢ و٢٩٠٩ و٣١٦٢ و٣٢٥١ و٣٣٣١ و٣٥٥٣ و٣٥٩٥ و٣٨٥٩ و٣٨٨٧ و٤٠٠٤ و٤١٣١ و٤١٥٦ و٤١٥٩ و٤١٦٨[1] و٤١٧٠ و٤١٧٦ و٤١٨٩ و٤٢٠٨ و٤٢٥٢ و٤٢٦١ و٤٢٨٢ و٤٤٧٠ و٤٤٧٣ و٥٧٠٨ و٥٧٥٢ و٥٧٧٨ و٥٧٨٢ و٦٣٩٨ و٦٥٦٦ و٦٩٣٤ و٧٥٣٤.

---

(١) توفي ٢١٠.

فليس من المعقول أنْ يروي البخاري عن الراوي حديثًا واحدًا، ونأتي نحن نقول: إنَّ جميع مرويات هذا الراوي على شرط البخاري.

ثانيًا: لا يمكن لأحد أنْ يبلغ منزلة البخاري ولا مسلم في الانتقاء، لاسيما مع البون الكبير بين المتقدمين والمتأخرين.

ثالثًا: إنَّ فتح هذا الباب يؤثر في صنعة الحديث، فتجد الحديثي الناشئ بمجرد نظره إلى «التقريب» للحافظ ابن حجر، ونحوه من كتب الرجال، ثمَّ النظر إلى الرقوم يحكم على الحديث أنَّه على شرط الشيخين أو أحدهما، ويدخل الوهم في ذلك، وغير بعيد عنك تخليط الحاكم في ذلك، وهو أمثل من كثيرين ممن أمسك قلم التحقيق في هذا الزمان.

رابعًا: إنَّ الحكم على أحاديث أولئك الرواة المنتقى من أحاديثهم بالصحة عمومًا، وأنَّه على شرط الشيخين فيه مفسدة عظيمة، وهي تصحيح ما ليس بصحيح، فإعراض الشيخين عن تخريج ما تركوه يقتضي عدم الاعتماد، لا سيما الأحاديث التي هي عيون المسائل، وتعميم الحكم على صحة مرويات أولئك الرواة يُدخل إلى السنة ما ليس منها.

وسأضرب مثالًا أو أكثر عن طريقة البخاري في تخريج أحاديث الرواة، فعند الحديث (٥٦٤١- ٥٦٤٢) روى حديث زهير بن محمد، وهو أبو المنذر التميمي، في حفظه مقال، لكنَّ رواية البخاري عنه من جودة صنيعه في الانتقاء، فرواية أهل الشام عنه سقيمة، ورواية أهل البصرة عنه أمثل، قال البخاري في «تأريخه الصغير» نقلًا عن «فتح الباري» ١٣/ ٩: «وما روى عنه أهل الشام فإنَّه مناكير، وما روى عنه أهل البصرة فإنَّه صحيح» وكذا نقله عنه المزي في «تهذيب الكمال» ٣/ ٣٧، والنص في «التأريخ

الكبير» ٣/ ٣٥٣ (٤٣١٤) لكنَّ فيه سقطًا، وليس لزهير بن محمد في «صحيح البخاري» سوى هذا الحديث، وآخر (٦٢٢٩) وكلاهما من حديث أهل البصرة عنه، وهو متابع فيهما، ثمَّ إنَّ البخاريَّ وافقه ابن عدي في الحكم على مرويات الراوي؛ إذ قال في «الكامل» ٤/ ١٨٧: «لعل الشاميين حيث رووا عنه أخطأوا عليه، فإنَّه إذا حدّث عنه أهل العراق فرواياتهم عنه شبه المستقيمة، وأرجو أنَّه لا بأس به».

ومعلوم من صنيع الشيخين حيث رويا عن جماعة ممن خفَّ ضبطهم أنَّهما ينتقيان من أحاديثهم؛ لأنَّهما علما أنَّ هذه الأحاديث قد صحت، وذلك بالموازنة والمقارنة مع أحاديث غيرهم من الثقات، فلما توبعوا على أحاديثهم، وتبيّن لصاحب الصحيح صحتها أخرجها في المتابعات مقرونةً بأحاديث الثقات، والفحص لأحاديث الراوي هكذا مَلَكةٌ لا توجد عند كل أحد.

وقد يخرج له صاحب الصحيح إذا قامت قرينةٌ أو أحاطَ روايته ظرفٌ يُرجِّح صحتَها: كعناية الراوي الخفيف الضبط برواية شيخٍ معين أو ملازمته له، فيُخرج صاحب الصحيح روايته عن ذلك الشيخ في الأُصول، وليس في المتابعات فقط.

وهذا يحتاج الى جهد كبير، وتمييز دقيق بين الأحاديث؛ ليستفاد مما يصح منها.

ومن أبرز النماذج الدالة على ذلك كله: حماد بن سلمة:

فهو حماد بن سلمة بن دينار البصري؛ ثقة له أوهام.

قال أحمد: «حماد بن سلمة أعلم الناس بحديث حُميد، وأصحّ

حديثًا». وقال ابن معين: «أثبت الناس في ثابت البُنانيِّ حماد بن سلمة»[١].

وقال الحافظ في «التقريب»: «ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظُهُ بأخرة»[٢].

إذنْ فحمّاد بن سلمة في أول أمره ثقة له أوهام؛ وهذا التعبير يشير الى خفة في الضبط، لكن خفة الضبط تنجبر بطول الملازمة للشيخ وشدة العناية بحديثه. وحماد -كما ذكرنا- كثير الملازمة لثابت البناني، شديد العناية بحديثه، إذن فما حدَّث به حمّاد -قبل اختلاطه- عن ثابت يعدُّ من الحديث الصحيح. وحديثه عن غيره من قبيل الحسن. ثم تغير حمّاد لما كبر فساء حفظه. فكان حديثه في هذه المرحلة ضعيفًا. إذا عرفنا هذا لننظر ماذا فعل الشيخان بحديث حمّاد بن سلمة:

أما البخاري فقد أخرج له في «التأريخ»، وكتاب «التأريخ» غير «الصحيح» فهو كتاب علل، لكنَّ البخاريَّ ترك الحديث عنه في الصحيح، واستشهد به في التعاليق.

وأمّا مسلمٌ فقد غربل حديثه، وميّز منه أحاديث حدَّث بها قبل الاختلاط، ثمَّ قسم هذه الأحاديث إلى قسمين:

القسم الأول: الأحاديث التي حدَّث بها حمّاد عن ثابت، وهذه أخرجها مسلم في الصحيح أصولًا محتجًّا بها.

القسم الثاني: الأحاديث التي حدَّث بها عن غير ثابت، وهذه لم

(١) «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» ٢/ ٢٧٩.
(٢) «تقريب التهذيب» ١/ ٣١٨.

يخرجها مسلم في الأصول، وإنَّما أخرجها في الشواهد.

يقول الذهبي: «احتجَّ مسلمٌ بحمّاد بن سلمة في أحاديث عدة في الأصول، وتحايده البخاري»[١].

ويوضح ما أجمله الذهبي هنا كلام نقله الحافظ ابن حجر عن البيهقي يتحدث فيه عن حمّاد بن سلمة، قال البيهقي: «أحد أئمة المسلمين، إلا أنَّه لما كبرَ ساء حفظه؛ فلذا تركه البخاري، وأمّا مسلم فاجتهد وأخرج من حديثه عن ثابت ما سمع قبل تغيره، وما سوى حديثه عن ثابت -لا يبلغ اثني عشر حديثًا- أخرجها في الشواهد»[٢].

وكذلك إسماعيل بن أبي أويس فهو صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه[٣]، فقد روى عنه الشيخان مما علما أنَّه لم يخطئ فيه واحتجا به، إلا أنَّهما لم يكثرا من تخريج حديثه، ولم يخرج له البخاري مما تفرد به سوى حديثين مما علم أنَّه قد حفظه، وأمّا مسلم فقد أخرج عنه أقلّ مما أخرج البخاري، وغالب رواية البخاري عنه في أحاديث «موطأ مالك» فهو عالم بأمره إذ إنَّه ابن أخت الإمام مالك، وهو متابع فيما رواه عن مالك حيث إنَّ رواة «الموطأ» كثيرون[٤]، وموطأ مالك عند البخاري عن جماعة من الرواة. ويعضد ما قلته قول الحافظ ابن حجر: «وروينا في مناقب البخاري بسند صحيح أنَّ إسماعيل أخرج له أصوله وأذن له أن ينتقي منها

(١) «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» ١/ ٥٩٤ (٢٢٥١).
(٢) «تهذيب التهذيب» ٣/ ١٣.
(٣) «تقريب التهذيب» (٤٦٠).
(٤) انظر: «موطأ الإمام مالك» برواية محمد بن الحسن الشيباني ١/ ٢٨.

وأنْ يعلم له ما يُحدِّث به؛ ليحدث به ويعرض عما سواه، وهو مشعرٌ بأنَّ ما أخرجه البخاريُّ عنه هو من صحيح حديثه؛ لأنَّه كتب من أصوله»[1].

ومجمل ما ذكرته من طريقة صاحبي الصحيحين في الانتقاء يوضحه كلام ابن عبد الهادي، إذ قال: «واعلم أنَّ كثيرًا ما يروي أصحاب الصحيح حديث الرجل عن شيخ معين لخصوصيته به ومعرفته بحديثه وضبطه له، ولا يخرجون حديثه عن غيره لكونه غير مشهور بالرواية عنه، ولا معروف بضبط حديثه، أو لغير ذلك، فيجيء من لا تحقيق عنده، فيرى ذلك الرجل المخرج له في الصحيح قد روى حديثًا عمن خرج له في الصحيح من غير طريق ذلك الرجل، فيقول: هذا على شرط الشيخين، أو على شرط البخاري، أو على شرط مسلم؛ لأنَّهما احتجا بذلك الرجل في الجملة، وهذا فيه نوع تساهل، فإنَّ صاحبي الصحيح لم يحتجا به إلا في شيخ معين لا في غيره، فلا يكون على شرطهما، وهذا كما يخرج البخاري ومسلم حديث خالد بن مخلد القطواني عن سليمان بن بلال، وعلي بن مسهر وغيرهما، ولا يخرجان حديثه عن عبد اللَّه بن المثنى، وإنْ كان البخاريُّ قد روى لعبد اللَّه بن المثنى من غير رواية خالد عنه.

فإذا قال قائل في حديثه عن عبد اللَّه بن المثنى: هذا على شرط البخاري كما قاله بعضهم في حديثه عنه عن ثابت البناني عن أنس بن مالك قال: أول ما كرهت الحجامة للصائم أنَّ جعفر بن أبي طالب احتجم وهو صائم، فمر به النبيُّ ﷺ فقال: أفطر هذان، ثمَّ رخص النبيُّ ﷺ بعدُ في الحجامة للصائم، وكان أنس يحتجم وهو صائم، كان في كلامه نَوْع مساهلة، فإنَّ خالدًا غير

(١) «هدي الساري» ١/ ٣٩١.

مشهور بالرواية عن عبد اللَّه بن المثنى، والحديث فيه شذوذ، وكلام مذكور في غير هذا الموضع، وكما يخرج مسلم حديث حمّاد بن سلمة عن ثابت في الأصول دون الشواهد، ويخرج حديثه عن غيره في الشواهد، ولا يُخرج حديثه عن عبيد اللَّه بن أبي بكر بن أنس بن مالك وعامر الأحول وهشام بن حسّان وهشام بن زيد بن أنس بن مالك وغيرهم، وذلك لأنَّ حماد بن سلمة من أثبت من روى عن ثابت، أو أثبتهم، قال يحيى بن معين: أثبت الناس في ثابت البناني حمّاد بن سلمة. وكما يخرج مسلم أيضًا حديث سويد بن سعيد، عن حفص بن ميسرة الصنعاني، مع أنَّ سويدًا ممن كثر الكلام فيه واشتهر؛ لأنَّ نسخة حفص ثابتة عند مسلم من طريق غير سويد لكنْ بنزول، وهي عنده من رواية سويد بعلوٍّ، فلذلك رواها عنه، قال إبراهيم بن أبي طالب: قلت لمسلم: كيف استجزت الرواية عن سويد في الصحيح؟ فقال: ومن أين كنت آتي بنسخة حفص بن ميسرة، فليس لقائل أنْ يقول في كلِّ حديث رواه سويد بن سعيد عن رجل روى له مسلم من غير طريق سويد عنه: هذا على شرط مسلم، فاعلم ذلك. وقد روى مسلم في صحيحه حديثًا من رواية أبي صخر، عن يزيد بن عبد اللَّه بن قسيط، لكن ابن قسيط لا يرويه عن أبي هريرة، وإنمَّا يرويه عن داود بن عامر بن سعد بن أبي وقّاص، قال في صحيحه: حدثني محمد بن عبد اللَّه بن نمير، حدثنا عبد اللَّه بن يزيد، حدثني حيوة، حدثني أبو صخر، عن يزيد بن عبد اللَّه بن قسيط، أنَّه حدثه أنَّ داود بن عامر بن سعد بن أبي وقاص، حدثه عن أبيه أنَّه كان قاعدًا عند عبد اللَّه بن عمر إذ طلع خباب صاحب المقصورة فقال: يا عبد اللَّه ابن عمر ألا تسمع ما يقول أبو هريرة؟ إنَّه سمع رسول اللَّه ﷺ يقول: «من خرج مع جنازة وصلى عليها، ثم تبعها حتى تدفن كان له قيراطان من أجر كلُّ قيراط

مثلُ أحدٍ، ومَنْ صلّى عليها، ثُمَّ رجع كان له من الأجر مثل أحد» فأرسل ابن عمر خبابًا إلى عائشة يسألها عن قول أبي هريرة، ثم يرجع إليه فيخبره ما قالت، وأخذ ابن عمر قبضة من حصى المسجد يقلبها في يده حتى رجع إليه الرسول فقال: قالت عائشة: صدق أبو هريرة. فضرب ابن عمر بالحصى الذي كان في يده الأرض ثُمَّ قال: لقد فرّطنا في قراريطَ كثيرة، هكذا روى مسلم هذا الحديث في صحيحه من رواية أبي صخر، عن ابن قسيط بعد أنْ ذكره من طرق عن أبي هريرة من رواية سعيد بن المسيَّب والأعرج وأبي صالح وأبي حازم وغيرهم عنه، ورواه أيضًا من حديث معدان بن أبي طلحة اليعمري، عن ثوبان، فرواية أبي صخر متابعة لهذه الروايات وشاهدة لها.

وهكذا عادة مسلم غالبًا إذا روى لرجل قد تُكُلِّم فيه ونُسب إلى ضعف وسوء حفظ وقلة ضبط، إنمَّا يروي له في الشواهد والمتابعات، ولا يخرج له شيئًا انفرد به، ولم يتابع عليه. فعلم أنَّ هذا الحديث[1] الذي تفرد به أبو صخر عن ابن قسيط عن أبي هريرة لا ينبغي أنْ يقال: هو على شرط مسلم، وإنمَّا هو حديث إسناده مقارب وهو صالح أنْ يكون متابعًا لغيره وعاضدًا له، واللَّه أعلم»[2].

٩٩- إنَّ الإمام البخاري يخرج أحيانًا حديثًا كاملًا في الباب للفائدة من لفظة واحدة.

---

(١) يعني حديثًا كان قد ذكر ابن عبد الهادي عن بعضهم أنّه قال عنه: إنّه على شرط مسلم. فردَّ ابن عبد الهادي على هذه المقالة بالكلام أعلاه.

(٢) «الصارم المنكي»: ٢٥٦-٢٥٩.

١٠٠- إنَّ الإمام البخاري لا يُقْدم على إقران راوٍ بآخر في صحيحه إلا لنكتةٍ مثل: الدلالة على اتحاد لفظي الراويين، أو بيان أنَّ للشيخ أكثر من راوٍ، أو الإشارة إلى متابعة، أو غير ذلك.

١٠١- إذا روى البخاري لرجل مقرونًا بغيره فلا يلزم أن يكون فيه ضعف.

١٠٢- كان البخاري من النقاد، وهي مهمة صعبة لا يطيقها إلا «من كان في منزلة الانتقاد والجهبذة والتنقير والبحث عن الرجال والمعرفة بهم، وهؤلاء هم أهل التزكية والتعديل»[1].

١٠٣- عظيم دقة البخاري في وضع الألفاظ؛ فقد ساق حديث (٥٠٠٨) عن محمد بن كثير، عن شعبة، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن أبي مسعود مرفوعًا، واقتصر على قوله: «**من قرأ بالآيتين**» ولم يسق المتن على هذا السند، ثم حول السند إلى طريق منصور فقال: «وحدثنا أبو نعيم، حدثنا سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن أبي مسعود رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «**من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه**»».

فساق المتن كاملًا، ورواية شعبة الأولى أخرجها أحمد ٤/ ١٢١ عن حجاج بن محمد، عن شعبة فقال: «من سورة البقرة» لم يقل: «آخر» فلعل هذا هو السر في تحويل السند؛ ليسوقه على لفظ منصور، كما استظهره الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» ١١/ ٢٣٧.

---

(١) «الجرح والتعديل» ١/ ٥٤.

١٠٤- تلطفه في الرد على المخالفين، فقد عقد بابًا فقال: «باب من قال: لم يترك النبي ﷺ إلا ما بين الدفتين» ثم ساق حديث (٥٠١٩) قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» ١١/ ٢٥١: «هذه الترجمة للردِّ على من زعم أنَّ كثيرًا من القرآن ذهب لذهاب حملته، وهو شيء اختلقه الروافض لتصحيح دعواهم أنَّ التنصيص على إمامة علي واستحقاقه الخلافة عند موت النبي ﷺ كان ثابتًا في القرآن، وأن الصحابة كتموه، وهي دعوى باطلة؛ لأنهم لم يكتموا مثل: أنت عندي بمنزلة هارون من موسى، وغيرها من الظواهر التي قد يتمسك بها من يدعي إمامته، كما لم يكتموا ما يعارض ذلك، أو يخصص عمومه، أو يقيد مطلقه، وقد تلطف المصنف في الاستدلال على الرافضة بما أخرجه عن أحد أئمتهم الذين يدعون إمامته، وهو محمد بن الحنفية وهو ابن علي بن أبي طالب فلو كان هناك شيء ما يتعلق بأبيه لكان هو أحق الناس بالاطلاع عليه وكذلك ابن عباس؛ فإنه ابنُ عم عليٍّ، وأشد الناس له لزومًا واطلاعًا على حاله».

١٠٥- إنَّ البخاري يجعل الحديث الأخير -في كثير من الأحيان- من كل كتاب من كتب «الجامع الصحيح» فيه مناسبة الإشارة إلى ختم هذا الكتاب، وأحيانًا يسوق أدلة لمسألة مختلف فيها فيختم الباب بما هو ترجيح وتعضيد لأحد القولين كما في (١٨١٣).

١٠٦- ما تركه البخاري من أحاديث من أعيان المسائل، ولم يخرجه فهو مما لم يصح عنده، وهذا المعنى هو الذي يشرح كلام أبي عبد اللَّه بن الأخرم؛ إذ قال: «قلما يفوت البخاري ومسلمًا مما يثبت من الحديث»[1].

(١) «معرفة أنواع علم الحديث»: ٨٦ بتحقيقي.

١٠٧- الاكتفاء بالسند عن متن لاحق، كما في الحديث (١٣٢٥) ساقه من طريق أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة ولم يذكر المتن، ثم أردف المتن والإسناد من طريق الأعرج عن أبي هريرة.

١٠٨- تكلم البخاري بدقائق النحو كما في (٥٨٨٧).

١٠٩- اختصار البخاري للحديث فقد ثبت لنا بالدليل أنه اختصر عددًا من الأحاديث، انظر الأحاديث التالية: ٩٤٣ و١٤٠٢ و١٥٥٧ و١٦١٤[1] و١٧١٢ و٤٥٠٤ و٤٤٥٨ و٤٤٩٩ و٤٦٩٦ و٦٥٧٢ و٤٨٧٦ و٤٩٥٥ و٥٢٥٢ ويلحق بهذا ما ذكرناه وصدرناه بقوله: «مثله» و«نحوه» و«بهذا».

١١٠- إشارته إلى علل الحديث كما أشار بألخص عبارة، وأوجز إشارة عند الأحاديث:

٤ و١٨٠ و٢٥٣ و٨٢٨ و٩٨٦ و١١٥٥ و١٣٤٨ و١٣٩٦ و١٥٢٣ و١٥٥١ و١٥٨٠ و١٥٩٣ و١٦٥٠ و١٧٢٢ و١٧٣٢ و١٨٦٣ و١٩٢٦ وقبيل (١٩٣٨) و٢٨٣٩ و٢٨٨٦ وقبيل (٣٠٧٤) و٣٤٢٤ و٣٨١٤ و٤٨٦٢ و٥٠٦١ و٥٢٧٣ و٥٨٦٨ و٦٣٢٠ و٦٣٢٩ و٦٤٠٤ و٦٤٠٨ و٦٤٤٣ و٦٤٤٩ و٦٤٩٤ و٦٥٨٦ و٦٧٥١ و٦٧٥٤ و٦٧٩٣ و٦٨٣٩ و٦٨٤٠ و٧٠٠٠ و٧٠٤٢ و٧٠٨٣ و٧١٤٨ و٧١٧١ و٧١٧٢ و٧١٩٨.

١١١- انتفع الناس من البخاري تأليفًا وتدريسًا، وانتفع بمؤلفاته من عاصره من طلبته وأقرانه، وحتى أصحاب الصحاح كما انتفع مسلم من البخاري، انظر الأحاديث: ١١٨٧ و١١٩٤ وعقب (١٤٢٩).

---

(١) مسلم لم يختصره.

١١٢- دقة الاستنباط كما استنبط في إسلام النجاشي ٣٨٧٧.

١١٣- أحال المتن على سند سابق كما في الحديث ١٤٢٩.

١١٤- إنَّ البخاري لما يفصل الروايات، ويرجح فيما بينها يدل على سعة علمه وعظيم اطلاعه ومعرفته بضبط مرويات كل راوٍ، ومعلوم أنه يخرج أحيانًا حديثًا كاملًا في الباب للفائدة من لفظة واحدة ترد في الحديث، ثم إنه لا يُقدِم على إقران راوٍ براوٍ آخر في صحيحه إلا لنكتة مثل: الدلالة على اتحاد لفظي الراويين، أو بيان أن للشيخ أكثر من راوٍ، أو الإشارة إلى متابعة، أو غير ذلك من الفوائد الإسنادية، ولما يشير البخاري إلى بعض الاختلافات الواردة في بعض الأحاديث يتخرج عليه أنه قد يصح الحديث، ثم يكون في بعض ألفاظه أو عباراته جمل غير صحيحة وهذا الأخير يدل عليه ترجيح البخاري، وفي ذلك فائدة: وهي أن الاضطراب مع عدم الترجيح، أما مع الترجيح فيزول أثر الاختلاف.

١١٥- دقة الاختصار كما في الحديث ٣٨٨٥، ومع هذا فقد حصل له تأخير ما حقه البيان ٥٣ بينه عند الأحاديث ٨٧، وحديث ١٠٢٨ كان الأليق أن يذكر في ١٠٢٢، وحديث ٦٩٤٦ يقتضي البيان وتركه، وكأنه صنع ذلك ليعود القارئ على البحث، وقد قدم ما حقه التقديم كما في حديث ٢٧٠٤؛ إذ ساق عقب الحديث قول علي بن المديني، ومكانه عند ٧١٠٩ إذ إن تقديمه أليق.

١١٦- حسن الاستنباط فانظر:

في التفسير قبيل (٤٤).

وفي الفقه قبيل (١٣٥) و٢٩٣ وقبيل (٦٣٥) و٦٨٩ وقبيل (١٤٢٦).

في الأصول ٢٩٣ و٦٨٩ و١٤٨٣[١] وقبيل ١٤٨٣[٢] و٢٩٥٣.

في العقيدة ٥٠.

١١٧- ورد الشك في صحيح البخاري في عدد من الأحاديث كما في الأحاديث التالية[٣]:

٩٨[٤] و١١٢[٥] و١١٧ و٣١٣ و٧٠٥ و٩٢٢ و٩٨٠ و١٣٠٥[٦] و١٣٠٨ و١٣٥٥ و١٤٣٨ و١٧٨٩ و١٨٦٣ و١٩٨٩ و٢٢٣٩ و٢٢٦٥ و٢٣٨٢ و٢٣٩٤ و٢٧٣٠ و٢٧٦٩ و٢٧٨١[٧] و٢٧٨٨ و٢٧٩٠ و٢٧٩٦ و٢٨٠٥ و٢٨٠٧ و٢٩٠٧[٨] و٢٩٢٢ و٣٠٨٩ و٣١٧٠ و٣٢٤٦ و٣٢٤٧ و٣٢٦١[٩] و٣٢٧٣ و٣٣٠٤ و٣٣٥٨ و٣٣٥٩[١٠] و٣٤٦٤ و٣٦٠٠ و٣٦١٤ و٣٦١٥ و٣٦٢٢ و٣٦٩٦ و٣٦٩٩ و٣٧٧٩ و٣٧٨٠[١١] و٣٧٩٠ و٣٨٠٤ و٣٨٥٤[١٢] و٣٨٨٧ و٣٩١٦[١٣] و٤٠٨١ و٤٠٩١ و٤١٠١ و٤١٠٤ و٤١٢٠ و٤١٢٣ و٤٢٠٥

(١) أو مجمل كلامه يدل على الأخذ بمفهوم المخالفة.

(٢) قال: «والمفسر يقضي على المبهم إذا رواه أهل الثبت».

(٣) انظر كتابنا «الجامع في العلل والفوائد» ٤/ ٣٩٦-٤٠١.

(٤) وذكر عقب الحديث معلّقًا ما يدفع الشك.

(٥) وقد بين البخاري الشاك، وبين رواية الأكثر.

(٦) وقد بين البخاري ممن الشك.

(٧) الشك من البخاري نفسه.

(٨) الشك من الصحابي.

(٩) بين أن الشك من همام.

(١٠) الشك من البخاري.

(١١) بين الشاك.

(١٢) بين أن الشك من شعبة.

(١٣) شك من البخاري نفسه.

و٤٢٠٩ و٤٣٥١ و٤٤٣٨ و٤٥٣٢ و٤٥٣٣[١] و٤٥٦٣[٢] و٤٧٤١ و٤٨١٧ و٤٨٤٧ و٤٨٩٧ و٤٩٠٠ و٤٩٠٦[٣] و٤٩٩٠ و٥١٨٣ و٥٢٠٢ و٥٣٨٢ و٥٣٩٤ و٥٤٩٨ و٥٥٠١ و٥٥٠٩ و٥٥١٥ و٥٥١٨ و٥٥٣٥ و٥٥٤٤ و٥٥٩٠ و٥٦١١[٤] و٥٦٣٥ و٥٦٥٦ و٥٦٦٦ و٥٧٠٦ و٥٧٣٧ و٥٧٣٨ و٥٧٨٩ و٥٨٦٥ و٥٨٧٢ و٥٩٣٠[٥] و٥٩٤٢ و٥٩٦٨ و٦٠٠٧[٦] و٦٠٥٤ و٦٠٥٥ و٦٠٦٠ و٦٠٩٩ و٦١٢٨ و٦١٤١ و٦١٥٣ و٦١٦٦ و٦٢٤٢ و٦٢٦٢ و٦٢٧٨ و٦٢٨٢[٧] و٦٣٥٣ و٦٣٨٦ و٦٤١٧ و٦٤٢٦ و٦٤٨١ و٦٥٠٧ و٦٥١٠[٨] و٦٥٤٣ و٦٥٥٤ و٦٥٦٠ و٦٥٦٨ و٦٥٨١[٩] و٦٥٩٠ و٦٥٩٤ و٦٦٤١ و٦٦٥٩ و٦٦٦٥[١٠] و٦٦٧٨ و٦٧٣٨ و٩٨٠٥ و٦٨٢٨ و٦٨٧٠[١١] و٦٨٧١ و٦٩٠٠ و٦٩٢٣ و٦٩٣١ و٦٩٣٣ و٧٠٠٢[١٢] و٧٠١٦ و٧٠٣٥ و٧٠٤١ و٧٠٦٦ و٧٠٧٥ و٧٠٩٠ و٧٠٩٢ و٧١٢٨ و٧١٣٢

---

(١) بين الشاك.
(٢) الشك من البخاري.
(٣) بين البخاري الشاك.
(٤) بين البخاري الشاك.
(٥) الشك من البخاري.
(٦) بين البخاري الشاك.
(٧) بين البخاري الشاك.
(٨) بين البخاري الشاك.
(٩) بين البخاري الشاك.
(١٠) الشك من البخاري نفسه.
(١١) بين البخاري أن الشاك شعبة.
(١٢) بين الشاك.

و٧٢٠٠ و٧٢١٧ و٧٢٣٩ و٧٢٦٥ و٧٢٦٧ و٧٤٣٢[١] و٧٤٣٧[٢]

١١٨- تقديم المتن على السند، انظر:

قبيل (١٠٠) و٢٠٦٣ وقبيل (٤٨١٦).

١١٩- البخاري له سلف في هذا انظر الحديث (١٧٥٣) فقد رفع الزهري هذا الخبر ثم ساق السند، ونحو هذا صنيع بعض الصحابة حينما يفتي بالمسألة ثم يسند الخبر.

وقد صنع ابن خزيمة هذا الصنيع فيما ليس على شرطه[٣].

١٢٠- التعليق على الرواة إذا وجد للتعليق بدٌ ١٦١١.

١٢١- إشارته إلى شرح الغريب كما في الأحاديث:

١٥٢ و١٥٨١ و١٦٨٨ و١٨٣٢ و١٨٧٠ و١٩٦٠ وقبيل (٣٠٠٧) و٤٦٤٠ و٦٤٩٢.

١٢٢- ذكر المتابعة لمن في روايته في بلدٍ ما كلام ١٧٠٦.

١٢٣- من منهج البخاري إذا لم يثبت عنده في قصة شيء أخرج الحديث الصحيح الذي يدل على أصل القصة كما في الحديث ٣٨٨٢ باب تقاسم المشركين على النبي ﷺ فلما لم يثبت عند البخاري شيء من تلكم القصة اكتفى بإيراد حديث أبي هريرة المومأ إليه؛ لأن فيه دلالة على أصل القصة، فالذي أورده أهل المغازي من ذلك كالشرح لقوله في الحديث: «تقاسموا

(١) بين الشاك.

(٢) بين الشاك.

(٣) انظر مقدمتي لمختصر المختصر ١/ ٨٩-٩٠.

على الكفر».

١٢٤- الترجيح الفقهي كما حصل له قبيل (٢٧٥٦) قال: والأول أصح.

١٢٥- دقة البخاري في صيغ السماع ٣٣٥.

١٢٦- إشارته إلى الوهم ممن هو مظنة الوهم ٨٢٨.

١٢٧- الحكم على الأحاديث:

على الموقوفات قبيل (٣٥١).

الحكم على الروايات قبيل (٣٧١) و١٥٩٠ و١٥٩٣.

١٢٨- وجد الإبهام في بعض أسانيد الصحيح مع معرفة عين المبهم، كما في الحديث ١٧١٥ فقد ساقه ثم أردف السند الذي حصل فيه الإبهام.

١٢٩- استعماله صيغة التمريض للمعلق الصحيح، انظر: قبيل (٧١٣) وقبيل (١٢١٣).

١٣٠- استعماله صيغة التمريض للمعلق القوي لكن بسبب الاختصار قبيل (٣٤٥).

١٣١- نقله عن أشياخه ففي الفقه ٦٨٩. وفي الأصول ٦٨٩. وفي الرجال (١٥٧٦) نقل عن يحيى بن معين.

١٣٢- نقله عمن في حفظهم شيء كما نقل عن حماد بن سلمة[1] ٧٣٩ و١٠٤٨ و٢٣٦٣ و٢٧٣٠ و٣٣٠٨ و(متابعة) و٤٣٢٠.

---

(١) والبخاري لم يخرج عن حماد بن سلمة موصولًا إلا حديثًا واحدًا، وهو الحديث ٦٤٤٠، وتقدم الكلام على حماد.

وكذلك ساق سندًا عن ابن جريج، ثم أردفه بقوله: «فأخبرني أبو الزبير أنه سمع» ٤٣٦٢، وهو لم يرو عن أبي الزبير غير هذا.

وقال: «قال ابن أبي الزناد» كما في الحديث: ١٠٠٦ و٥٣٢٦.

وقال: «تابعه ليث بن أبي سليم» عند الحديث: ١٨٣٨.

وقال: «زاد عبد الكريم أبو أمية» عند الحديث: ١١٢٠.

١٣٣- البخاري يذكر عن الراوي ولا يقصد الرواية، كما ذكر زيادة عبد اللَّه بن صالح كاتب الليث عن الليث في الحديث ١٤٧٥، ومعلوم أن البخاري روى عن عبد اللَّه بن صالح خارج الصحيح.

١٣٤- إيراده بعض المعلقات بالمعنى ٨٤٨.

١٣٥- إشارته إلى التفردات قبيل (١٨٤٤).

١٣٦- علق البخاري ببعض أقواله الحديثية على بعض الروايات ٩٠٩.

١٣٧- احتواءه على الجرح والتعديل ١٥٧٦ و٤٩٢٧ و٥٧٣٧.

١٣٨- صحح بعض أخطاء من سبقه ١٠١٢.

١٣٩- يذكر البخاري الرواية المرسلة والرواية المسندة إشارة منه إلى أن الرواية المرسلة لا تعل المسندة كما في حديث ١٥٨٠.

١٤٠- أشار البخاري إلى دقائق لغوية طريفة انظر: قبيل ١٨٢١ و٦١٥٧[1].

(١) أشار فيه إلى لغة.

١٤١- ذكر أحاديث موصولة ولم يقصد التخريج ١١٢٠.

١٤٢- حوى الكتاب بعض مراسيل الصحابة كما في الأحاديث ١٥٨٢ و٤٩٥٤ و٤٩٥٨.

١٤٣- احتواء الكتاب على القراءات:

٧٤ و٧٨ و١٢٥ وقبيل (١٣٥) وقبيل (٢٤٨) وقبيل (١١٤١) و١٣٥٨ و١٣٥٩ وقبيل (١٣٦٢) و١٤٠٣ وقبيل (١٥١٣) وقبيل (١٥٨٨) و١٩٤٩ و٢٠٥٠ و٢٠٩٨ و٢١٣٢ و٢٢٩٢ و٢٧٢٨ وعقب (٣٠١٧) وعقب (٣٢٠٤) و٣٢٣٠ و٣٢٣٨ وقبيل (٣٢٦٨) وقبيل (٣٣٢٦) وقبيل (٣٣٤٢) وقبيل (٣٤٣٦) و٣٧٤٢ و٣٧٦١ و٤١٤٤ و٤٥٠٥ و٤٥٠٦ وقبيل (٤٥٣٥) وقبيل (٤٥٨٠) و٤٥٩٢ وقبيل (٤٦٠٢) وقبيل (٤٦٢٧) و٤٦٢٧ وقبيل (٤٦٣٧) و٤٦٤٥ وقبيل (٤٦٤٨) وقبيل (٤٦٥٣) و٤٦٥٣ وقبيل (٤٦٥٤) وقبيل (٤٦٦٨)[1] وقبيل (٤٦٧٦) وعقب (٤٦٧٩)[2] وعقب (٤٦٨٠) و٤٦٨١ وقبيل (٤٦٨٥) وعقب (٤٦٨٧) و٤٦٩٢ وقبيل (٤٦٩٤)[3] وعقب (٤٦٩٧) وقبيل (٤٦٩٨) و٤٧٠١ وقبيل (٤٧٠٥)[4] وعقب (٤٧٠٦) وقبيل (٤٧٠٩) وعقب (٤٧١٠) و٤٧١٤ و٤٧١٥ وقبيل (٤٧٢٤) و٤٧٢٥ و٤٧٢٦ وقبيل (٤٧٢٧) وقبيل (٤٧٣٠) وقبيل (٤٧٣٦) و٤٧٣٩ و٤٧٤١ وقبيل (٤٧٤٥) و٤٧٥٢ وقبيل (٤٧٦٩) وقبيل (٤٧٧٣) وقبيل (٤٧٧٥) و٤٧٧٧

(١) وقد أشار إلى قراءتين.
(٢) بين اختلاف القراءتين.
(٣) أشار إلى معنى كلا القراءتين.
(٤) أشار إلى اختلاف القراءة.

وقبيل (٤٧٧٩) و٤٧٧٩ وقبيل (٤٧٨٨) وقبيل (٤٨٠٠) وقبيل (٤٨٠٢) ٤٨٠٧ وقبيل (٤٨١٠) وعقب (٤٨١٨) و٤٨١٩ وعقب (٤٨٢٦) وقبيل (٤٨٤٨) وقبيل (٤٨٥٥) و٤٨٧٢ و٤٨٧٣ وقبيل (٤٨٨١) وعقب (٤٨٨١) وقبيل (٤٨٩٦) وقبيل (٤٩٠٣) وقبيل (٤٩٠٤) وقبيل (٤٩١٦) وعقب (٤٩١٦) وقبيل (٤٩٢٠) و٤٩٢٥ وقبيل (٤٩٣٠) وعقب (٤٩٣٥) وعقب (٤٩٣٧) وعقب (٤٩٤١) و٤٩٤٣ وقبيل (٤٩٥١) وقبيل (٤٩٥٨) وقبيل (٤٩٥٩) و٤٩٧١ وقبيل (٤٩٧٤) و٤٩٧٤ و٤٩٧٥ و٥٠٠٥ و٥٢٠٦ وقبيل (٥٤٤٢) وقبيل (٦٢٧٠ و٦٢٧٨ وقبيل (٦٣٦٩) و٦٥٣٠ وقبيل (٦٦١٢) و٦٦٤٧ و٦٧٤٧ وقبيل (٦٩٤٨) وقبيل (٦٩٩٢) وعقب (٧٣٨٢) وعقب (٧٤١٧) و٧٤٢٤ و٧٤٤٢ و٧٤٦٢ و٧٤٧٨ و٧٤٨١.

١٤٤- انتفاع العلماء بتبويب البخاري، انظر: قبيل (٢٩١٩).

١٤٥- نقله عن شيوخ شيوخه

كما نقل عن ابن المبارك عقب حديث (١٣٤٢) في تفسير لفظة في الحديث، ثم احتج البخاري على هذا المعنى في القرآن، ونقل عن ابن المبارك (٣٠٧١)، ونقل عن سفيان (٢٩٩٧) تفسير الحواري و٥٠٢٤ و٥٣٧٣ وقبيل (٥٤٣٩)، وانظر أيضًا غير ذلك: ١٩٩٠ و٢٤٤٩.

١٤٦- البخاري يجمع إسنادين على مدار واحد ويسوقه على اللفظ الأخير منهم، وقد يكون فيه ما ليس في الرواية الأولى، وعادته التجوز في ذلك ١٥٩٢.

١٤٧- اهتمامه بسياق الحركات ٤٧١١.

١٤٨- نبه البخاري على دقائق العلم في صحيحه، كما نبه على رواية

الأكابر عن الأصاغر ١٤٨٠.

١٤٩- قدم الرواية النازلة على العالية؛ بسبب التصريح بالسماع كما في ١٥٤، وأحيانًا يقدم العالية وإن كانت النازلة فيها السماع كما في حديث ١٧٠١ و١٧٠٢ إذا كانت ثمة أمور جانبية تستدعي ذلك، وانظر التعليق على الحديث ١٧٠٢.

١٥٠- نبه على كثير من مسائل اللغة كما علق على الحديث ١٤٨٢ فقال: «كل بستان عليه حائط فهو حديقة، وما لم يكن عليه حائط لم يقل: حديقة» و٥٧١٨.

١٥١- خروج المتابعة لمعنى آخر عند البخاري في بعض الأحيان؛ لإزالة استنكار الحديث من حديث الراوي كما في عقب ١٠٨٧.

١٥٢- نبه إلى دقائق الصنعة مثل قوله -إذا روى عن مقرونين-: «يزيد أحدهما على الآخر» كما في الأحاديث: ٢٣٨٨ و٢٧٢٨ و٣٣٦٤ و٤٧٢٦ و٥١١٣.

١٥٣- يروي عن المغمور ويهمل المشهور إظهارًا لغير منظور، كما في الحديث: ٣٥٩١.

١٥٤- صحيح البخاري أصل لجميع أنواع علوم الحديث، وانظر الحديث: ٣٨١٩.

١٥٥- إشارته إلى اللغات ٤٣٤٧ وقبيل (٤٧٧٤) و٥٧١٨.

١٥٦- دقة البخاري في تحري الألفاظ ٢٤٧٧.

١٥٧- في صحيح البخاري روايته بإسناده عن شيوخه بسنده المتصل إلى

صحف معروفة كصحيفة همام عن أبي هريرة، ونسخة شعيب عن الزهري، وغير ذلك وهو أحيانًا يصدر بأول الحديث في النسخة، ويعطف الباقي عليه لكونه سمعه هكذا وأحيانًا لا يفعل بل يسوق سنده ثم المتن، وفي هذا نكتة وهو أن هذا الصنيع غير واجب، وانظر: ٢٩٥٧.

١٥٨- من فوائد المستخرجات دحض الشك كما في ٣٩١٦.

١٥٩- حوى الكتاب على لغات ٣٩٦٢.

١٦٠- حرر البخاري ألفاظ المقرونين في بعض الأحيان فقد قال: «حدثنا يوسف بن راشد حدثنا جرير وأبو أسامة واللفظ لجرير» ٤٤٨٧.

١٦١- إشارته إلى كتبه الأخرى كما أشار عقب (٧٢٧١) إلى كتاب الاعتصام، وهو يدل أنه صنف كتاب الاعتصام مفردًا وضمن كتابه الجامع كتاب الاعتصام، وصنيعه هذا كصنيعه في الأدب المفرد.

١٦٢- من دقيق مسلك البخاري في الترجيح واختيار الأقوال أنه يبوب بترجمة اختلف فيها أهل العلم على قولين، ثم يسوق حديثًا يرجح أحد القولين، انظر مثالًا على ذلك قبيل (٤٥٠١) والتعليق على الحديث (٤٥٠٤).

١٦٣- إن عمل البخاري في كتابه الصحيح -والذي هو موسوعة في الفقه والتفسير واللغة والحديث وعلوم الإسلام- أراد أن يقرر به أن الصحيح ما في الصحيح، فجمع للناس في هذا الكتاب ما هو صحيح في المسائل العلمية، أما ما لم يذكره من عيون المسائل فهو ليس بصحيح عنده، فهو على هذا أصل لنا قاعدة أن بالصحيح يعرف ما هو صحيح، وما يقابله مما ليس بصحيح، وخذ على سبيل المثال قبيل الحديث (٣٠٧٤) فإنه قال: (ولم يذكر

عبد اللَّه بن عمرو عن النبي ﷺ أنه حرق متاعه، وهذا أصح» فإنه قصد تضعيف حديث عمر بن الخطاب الذي في جامع الترمذي (١٤٦١).

١٦٤- استشهاده بالشعر للدلالة على المعاني ٤٦٨٤ وقبيل (٤٨١٥).

١٦٥- اهتمام البخاري بمرسوم المصحف وهو علم مستقل قبيل (٤٩٦٧).

١٦٦- تضعيفه لبعض الأحاديث قبيل (٣٥١) و٨٤٨.

١٦٧- نقله مسائل فقهية عن أحمل بن حنبل وغيره من الفقهاء ٣٧٧.

١٦٨- نقله من كتب من سبقه كما في نقله عن السير للأوزاعي قبيل (٩٤٥) وغير ذلك كثير.

١٦٩- التنبيه على الأوهام في أسامي الرواة ١٠١٢.

١٧٠- اهتمامه بتأكيد اتصال الأسانيد ١٣٧٥ و١٣٩٧ و١٧١٣ و٣١١٢ و٣١٩٨.

١٧١- استعمال المرسل في التعبير عن المنقطع ٥٠١٥ و٥١٠٥.

١٧٢- الكتاب مختص بالأحاديث المرفوعة لكنه حوى موقوفات ومقاطيع لا بد منها جاءت مبينة للأحاديث المرفوعة ٥١١٠.

١٧٣- علق قصة تيمم عمرو بن العاص في غزوة ذات السلاسل بصيغة التمريض كونه اختصر القصة، وإلا فإسنادها قوي قبيل (١٥٧٦).

١٧٤- نقله ثناء بعض أهل الجرح والتعديل على بعض الرواة مثل ١٥٧٦.

١٧٥- تفريقه بين الرواية عن الشيخين إذا وقعت له هكذا إذا كان أحدهما ليس على شرطه، على خلاف طريقة مسلم الذي يسوق الرواية كما وقعت له ٧٨٨.

١٧٦- ربما ساق أثرًا أو حديثًا لا تعلق له بالباب لأن في إسناده بيان لقي بعض رواته لشيخه ٢١٢٢ و٤٨٤٢.

١٧٧- ذكر مذهب الشافعي في مسألة ثم ذكر ما يقويه وهو من اعتناءه بالمذاهب الفقهية قبيل (٢١٩٢).

١٧٨- ذكر «باب الصفرة للتزوج» ثم ساق تحته حديث أنس، وفيه أن عبد الرحمن ابن عوف جاء إلى رسول اللَّه ﷺ وبه أثر صفرة. . . وفي آخره: «أولم ولو بشاة».

ثم قال: «باب» وساق حديث أنس: أولم النبي ﷺ بزينب فأوسع المسلمين خيرًا، وليس فيه ذكر للصفرة ولا للحم أو الشاة، ومقصده بهذا الباب الفرعي والحديث تحته أن الصفرة والوليمة واللحم ليسوا بواجبات ٥١٥٣- ٥١٥٤.

١٧٩- الدقة في تحري الألفاظ ٢٤٧٧.

١٨٠- انتفع الترمذي من كتاب البخاري كثيرًا انظر قبيل (٢٩١٩).

١٨١- عادة البخاري في صحيحه إذا كان للحديث طرق أن لا يجمعها في باب واحد، بل يجعل لكل طريق ترجمة تليق به، وقد يترجم بما ترجم عليه الحديث وإن لم يسقه في ذلك الباب اكتفاء بالإشارة.

١٨٢- إنَّ البخاري قد يبوب بابًا ويصنع ترجمة، وتكون الترجمة لفظ

حديث لم يصح فيه شيء من حيث الرواية، لكنه يدل بهذا العمل إلى معنى ذلك الحديث كما بوب قبيل (٦٢٠٩) و٦٢٣٠.

١٨٣- أشار إلى المزيد في متصل الأسانيد، ورجح المزيد بسبب التصريح بالسماع كما في ١١٥٢.

١٨٤- نقل الفقه وتمحيصه كما في الأحاديث: قبيل (١٨٤٤) و(٥١٠٥).

١٨٥- قد يصح المتن عند البخاري وتكون في الحديث لفظة غير صحيحة، فلا يؤثر هذا على صحة الحديث، كما في الحديث ١٨٧٤، ومقدار الثمن في حديث جمل جابر، وبعض أخطاء شريك بن أبي نمر في حديث الإسراء، وهو نادر جدًّا.

١٨٦- استخدام الباب للإشارة إلى تضعيف أحاديث أخر في الباب، انظر: عقيب (٢٤٣٢).

١٨٧- الإعلال بالمعارضة والتضعيف بأحاديث الأبواب، انظر: قبيل (٢٥٣٧) وقبيل (٢٥٨٦) وقبيل (٢٦٠٩) وقبيل (٢٦١٥).

* * *

المقارنة بين صحيحي البخاري ومسلم

إنَّ من الأمور المتفق عليها بين أهل العلم تفضيل الصحيحين على سائر الكتب المصنفة في الحديث من حيث الصحة؛ إلا أنَّ الأمر الذي اختُلف فيه هو تفضيل أحدهما على الآخر، فقد اختلف أهل العلم في تقديم أيِّ الكتابين على الآخر، فالجمع الغفير من أهل العلم على تقديم صحيح البخاري على صحيح مسلم، ونُقِل عن بعض أهل المغرب وأبي علي النيسابوري وابن حزم تقديم صحيح مسلم، ونقل الزركشي في «نكته» قولًا ثالثًا وهو أنَّهما سواء، وعزا لأبي العباس القرطبي ميله لهذا القول حيث قال: «والأولى ألا يقال في أحدهما أولى، بل هما فرسا رهان، وليس لأحد بمسابقتهما يدان»[1]، والحاصل من الأمر أنَّهما أجلُّ كتب الحديث وأفضلها وأصحها وأكثرها فائدة، لكن لا بأس في هذه العجالة أنْ نجري مقارنة بينهما ونبيّنَ أبرز وجوه التباين بينهما؛ لذا سنتناول الموضوع من عدة جوانب هي:

١- من حيث الصحة:

لعلَّ من أهم الفقرات التي تذكر عند المقارنة بين الصحيحين هي: أيُّ الكتابين أصح حديثًا من الآخر؟ وبيان ذلك يستلزم عدة أمور، تمثل مدار صحة الحديث، إذ تتوقف صحة الحديث عليها، وبالتالي يظهر جليًّا الفرق

(١) «نكت الزركشي» ١/ ١٧٠.

بين الكتابين، وهي:

أولًا: منزلة الرواة: إذ إنَّ الناظر في الرجال الذين انتقدوا على صاحبي الصحيحين لإخراجهما أحاديثهم يجد أنَّ عدة الرواة الذين انتقدوا على البخاري ممن انفرد البخاري بتخريج أحاديثهم عن مسلم أقلُّ منهم بالنسبة لمن انفرد مسلم بالتخريج لهم وانتقدوا عليه، حيث بلغ عدد ما انتُقد على البخاريّ ثمانون رجلًا فقط، من عدة أربعمئة وخمسة وثلاثين راويًا انفرد بالإخراج لهم البخاري دون مسلم، في حين بلغ عددهم في صحيح مسلم مئة وستون رجلًا من ستمئة وعشرين راويًا انفرد بالإخراج لهم عن البخاري، **هذا من جهة**.

ومن جهة أخرى: فإنَّ الذين انتُقدوا على البخاريِّ لم يكونوا من الذين أكثَرَ إخراج أحاديثهم، بخلاف رواة صحيح مسلم فإنَّه أكثر من الإخراج لهم.

ومن جهة أخرى: أنَّ من تُكلم فيه من رجال صحيح البخاري الذين انفرد بهم عن مسلم كانوا من شيوخه الذين عرف حالهم وسبر مروياتهم وميَّز بين صحيح حديثهم من سقيمه، بخلاف مسلم، حيث إنَّ جُلَّ من تُكلم فيهم كانوا من الرواة المتقدمين الذين تكلَّم فيهم مَن كان قبله مِن أهل العلم.

ومن جهة أخرى: أنَّ من أخرج لهم البخاري ممن انتُقدوا عليه إنَّما أخرجَ لهم في المتابعات والشواهد -في الغالب- بخلاف مسلم فإنَّه أخرج لهم في الأصول والاحتجاج[1]. ومما تقدم يظهر لك جليًّا أنَّ حال البخاري

(١) انظر: «النكت على كتاب ابن الصلاح» ١/ ٢٨٦-٢٨٨، و«فتح المغيث» ١/ ٥١-٥٢، و«البحر الذي زخر» ٢/ ٥٣٩-٥٤٤.

من ناحية الرواة وشرطه فيهم أقوى وأشدُّ من شرط مسلم.

ثانيًا: الاتصال: أمَّا ما يخصُّ الاتصال -وهو من شروط الصحيح- فلا يخفى أنَّ الإمام مسلمًا شرطه واضح في هذه المسألة، وقد دافع عنه في مقدمة صحيحه وهو أنَّه يكتفي بالمعاصرة بين الراوي والراوي عنه مع إمكان اللقي في الإسناد المعنعن، بخلاف الإمام البخاري الذي يشترط ثبوت اجتماع الراوي بمن روى عنه وسماعه منه ولو لمرة واحدة، ولا يكتفي بالمعاصرة، وهو واضح في أرجحية وأفضلية شرط البخاري على شرط مسلم، وبالتالي نقاء أسانيده وتقدمها على صحيح مسلم[1]، هذا ثاني الوجوه.

أمَّا ثالثها: فهو عدم العلة التي تندرج تحت شروط الصحة، وفي هذا الجانب نجد أنَّ الأحاديث المنتقدة على صحيح البخاري أقلُّ منها في صحيح مسلم، فجملة ما انتُقد عليهما من أحاديث أخرجاها في صحيحيهما بلغت مئتين وعشرة أحاديث، اختصَّ البخاريُّ منها بأقلِّ من ثمانين حديثًا، وباقيها مما انتقد على صحيح مسلم، ولا شكَّ أنَّ فرق الأحاديث المنتقدة على الكتابين تتضمن أفضلية ضمنية لأقلهما عددًا من الأحاديث المنتقدة كما هو واضح[2].

٢- من حيث السياقة والترتيب:

وفيه عدَّةُ أمورٍ، منها: أنَّ الإمام البخاريَّ (رحمه اللَّه تعالى) يرى تقطيع

(١) انظر: «نكت الزركشي» ١/ ١٦٦، و«النكت على كتاب ابن الصلاح» ١/ ٢٨٩، و«فتح المغيث» ١/ ٥٢، و«البحر الذي زخر» ٢/ ٥٤٤.

(٢) انظر: «هدي الساري» ١/ ١٩، و«البحر الذي زخر» ٢/ ٥٤٥.

الحديث على الأبواب إذا احتاج إلى ذلك، على عكس الإمام مسلم فإنَّه يسوق الأحاديث في الموضع الذي يكون فيه أشدَّ الحاجة له وأقربَ التصاقه به، قال الحافظ ابن حجر: «ومسلم لم يعتمد ذلك، بل يسوق أحاديث الباب كلَّها سردًا، عاطفًا بعضها على بعض في موضعٍ واحد، ولو كان المتن مشتملًا على عدة أحكام، فإنَّه يذكره في أمس المواضع وأكثرها دخلًا فيه ويسوق المتون تامة محررة»[١]، وكذلك الإمام البخاري أَكثَرَ من تكرار الأحاديث، لكن نادرًا ما يكرّر حديثًا بنفس الإسناد والمتن إلا لفائدة فقهية أو حديثية في متنه أو إسناده[٢]، منها: أنَّ فيها كثرة طرق الحديث وقوة مخرجه، وكذلك تبيين الروايات التامة والمختصرة، وأحيانًا تختلف عبارات الرواة في ذكر ألفاظ الحديث فربَّما زاد أحد الرواة كلمة فيحتجُّ بها إذا وافقت شرطه، أو أنْ يروى الحديث موصولًا ومرسلًا، فيصحُّ عنده الموصول فيردفه بالمرسل ليبيّنَ للقارئ أنَّ علة الإرسال لا تضر هنا، وكذلك الحال مع الوقف والرفع، أو أنْ يورد الحديث في موضع بالعنعنة، ثمَّ يسوق له إسنادًا آخر فيه التصريح بالسماع وغير ذلك[٣]، بل قد صرّح الإمام البخاريُّ نفسه بمنهجه -كما ورد في بعض الروايات- حيث قال: «يزاد في هذا الباب حديث مالك عن ابن شهاب، ولكني لا أريد أنْ أدخل فيه معادًا»[٤]، في حين يسوق الإمام مسلم الحديث في موضع واحد ذاكرًا جميع ألفاظه وأسانيده، قال الحافظ المزيُّ (رحمه اللَّه تعالى): «لو قيل:

(١) «النكت على كتاب ابن الصلاح» ١/ ٢٨٣.
(٢) كما بيّناه في صنعة الحديث مما سبق.
(٣) انظر: «هدي الساري» ١/ ٢٦ وما بعده.
(٤) «هدي الساري» ١/ ٢٧.

إنَّ مسلمًا كان يعتمد على كتابه وعلى ضبطه، وأنَّ البخاريَّ كان يعتمد على الضبط كان أولى»[١]، وكذلك كان البخاري يختصر الأحاديث، ويروي الحديث أحيانًا بالمعنى، بخلاف الإمام مسلم فإنَّه كان يسوق الحديث بألفاظه؛ لأنَّ الإمام مسلمًا كتب الصحيح في بلده وبحضرة كتبه، أمّا البخاريُّ فقد نصَّ على أنَّه ربَّما سمع الحديث بالشام فكتبه بمصر، أو سمعه بالبصرة فكتبه بخراسان[٢]، هذا من جانب، وأهمُّ من ذلك أنَّ الإمام البخاريَّ (رحمه اللَّه تعالى) كان مقصده استنباط الفقه من الأحاديث، وذلك لحاجته لذكر الحديث في أكثر من موضع حسب الباب المترجم له، كما فعل مع حديث بريرة مثلًا؛ فقد أورده في أكثر من عشرين موضعًا لحاجته إلى ذكره في المواضع التي أورده فيها، قال الحافظ ابن حجر (رحمه اللَّه تعالى): «إن البخاريَّ استنبط فقه كتابه من أحاديثه، فاحتاج أنْ يُقطّع المتن الواحد إذا اشتمل على عدة أحكام؛ ليورد كل قطعة منه في الباب الذي يُستدل به على ذلك الحكم الذي استنبط منه؛ لأنَّه لو ساقه في المواضع كلِّها برمّته لطال الكتاب»[٣]، إلا أنَّ في جميع ما تقدم منقبةً ومزيةً رفعت من شأنه على سائر نظائره من الكتب المصنفة، فجعلت حاجة الفقيه إليه أشدَّ من حاجة صاحب الحديث؛ لما امتاز به من دقة عبارته وحسن اختياره لتراجم الأبواب، وكذا المعتني بأمور العقيدة يجده محشودًا بالأدلة القرآنية والنبوية والنقولات عن السلف، ولا غنى للمفسر عنه، ولو سردنا جميع مزاياه وشموله وفضائله لطال بنا المقام، وكأني بالإمام البخاريِّ (رحمه اللَّه

(١) نقله الزركشي في نكته ١/ ١٧٠.

(٢) انظر: «تاريخ بغداد» ٢/ ٣٢٩ ط. الغرب، و«النكت على كتاب ابن الصلاح» ١/ ٢٨٣.

(٣) «النكت على كتاب ابن الصلاح» ١/ ٢٨٣.

تعالى) ولسان حاله يقول: هذا هو الدينُ فخذوه غضًّا طريًّا بأدلته، بأدقِّ عبارةٍ وأحسنِ أسلوبٍ.

٣- من حيث العدد:

اختلف في عدة ما في الصحيحين من الأحاديث اختلافًا ليس باليسير؛ نتيجة لأسباب يأتي ذكر بعضها: قال ابن الصلاح (رحمه اللَّه تعالى): «كتابُ البخاريِّ ذُكِر أنه أربعة آلاف حديث بإسقاط المكررات وهو بالمكررة سبعة آلاف ومئتين وخمسة وسبعون حديثًا»[١]، وذكر أنَّ عدة ما في صحيح مسلم أربعة آلاف من حديث الأصول دون المكررات[٢]، أما أفضل من سبر أحاديث صحيح البخاري وميّز مرفوعها من موقوفها، ومسندها من معلقها فهو الحافظ ابن حجر (رحمه اللَّه تعالى) إذ كان له قولٌ آخر، حيث قال: «جميع أحاديثه بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات على ما حررته وأتقنته سبعة آلاف وثلاثمئة وسبعة وتسعون حديثًا»[٣]، وقال أيضًا: «جملة ما في الكتاب من التعاليق ألف وثلاثمئة وأحد وأربعون حديثًا... فجميع ما في الكتاب على هذا بالمكرر تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثًا وهذه العدة خارج عن الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين فمن بعدهم»[٤]، وقال أيضًا: «جميع ما في صحيح البخاري من المتون الموصولة بلا تكرير على التحرير ألفا حديث وستمئة حديث وحديثان، ومن

(١) «صيانة صحيح مسلم»: ٣٦.
(٢) «صيانة صحيح مسلم»: ٣٦.
(٣) «هدي الساري» ٢/ ١٢٦٤.
(٤) «هدي الساري» ٢/ ١٢٦٨.

المتون المعلقة المرفوعة التي لم يوصلها في موضع آخر من الجامع المذكور مئة وتسعة وخمسون حديثًا، فجميع ذلك ألفا حديث وسبعمئة وأحد وستون حديثًا»[١]، أمّا عن صحيح مسلم فنُقِل عن أحمد بن سلمة أنَّ عدته بالمكرر اثنا عشر ألف حديث[٢].

أقول: الذي بين أيدينا من صحيح البخاريِّ على ترقيم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي (٧٥٦٣) حديثًا بالمكرّر، أما عن صحيح مسلم فالذي بين أيدينا من ترقيم الشيخ محمد أيضًا (٣٠٣٣) حديثًا من غير المكرر، وهو مخالف لما تقدم نقله عن بعض العلماء أنَّه أربعة آلاف حديث من غير المكرر، وهو بالمكرر من غير ما حوّل إسناده مسلم بلغ (٧٥٦٣)، أمَّا عند حساب الطرق جميعها مع ما حوّل إسناده فربما بلغ اثني عشر ألفًا كما نُقِل عن بعضهم، واللَّه أعلم بالصواب.

أما عن سبب هذا الاختلاف في العدد فيقول الحافظ (رحمه اللَّه تعالى): «وبين هذا العدد الذي حررته والعدد الذي ذكره ابن الصلاح وغيره تفاوت كثير، وما عرفت من أين أتى الوهم في ذلك، ثم تأولته على أنَّه يحتمل أنْ يكون العادُّ الأول الذي قلدوه في ذلك كان إذا رأى الحديث مطولًا في موضع ومختصرًا في موضع آخر يظنُّ أنَّ المختصرَ غير المطوَّل، إما لبُعد العهد به، أو لقلة المعرفة بالصناعة، ففي الكتاب من هذا النمط شيءٌ كثير، وحينئذ يتبيّنُ السبب في تفاوت ما بين العددين، واللَّه الموفق»[٣].

(١) «هدي الساري» ٢/ ١٢٨٦.
(٢) انظر: «التقييد والإيضاح» ١/ ٢٤٠.
(٣) «هدي الساري» ٢/ ١٢٨٦.

٤- من حيث منـزلة المؤَلِّفَين:

أمَّا عن هذه الحيثية فلا يختلف اثنان من أهل العلم أن البخاريَّ (رحمه اللَّه تعالى) أعلى منزلة من الإمام مسلم وأجلُّ وأعلمُ بصناعة الحديث وأكثر معرفة بالفقه، ويكفي في ذلك أنَّ مسلمًا خريج البخاري وتلميذه، فمنه نَهَلَ العلمَ وعنه يقول: «دعني حتى أُقبِّلَ رجلَيك يا أستاذ الأستاذين، وسيّد المحدثين، وطبيب الحديث في علله»[١]، لذا قال الدَّارقطني (رحمه اللَّه تعالى): «لولا البخاريُّ ما ذهب مسلمٌ ولا جاء»[٢]، وقال الخطيب (رحمه اللَّه تعالى): «إنَّما قفا مسلم طريق البخاريِّ ونَظَرَ في علمه، وحذا حذوه، ولَمَّا ورد البخاريُّ نيسابورَ في آخر أمره لازمه مسلم، وأدام الاختلاف إليه»[٣]، وقال النووي (رحمه اللَّه تعالى): «ومن أخصِّ ما يرجَّح به -أي صحيح البخاريِّ- اتفاق العلماء على أنَّ البخاريَّ أجلُّ من مسلمٍ وأصدقُ بمعرفة الحديث ودقائقه، وقد انتخب علمه ولخَّص ما ارتضاه في هذا الكتاب»[٤]، وقال الحافظ ابن حجر (رحمه اللَّه تعالى): «نقل كلام الأئمة في تفضيل كتاب البخاريِّ يكثر، ويكفي من ذلك اتفاقهم على أنَّه كان أعلم بالفنِّ من مسلم، وأنَّ مسلمًا كان يتعلَّم منه، ويشهد له بالتقدم والتفرد بمعرفة ذلك في عصره»[٥].

---

(١) أسنده الخطيب في «تاريخ بغداد» ١٥/ ١٢١.
(٢) أسنده الخطيب في «تاريخ بغداد» ١٥/ ١٢٤.
(٣) «تاريخ بغداد» ١٥/ ١٢٤.
(٤) «شرح النووي على البخاري»: ٧.
(٥) «النكت على كتاب ابن الصلاح» ١/ ٢٨٦.

٥- الاسم العلمي للصحيحين:

أما عن اسمي الصحيحين فأذكر هنا ما انتهى إليه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في بحثه عن تحقيق اسمي الصحيحين وجامع الترمذي، وهو أنَّ البخاريَّ (رحمه اللَّه تعالى) قد سمَّى كتابه بـ«**الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول اللَّه ﷺ وسننه وأيامه**»، أما الإمام مسلم فقد سمَّاه: «**المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول اللَّه ﷺ**».

٦- سبب التأليف:

أما عن سبب تأليف الكتاب، فالبخاريُّ ألَّفَ صحيحه بناءً على إشارة بعضهم في مجلس شيخه إسحاق بن راهويه، وفي ذلك يقول الإمام البخاريُّ (رحمه اللَّه تعالى): «كنت عند إسحاق بن راهويه، فقال لنا بعض أصحابنا: لو جمعتم كتابًا مختصرًا لسنن النبي ﷺ فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع هذا الكتاب -يعني: كتاب الجامع-»[1]، وما روي عنه أيضًا أنَّه قال: «رأيت النبيَّ ﷺ وكأنني واقفٌ بين يديه وبيدي مروحة أذبُّ بها عنه، فسألت بعض المعبِّرين فقال لي: أنت تذبُّ عنه الكذب فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح»[2].

أمَّا الإمام مسلم فيقولُ عن سبب تأليفه للصحيح: «أمَّا بعد، فإنَّك يرحمك اللَّه بتوفيق خالقك، ذكرت أنَّكَ هممت بالفحص عن تعرّف جملة الأخبار المأثورة عن رسولِ اللَّه ﷺ في سُنَنِ الدِّين وأحكامه، وما كان منها

(١) «تاريخ بغداد» ٢/ ٣٢٦-٣٢٧.
(٢) «هدي الساري» ١/ ٩.

في الثواب والعقاب، والترغيب والترهيب، وغير ذلك من صنوف الأشياء بالأسانيد التي بها نقلت، وتداولها أهل العلم فيما بينهم، فأردتَ -أرشدك اللَّه- أن تُوَقَّفَ على جملتها مؤلفة محصاة، وسألتَنِي أنْ ألخصها لك في التأليف بلا تكرار يكثر، فإنَّ ذلك -زعمت- مما يشغلك عما له قصدت من التفهم فيها، والاستنباط منها»[١].

٧- مكان التأليف:

لم ينقل في تحديد مكان تأليف البخاريِّ صحيحه شيءٌ من الأخبار، إنَّما استنبط الحافظ (رحمه اللَّه تعالى) ذلك من خلال كلامه، حيث قال: «ابتدأ تصنيفه وترتيبه وأبوابه في المسجد الحرام، ثمَّ كان يخرج الأحاديث بعد ذلك في بلده وغيرها، ويدلُّ عليه قوله: إنَّه أقام فيه ست عشرة سنة، فإنَّه لم يجاور بمكة هذه المدة كلها، وقد روى ابن عَدي عن جماعة من المشايخ أنَّ البخاريَّ حوَّل تراجم جامعه بين قبر النبيِّ ﷺ ومنبره، وكان يصلي لكلِّ ترجمة ركعتين»[٢]، وقال في «النكت»: «أنَّ البخاريَّ صنَّف كتابه في طول رحلته»[٣]، أمَّا عن الإمام مسلم فقد قال ابن حجر: «ومسلم صنَّف كتابه في بلده بحضور أصوله في حياةِ كثيرٍ من مشايخه، فكان يتحرز في الألفاظ، ويتحرى في السياق»[٤].

---

(١) «مقدمة صحيح مسلم» ١/ ٢.

(٢) «هدي الساري» ٢/ ١٣٠٩.

(٣) «النكت على كتاب ابن الصلاح» ١/ ٢٨٣.

(٤) «النكت على كتاب ابن الصلاح» ١/ ٢٨٣.

٨- مدة التأليف:

صرَّح الإمام البخاريُّ أنه أتَمَّ صحيحه في ست عشرة سنة، وفي ذلك يقول (رحمه اللَّه تعالى): «صنَّفتُ كتابي الصِّحاح لست عشرة سنة، خرجته من ستمئة ألف حديث، وجعلته حجة فيما بيني وبين اللَّه تعالى»[١]، أما مدة تأليف كتاب صحيح مسلم فيقول أحمد بن سلمة: كنت مع مسلم في تأليف صحيحه خمس عشرة[٢].

٩- روايات الصحيحين:

بالنسبة لصحيح البخاريِّ فقد تقدَّم ذكر رواياته.

أما صحيح مسلم فقد قال ابن الصلاح (رحمه اللَّه تعالى): «هذا الكتاب مع شهرته التامَّة صارت روايته -بإسنادٍ متَّصلٍ بمُسلم- مقصورة على أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان، غير أنه يُروى في بلاد المغرب -مع ذلك- عن أبي محمد أحمد بن علي القلانسي عن مسلم»[٣]، ويرويه عن إبراهيم بن محمد أبو عبد اللَّه محمد بن يزيد العدل والجُلُودي، ويرويه عن الأخير أحمد بن الحسن بن بندار الرازي وعبد الغافر ابن محمد الفارسي الفسوي، وهذا الأخير يرويه عنه أبو عبد اللَّه محمد بن الفضل الصاعديُّ الفراوي الذي كان كثير الرواية بالأسانيد العالية حتى قيل إنَّ له ألفَ راوٍ، وممَّن رواه عنه أبو الحسن مؤيد بن محمد الطوسي النيسابوريُّ.

أمَّا القلانسي فوقعت روايته لأهل المغرب فقط وصلت إليهم من طريق

---

(١) «تاريخ بغداد» ٢/ ٣٣٣.

(٢) «سير أعلام النبلاء» ١٢/ ٥٦٦.

(٣) «صيانة صحيح مسلم»: ٣٩.

أبي العلاء عبد الوهاب بن عيسى بن ماهان البغدادي، قال: حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن يحيى الأشقر، قال: حدثنا أبو محمد أحمد بن علي بن الحسن القلانسي، قال: حدثنا مسلم بن الحجاج[١].

١٠- الزيادات على الصحيحين:

أمَّا زيادات الرواة الذين رووا الصحيحين عن صاحبيها[٢] فالفرق بين الصحيحين فيهما أنّ الزيادات على صحيح البخاريِّ فهي لا تكاد تُذكر، قال الحافظ ابن حجر (رحمه اللَّه تعالى): «هذا من زيادات الراوي عن البخاريِّ في بعض الأسانيد وهي قليلةٌ»[٣]، أما الزيادات في صحيح مسلم فوقعت من رواية ابن سفيان، وكذلك من رواية الجلودي، وقد اعتنى بهذه الزيادات وجمَعَها الدكتور عبداللَّه بن محمد حسن دمفو بما لا مزيد عليه، وسأنقل مواضعها من زيادات ابن سفيان عددها ثلاث عشرة زيادة وهذه أرقام مواضعها: (١٤٧٤) (٢١) و(١٥٥٤) (١٧) و(١٦٣٧) (٢٠) و(١٧٣١) (٥) و(١٨٠٧) و(١٨١٢) (١٣٩) و(١٨٢٩) و(٢٢١١) و(٢٣٧٢) (١٥٨) و(٢٥٧٧) و(٢٦٦٩) و(٢٦٨٧) و(٢٧٨٩).

وأما تعليقاته على الصحيح، عددها ستُّ تعليقاتٍ وهذه أرقام مواضعها: (٤٠٤) (٦٣) و(١٧٩٤) (١٠٧) و(٢٣٦٤) و(٢٦٢٣)

---

(١) «صيانة صحيح مسلم»: ٣٩-٤٤ باختصار شديد.

(٢) المقصود بالزيادات هنا: ما زاده راوي كتاب معين -كالفربري- مثلًا صحيح البخاري عن البخاري على الكتاب المروي، وانظر تفصيلًا بما يتعلق بالزيادات في كتابي: «الجامع في العلل والفوائد» ٢/ ١١.

(٣) «فتح الباري» ١/ ٣٤٣.

و(٢٨١١) (٦٤) و(٢٩٣٨) (١١٢).

وأما زيادات الجُلُودي على الصحيح التي يرويها عن غير ابن سفيان فهي أربع زيادات وهي كالتالي:

١- بعد الحديث (١٦٥٢) الذي رواه عن ابن سفيان، عن مسلم، عن شيبان بن فرُّوخ، ثم رواه الجُلودي عن أبي العباس الماسرجَسي، عن شيبان.

٢- بعد الحديث (٢٤٢٥) الذي رواه عن ابن سفيان، عن مسلم، عن قتيبة ابن سعيد، ثم رواه الجُلودي عن أبي العباس السراج، ومحمد بن عبد اللَّه بن يوسف الدُّوَيري، عن قتيبة.

٣- بعد الحديث (٢٥٦٧) الذي رواه عن ابن سفيان، عن مسلم، عن عبد الأعلى بن حماد، ثم رواه الجُلودي، عن أبي بكر بن زنجويه القشيري، عن عبد الأعلى.

٤- بعد الحديث (٢٧٥٨) الذي رواه عن ابن سفيان، عن مسلم، عن عبد الأعلى بن حماد أيضًا. ثم رواه الجُلودي، عن ابن زنجويه، عن عبد الأعلى، وكما ترى فإنَّ المقصدَ من هذه الزيادات، العلوُّ في الإسناد.

١١- المعلقات في الصحيحين:

الحديث المعلَّق: هو ما حُذف أوَّلُ سنده، سواء أكان المحذوف واحدًا أو أكثر على التوالي ولو إلى آخر السند[1].

وأوَّل من أطلق هذا الاصطلاح هو الحافظ الدارقطني، ثم اشتهر على

(١) «توجيه النظر» ٢/ ٥٥٤، و«منهج ذوي النظر» للترمسي: ٥٥، «النخبة النبهانية»: ٣٦.

لسان المحدثين، ويقع هذا كثيرًا عندهم، فهم يحذفون أحيانًا ويقصدون به الاختصار، أو يذكرون حديثًا تقويةً للاستدلال على موضع الباب، وهو قد لا يكون على شرط المصنف[١].

ومن صور التعليق: أن يحذف جميع الإسناد فيُقال مثلًا: قال رسول اللَّه ﷺ.

ومنها: أن يحذف جميع الإسناد إلا الصحابي أو التابعي.

ومنها: أن يحذف المصنِّف شيخه الذي حدَّثه، ويضيف الحديث إلى من فوقه[٢].

المعلَّق في صحيح البخاري: المعلق في «صحيح البخاري» كثيرٌ جدًّا، ففيه من التعاليق (١٣٤١) ألف وثلاث مئة وواحد وأربعون، وأكثرها مخرَّجٌ في أصول متونه، والذي لم يخرجه: مئة وستون حديثًا، قد وصلها الحافظ ابن حجر (رحمه اللَّه تعالى) في تأليفٍ مستقلٍّ سمَّاه «التوفيق»، وفيه التنبيه على اختلاف الروايات[٣].

وله في جميع التعاليق والمتابعات والموقوفات كتابٌ جليلٌ بالأسانيد سمَّاه «تغليق التعليق» واختصره بحذف أسانيده وسمَّاه «التشويق إلى وَصل المهمِّ من التعليق»[٤].

---

(١) «المنهج الحديث في علوم الحديث»: «قسم المصطلح»: ١٣٦، و«معجم مصطلحات الحديث» للدكتور محمد ضياء الأعظمي: ٤٣٥.

(٢) «نزهة النظر»: ١٨.

(٣) «منهج ذوي النظر»: ٢٢، ٥٥.

(٤) المرجع السابق.

وقد عرَّف الحافظ ابن حجر التعليق في «صحيح البخاري» فقال: هو أن يحذف من أوَّلِ الإسناد رجلًا فصاعدًا، معبرًا بصيغة لا تقتضي التصريح بالسماع، مثل: قال، وروى، وزاد، وذكر، أو يُروى، ويُذكر، ويُقال، وما أشبه ذلك من صيغ الجزم والتمريض[١].

فأمَّا المعلَّق من المرفوعات فعلى قسمين:

أحدهما: ما يوجد في موضعٍ آخر من كتابه هذا موصولًا.

وثانيهما: ما لا يوجد فيه إلا معلَّقًا.

فالأول يورده معلَّقًا حيث يضيق مخرج الحديث، إذ من قاعدته أنَّه لا يكرِّر الحديث إلا لفائدة، فمتى ضاق المخرج، واشتمل المتن على أحكام فاحتاج إلى تكريره، فإنه يتصرف في الإسناد بالاختصار، خشية التطويل.

والثاني -وهو لا يوجد فيه إلا معلَّقًا- فإنَّه على صورتين:

إمَّا أن يوردَه بصيغة الجزم.

وإمَّا أن يورده بصيغة التمريض[٢].

المعلَّق في صحيح مسلم: اختلف العلماء في عدد المعلقات في صحيح مسلم، فذكر أبو علي الغسَّاني الأندلسي أنَّ مسلمًا وقع الانقطاع فيما رواه في كتابه في أربعة عشر موضعًا، وتبعه في ذلك المازريُّ والعراقيُّ[٣].

---

(١) «تغليق التعليق» ٢/ ٧-٨.

(٢) «هدي الساري»: ١٧.

(٣) «المعلم بفوائد مسلم» ١/ ٣٨٥، و«التقييد والإيضاح»: ٣٢.

وذهب ابنُ الصَّلاح إلى أنها اثنا عشر حديثًا فقط، بإسقاط المكرر في حديث ابن عمر، وبإسقاط قول مسلم في كتاب الصلاة، في باب الصلاة على النَّبيِّ ﷺ: حدثنا صاحبٌ لنا، عن إسماعيل بن زكريا، عن الأعمش؛ وروايته هي المعتمدة والمشهورة، وقد وقعت عنده متصلة حيث قال فيه عن مسلم: حدثنا إسماعيل بن زكريا[١].

قال ابن الصَّلاح في الموضع الرابع عشر من الأحاديث المعلَّقة في صحيح مسلم: «وذكر أبو علي فيما عندنا من كتابه في الرابع عشر حديث ابن عمر: «أرأيتكم ليلتكم هذه» المذكور في الفضائل، وقد ذكره مرة فيسقط هذا من العدد، والحديث الثاني لكون الجُلُودي رواه عن مسلم موصولًا، وروايته هي المعتمدة المشهورة فهي إذن اثنا عشر، لا أربعة عشر[٢].

١٢- وصف الصحيحين:

أمَّا صحيح البخاري فقد تقدَّم في وصفه ما يغني عن إعادته كما بينته في صنعة الحديث في صحيح البخاري، أما وصف صحيح مسلم فسأنقل ما قاله الشيخ عبد الرحمن السديس في وصفه العام للكتاب في بحثه عن الإمام مسلم وجامعه، إذ قال: هو كتاب جامع في أحاديث النبي ﷺ، واقتصر مؤلفه على ما صحَّ، وتجنب الضعيف، ولا يعتني بذكر الموقوفات، والمقطوعات، وأقوال العلماء، وآرائهم الفقهية، وإنْ كان بعض ذا قد يأتي بِقِلَّةٍ لِعِلَّةٍ.

وقد ابتدأ كتابه بمقدمةٍ ذَكَرَ فيها سببَ تأليفه، وطريقته..، ثم ذكر مسائل

(١) «صيانة صحيح مسلم»: ٨١.

(٢) «صيانة صحيح مسلم»: ٨١.

في علوم الحديث، ثم أورد بعد المقدمة كتاب الإيمان ثم الطهارة، فالحيض، فالصلاة، فالمساجد، فصلاة المسافرين، فالجمعة، فالعيدين، فالاستسقاء، فالكسوف، فالجنائز، فالزكاة، فالصيام، فالاعتكاف، فالحجِّ، فالنكاح، فالرضاع، فالطلاق، فاللعان، فالعتق، فالبيوع، فالمساقاة، فالفرائض، فالهبات، فالوصية، فالنذر، فالأيمان، فالقسامة والمحاربين والقصاص والديات، فالحدود، فالأقضية، فاللقطة، فالجهاد والسير، فالإمارة، فالصيد والذبائح، فالأضاحي، فالأشربة، فاللباس، والزينة، فالآداب، فالسلام، فالألفاظ من الأدب، فالشعر، فالرؤيا، فالفضائل، ففضائل الصحابة، فالبرِّ والصلة، فالقدر، فالعلم، فالذكر والدعاء، فالتوبة، فصفة المنافقين، فالقيامة وصفة الجنة والنار، فالفتن وأشراط الساعة، فالزهد والرقائق، فالتفسير.

وهذه أربعة وخمسون كتابًا -في عدِّ محمد فؤاد عبد الباقي في طبعته، وفي «تحفة الأشراف» اثنان وأربعون كتابًا لدخول بعض الكتب المذكورة هنا في بعض- وهذه الكتب كما ترى تغطي معظم أبواب الدين، فقد اشتملت على أمور العبادات، والمعاملات، والأخلاق، والسيرة، والفضائل، والزهد والرقائق، والجنة والنار، والتفسير.

وكلُّ كتابٍ منها تحته أحاديث كثيرة، مفصلَّة على أبواب -وإن لم يترجم لها، كما فعل بقية أصحاب الكتب الستة- وقد رتبت الأبواب، والأحاديث ترتيبًا دقيقًا، وقام بجمع الطرق الكثيرة للحديث في مكان واحد، ويحيل على الألفاظ.

تم الكتاب والحمد للَّه رب العالمين

فهرس الكتاب

- مقدمة المعتني ٣
- مقدمة المؤلف ٥
- ترجمة المُصَنِّف ٩
- اسم الكتاب ٣٧
- روايات «الجامع الصحيح» للبخاريِّ ٤٠
- نُسَخُ «صحيحِ» البُخَاريِّ ٤٨
- توضيح حول ما يقع في أَصل اليونينية مخالفًا لرواية الأَربعة ٥٤
- عنايةُ الأمةِ بصحيحِ البخاريِّ ٥٦
- صنعة الحديث في صحيح البخاري ٦٧
- المقارنة بين صحيحي البخاري ومسلم ١٥٥
- فهرس الكتاب ١٧٢

* * *